جامعة محمد خيضر بسكـرة

كليـة الـحقوق والعلـوم السياسيـة

قسم العلوم السياسية

دور الثقافة السياسية في الإنتخابات المحلية في الجزائر

مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة:

كميلية عببسي

إشراف الأستاذة:

كحول وحيدة

الموسم الجامعي :2017/2016

السنة الجامعية:2014/2013

تعتبر الثقافة السياسية جزءا من الثقافة العامة للمجتمع، ولقد إتجه العديد من الباحثين في العلوم الإجتماعية والسياسية إلى دراستها، وتعد من أهم المواضيع في حقل السياسة العامة، بصفة عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة، ولقد تناولت الدراسة في هذا الفصل مفهوم الثقافة السياسية، مداخل الثقافة السياسية، أنماطها، مع التطرق إلى تحديد مفهوم الإنتخابات المحلية، وظائفها، وإبراز أهم النظم الإنتخابية وآلية العمل بها.

المبحث الأول: مفهوم الثقافة السياسية

لقد كان موضوع الثقافة السياسية أحد أهم المواضيع المهمة في حقل السياسة المقارنة خلال خمسينات وستينات القرن العشرين ثم تراجع الاهتمام الاكاديمي بالمفهوم خلال السبعينات وعاد الاهتمام به مجددا في الثمانينات في اطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها منذ بداية الربع الاخير من القرن العشرين باعتبارها مفهوما رئيسيا في فهم وتحليل ابعاد موجة التحول الديمقراطي خاصة ان ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع.

وسنتعرض في هذا المبحث بالدراسة والتحليل الى تحديد مفهموم الثقافة السياسية في اطارها النظري.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

قبل التطرق إلى مفهوم الثقافة السياسية، وجب التطرق أولا إلى مفهوم الثقافة: الثقافة لفظ قديم في اللغة الفرنسية،إذ ظهرت في القرن الثاني عشر للدلالة على فعل العبادة وبدأت تشير إلى حراثة الأرض وزارعتها في القرن السادس عشر، لكن هذه الكلمة بدأت تأخذ أبعاد إجتماعيةوتكتسي مضامين ثقافية منذ بداية القرن الثامن عشر.[1]

[1] صالح محمد على بوجادي ، سيكولوجية التنشئة الإجتماعية ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2006، ص 118.

فقد عرف إدوارد تايلور الثقافة بأنها " ذلك الكل المركب الذي يشتمل المعرفة العقائد ، الفن، القانون ، العادات القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع".[1]

أما بالنسبة للثقافة السياسية فيعرفها معجم المصطلحات السياسية للثقافة السياسية أنها : " مجموعة المعتقدات التي تخص الحكم والسياسة وهي نتاج للنظرية التاريخية للمجتمع لكل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة اخرى".[2]

لقد إختلف العلماء في تحديد مفهوم للثقافة السياسية، وتعددت محاولات هؤلاء العلماء. وفيما يلي نعرض هذه الحالات المتنوعة من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، بحيث تشمل كل مجموعة عددا من التعريفات تجمع بينها خاصية أو اكثر في تحديد الثقافة السياسية، إلا أن ذلك لايمنع من وجود سمات مشتركة بين تلك المجموعات.

المجموعة الأولى:

تشمل موريس ديفورجيه فقد رأى أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وأنها بمجموع عناصرها تكون تركيب منظم وينطوي على طبيعة سياسية.

أما لوسيان باي:

فقد بنى مفهوم الثقافة السياسية على أنه التاريخ الجمعي للنظام السياسي، والتاريخ حياة الأفراد الذين يكونوه فهو مجموعة الإتجاهات والمشاعر والمعتقدات التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية.[3]

وأفرد سيدني فيربا مكانا مميزا للمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره، والتي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين والتي يكون لها بنية ودور عند إجراء عملية التحديث السياسي.

---

[1] احمد سليمان ابو زيد ، علم الإجتماع السياسي،الأسس والقضايا من منظور نقدي، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2007 ، ص 174.

[2] سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم ، مصر : إيتزاك للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 45.

[3] ثامر محمد كامل الخزرجي، النظم الساسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004، ص 96.

أما أرشي برون:

حدد الثقافة السياسية بإعتبارها نسقا من المعتقدات الواقعية والرموز المعبرة، والقيم التي تحدد الموقف الذي يتخذ فيه الفعل السياسي مكانا له، وينظر إليها كإدراك موضوعي للتاريخ والسياسة والمعتقدات الأساسية والتوقعات المترتبة على ذلك، نتيجة للخبرة التاريخية الخاصة بالدول والجماعات.

أما روي ماكريدس:

فيرى بأنها الأهداف المشتركة العامة والقواعد المقبولة عادة.

من خلال تعريفات الموجموعة الأولى نجدها متفقة فيما بينها على أن الثقافة السياسية هي مجموعة القيم والإتجاهات والأفكار والأراء المنتشرة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع،والتي تميزه كما أنها تحدد للسلوك السياسي أبعاده ومعاييره.

المجموعة الثانية:

فتتكون من عدة تعريفات فنجد: مايكل مان يحدد مفهوم للثقافة السياسية بأنها " تعد بمثابة القيم والمعايير الموجودة في المجتمع والمرتبطة بالمجال السياسي، لاتكون بالضرورة متجانسة لأن المجتمع يحوي على جماعات فرعية لكل منها ثقافة فرعية يتعارض بعضها مع بعض، وتكون الثقافة السياسية مسيطرة وهيمنة إذا كانت منبثقة من القيادات السياسية والإجتماعية".[1]

أما دونالد ديفين:

فيرى أن الثقافة السياسية "لا تمثل الثقافة الكلية في المجتمع، بل أنها فحسب السمة السياسية للثقافة في المجتمع، أي أن الثقافة العامة تقل أهميتها بالنسبة لدارسي الثقافة السياسية مع كونها وثيقة الصلة أحيانا بالسياسة ومؤثرة فيها".

[1] السيد شحاته ، عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص233 ، 234.

أما المجموعة الثالثة:

فيمثلها دينميس كفا ناغ بإعتبارها رمزا للبيئة والإتجاه والعاطفة التي يعمل داخلها النسق السياسي،وهي تشكل إتجاه الموضوعات السياسية نموذجا خاصا للتوجهات التي تتمثل في الميل للسلوك السياسي، وتحدد عن طريق عدد من العوامل منها التأثيرات التاريخية والدوافع والعواطف والرموز، ويمكن أن نحدد هذه التوجهات داخل الأجزاء التي تحتويها كما يلي:

الإدراكات المعرفة والوعي بالنسق السياسي، التأثير الميل العاطفي للنسق،والتقيم (الحكم على النسق).

بعد عرض التعريفات المختلفة للثقافة السياسية لإبراز السمة الأساسية لكل مجموعة يمكننا أن نضع تعريفا إجرائيا للثقافة السياسية.[1]

المطلب الثاني: خصائص الثقافة السياسية

تتميز الثقافة السياسية بجملة من الخصائص أهمها:

01_ الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع، بالرغم من إستقلاله عن النظام الثقافي العام إلا أنها تتأثر به.

02_ يتسم جوهر الثقافة السياسية على وفق أنماط القيم والإتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

03_ تتسم الثقافة السياسة بكونها نتاج لتاريخ المجتمع من ناحية، ولخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عملية التنشئة من ناحية أخرى.

04_ لاتعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتا مطلقا بمعنى أنها تتعرض للتغير، ويتوقف حجم ومعدل التغير على عدة عوامل من بينها:

*مدى ومعدل التغير في الأبنية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

*درجة إهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي وحجم التخصيصات التي يمكن توظيفهاالإحداثه ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الأفراد.

[1] السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 235.

05_ لايعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر أفراده، إذ أن هناك دوما هامشا لإختلاف الثقافة تفرضه عوامل معينة، كالأصل العنصري والديانة ومحل الإقامة، المهنة، المستوى الإقتصادي، الحالة التعليمية،عملية التنشئة الإجتماعية.[1]

المطلب الثالث: مداخل دراسة الثقافة السياسية

تعددت المداخل التي حاولت تناول موضوع الثقافة السياسية بالدراسة والتحليل، وسوف نتعرض الى بعض هذه المداخل بالدراسة والتحليل

01_ المدخل التاريخي :

تعتبر الثقافة السياسية من وجهة نظر المدخل التاريخي، نتاجا لتاريخ كل من النسق السياسي والأفراد والأعضاء في ذلك النسق، ومن ثم تمتد جذورها في الأحداث العامة والخبرات الخاصة، وتحاول الثقافة السياسية الجمع بين التفسيرات السيكولوجية للسلوك السياسي الفردي، ودراسة النسق السياسي الكلي فضلا على أنها تحاول الإستفادة من الأنتروبولوجيا الإجتماعية. كما يرى روبرت دواس وجون هيون أنه عند دراسة مجتمع سياسي البحث عن التطور التاريخي،نشأة النظم والقيم المكونة للثقافة السياسية ومن دراسة عمليات التنشئة السياسية التي من خلالها يندمج الأفراد مع هذه الثقافة ويكتسبونها.

02_ مدخل التحليل الثقافي:

هذا المدخل يرى أن دراسة الثقافة السياسية تتم عن طريق تحليل السياسة من منظور ثقافي، وهذا المدخل يزيد من قدرتنا على وصف ودراسة التفاعل بين النسق السياسي والإطار الإجتماعي الثقافي الأشمل، كما أننا حين نفرق بين السلوك والإتجاهات نستطيع أن نفسر الفروق في أداء الأنساق والأبنية السياسية في ضوء الثقافة.[2]

من أهم الدراسات التي إستخدمت مدخل التحليل الثقافي للسياسة، تلك الدراسة التي قدمها "هينزاليو"، و يرى فيها أن التحليل الثقافي للسلوك السياسي لايمكن أن يحدد الملاحظة

[1] تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص، 98.

[2] السيد شحاته ، عبد الله محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص ص241، 242.

الموضوعية لأنماط السلوك، بل يكون متضمنا معاني يعطيها الناس لهذه الأنماط، التي تحتوي على وظائف يرونها موجودة لتنفذ عن طريق الأنساق السياسية، وتكون هاته التحليلات مستحيلة إلاإذا كان الشخص الذي يحمل المعاني الثقافية وحده في هذه التحليلات،فالثقافات الواضحة ومستويات التعليم العليا تعطي المعاني الثقافية للسياسات، ويمكن دراستها عن طريق تحليل الوثائق، ونستخدم الأن طريقة تحليل المضمون كأداة مفيدة للوصول إلى معاني الرموز الشفوية وإستخدامها كمعاني كامنة.

03_ مدخل دراسة الثقافة السياسية الفرعية:

ينظر هذا المدخل إلى الثقافة السياسية على أنها مجموعة التوجهات السيكولوجية والقيمية التي تتصف لدى الجماعات ازاءالمسائل السياسية، وفي نفس الوقت يتصور أن هذه الجماعات لها توجهاتها المختلفة، التي قد تؤدي إلى وجود أو عدم وجود نسق ثقافي متكامل، وهذه التوجهات الخاصة هي ماتسمى بالثقافة الفرعية وهي بذلك تعد جزءا من الثقافة الكلية في المجتمع، فتتأثر بها وتؤثر فيها، كما لايغفل هذا المدخل في الدراسة ثقافات الدور التي تشير إلى توجهات العامة المرتبطة بالوضع الذي شغله المرء في النسق أو السياسي في البيروقراطية أو الحزب السياسي أو جماعات المصلحة.

وقد حاول علماء السياسة تفسير طبيعة الأنساق السياسية، وكيفية أدائها لوظائفها وعلى ضرورة معرفة العوامل الثقافية أو البنائية لها. ومدخل الثقلفة السياسية يرى أن قيمتها تؤول[1]إلى سببين الأول أن إتجاهات المواطنين للنسق السياسي تؤدي بوضوح في تحديد أنواع المطالب إختيار الأسلوب الأمثل للتعبير عنها، وإستجابة الصفوة للمحافظة على تأييد الجموع لأسلوب الحكم، فهذا المحل في الدراسة، يعزز قدرتنا على وصف وتحليل التفاعل القائم بين النسق السياسي والثقافة عن طريق تميز السلوك والإتجاهات، وبالتالي تكون لدينا القدرة على تفسير الإختلافات في أداء الأنساق السياسية لوظائفها وأبنيتها في مصطلحات ثقافية.

والسبب الثاني أنه عن طريق فهم طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية إنجاز النسق لوظيفته، سوف تكون لدينا قدرة أفضل لإدراك المعاني التي قد تظهر عن طريقها التغيرات الثقافية وتتقدم،وقد شغل هذا الجانب الكثير من العلماء في المجال السياسي، وخاصة في تحديد الحالات التي تؤدي إلى ثبات وإستقرار الحكم الديموقراطي.

[1] السيد شحاته ، عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص، 245.

وكشفت العديد من الدراسات التي اجريت في العديد من الدول،على أن الثقافة السياسية الديموقراطية ترتكز بصفة خاصة بين الصفوة السياسية وقادة الرأي والنشاط، وأن هناك فجوات ثقافية بين القادة السياسين والجماهير، خصوصا في بعض البلدان النامية، وربما يرجع ذلك إلى أن بعض القادة تلقوا دراساتهم في الدول الغربية، فأكتسبوا قيمها وتطورت نظرتهم للعالم بينما بقيت نظرة الجماهير كما هي ، ومن الملاحظ أيضا أن الفرص المتاحة والضغوط المفروضة من المناخ النظامي الثقافي الذي يعمل فيه القادة السياسيون تؤثر في أسلوب أداء الصفوة السياسية لسلوكها، بيد أن مدخل

دراسة الثقافات السياسية الفرعية، يهتم بإجراء المقارنات المستمرة بين الأجيال لمعرفة الفروق في السمات الثقافية الأساسية المميزة لكل جيل، ومما لاشك فيه أن التغيرات الإجتماعية السريعة تؤدي إلى وجود فجوات ثقافية بين الأجيال.[1]

فلقد كشفت دراسة "جيربيل الموند" و"سيدني فيربا" التي أجريت على خمسة دول .كيف أن التغيرات الأقتصاديةوالإجتماعية قد عملت على إيجاد إتجاهات نحو المشاركة بين الشباب، ومن ثم إختلفت القيم والنظرة السياسية بين الأجيال.[2]

المطلب الرابع: أنماط الثقافة السياسية

لقد قام كل من "قابيرييل الموند" و"سيدني فيرنا" بدراسة خمسة دول ، الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا الغربية، إيطاليا المكسيك، وذلك من أجل معرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها، ومحور هذه الدراسة هي تحديد العلاقة بين الثقافة والسياية والسلوك السياسي، ومدى خلق ثقافة سياسية، مؤيدة لبناء نظام ديموقراطي سياسي في الدول النامية.

ويرى ألموند وفيربا أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

أولا: الإدراك والذي يعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي تحتويها، والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات.

ثانيا: المشاعر وتعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي، والسلطات والسياسات العامة.

ثالثا: التقييم ويعني الأحكام والاراء يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي، والأدوار السياسية المختلفة

[1] شحاته السيد ، عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص245 ، 246.

[2] السيد شحاته ، عبد الله محمد عبد الرحمن ، المرجع نفسه ، ص 246.

وتقييمهم لأداء النظام السياسي بصفة عامة.

ويرى الكاتبان أنه يمكن قياس الثقافة السياسة لأي مجتمع، من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة وهي:

أولا: النظام ككل: يشمل الموقع والتاريخ والشكل الدستوري،والمساحة ..وغيرها

ثانيا: جانب المدخلات: يشمل الأفراد والجماعات والبنى والعمليات السياسية، والتي يتم من خلالها التعبير وتقييم المطالب المختلفة للسلطات السياسية لتحويلها إلى سياسات عامة وقرارات ملزمة.[1]

ثالثا: جانب المخرجات: يشمل كيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة، في المجتمع وماهية البنى التي تقوم بهذه العملية.

رابعا: دور الذات: يشتمل مدى إدراك الفرد دوره في الحياة السياسية، ومدى معرفته لحقوقه وواجباته وقدرته السياسية، وكيفية المشاركة في الحياة السياسية، وماهي المعايير التي يستخدمها في لتكوين أرائه حول النظام السياسي، وتقيمه لجوانبه المختلفة. إستنادا على كيفية توزيع هذه الابعاد الثلاثة الأدراك، الشعور، التقيم، قدم ألموند وفيربا، تصنيفا لأنواع الثقافة السياسية وهي[2]:

أولا: الثقافة التقليدية: توجد في المجتمعات الضئيلة والقديمة التطور، وفيها تكون توجيهات الموطن نحو المواقع السياسية ضعيفة بسبب ضعف الوعي السياسي وضألة تطور عناصر الإلتماموالإندماج، وكذلك عدم رغبة المواطنين بالإرتباط عبر أي طريقة إيجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية، والواقع أن الثقافة التقليدية ليست إلا ضعفا لثقافات سياسية محلية قائمة على أساس الفردية والأسرة والجماعة الاتنية والمنطقة وغير ذلك.

ثانيا: ثقافة الخضوع: تجعل الافراد يعملون بوجودالنظام السياسي لكنهم يقفون من موقفا سلبيا ينتطون منافعه وخدماته،ويخشون تجاوزاته ولايرون انفسهم قادرين على التاثير فيه في هذا النوع من الثقافة السياسية يكون في ظلها المواطن واعيا على نحو قوي بالنظام السياسي ومايصدر عنه من اعمال ولكن ليس عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية وبالنسبة للؤسسات في مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة لحاجات الافراد ومنه فان هذه الثقافة تكن في النظام السلطوي.[3]

---

[1] محمد زاهي بشير المغربي،قراءات في السياسة المقارنة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ، (د.ت.ن) ، ص ص223، 224.

[2] محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق، ص ص224، 225.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 101.

ويذكر "موريس دوفرجيه" في ثقافة الموضوع يعترف أعضاء النظام بوجوده ولكنهم يظملون سلبيين فهو خارجي نوعا ما بالنسبة إليهم، وهم ينتظرون من جانبه أن يقدم لهم خدمات عقوباته، ولكنهم لايفكرون بأنهم يستطيعون عمليات النظام على نحو ملموس.[1]

أولا: الثقافة السياسية المشاركة – المساهمة –

في مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادة مدركا للجوانب السياسية السابق ذكرها، النظام ككل والمدخلات والمخرجات ودور الذات في النظام السياسي. فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءاته وقدراته على التأثير في الحياة السياسية، وهذا الإدراك تصاحبه مشاعر وأحاسيس معينة تجاه النظام ومكوناته، هذا إلى جانب وجود نوع معين من التقييم والحكم على النظام، بمعنى أن شعور الفرد وتقيمه للنظام بجوانبه المختلفة قد يتراوح بين القبول الكامل والرفض التام.

لكن يرى ألموندو فيربا أن هذه الانماط والانواع هي نماذج نظرية متتالية، وأنه لايوجد في الواقع مجتمع من المجتمعات، تسود فيه إحدى هذه الثقافات بصورة كاملة ومطابقة، ولكن توجد أنماط من الثقافات الثلاث في كل المجتمعات البشرية. ومع ذلك يمكن تحديد طبيعة الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات، من خلال قياس كيفية توزيع هذه الأنماط مع إمكانية وجود أفراد أو جماعات داخل نفس المجتمع، حيث يسود بينهم أحد النمطين الأخر يبدأ أي وجود ثقافات سياسية فرعية، إلى جانب الثقافة السياسية السائدة.[2]

في الأخير يخلص ألموند وفيربا إلى أن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديموقراطية في أي مجتمع من المجتمعات.[3]

[1] تامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق، ص 101.

[2] محمد زاهي بشير المغربي ، مرجع سابق، ص 226.

[3] محمد زاهي بشير المغربي ، المرجع نفسه، ص 226.

المبحث الثاني: ماهية الإنتخابات المحلية

تعد الإنتخابات حجر الزاوية والركيزة الأساسية للديموقراطية، مايجعل منها الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديموقراطية المعاصرة من ناحية، والتحقق من حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى.

المطلب الأول: مفهوم الإنتخابات

بمقتضى الإقتراب من مفهوم الإنتخاب، نوضح المقصود بمصطلح الإنتخاب: ويقال في اللغة العربية إنتخب الشيئ اختاره والإنتخاب الإقتراع والإنتقاء أيضا ومنهم النخبة وهم الجماعة،تختار من الرجال[1].

والإنتخابات حسب معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية " طريقة لتعيين المضطلعين بالأدوار السياسية تمنح أعضاء المجتمع المعني حق إختيار ممثليهم " وفي هذا المنظور يظهر الإنتخاب في وقت واحد كتقنية للحكم.

وكمبدأ للحكم يشكل الإنتخاب أساس الديموقراطية التمثيلية، تسليما بأنه يمكن للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها إلا إذا أداها الشعب بممثليه المعينين بالطرق السلمية، ولايعتبر ديموقراطيا، بالكامل إلا إذا تم التصويت العام من دون أي إستثناءات إجتماعية أو اقتصادية، تربوية أو جنسية.[2]

كما يرى "ميشيل روش" و"فيليب التوف"، أن الإنتخابات عبارة عن وسائل الأختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات وتختلف عملية الإنتخاب من موقف لأخر طبقا لثلاثة تساؤلات، من الذي ينتخب من ، كيف تتم عملية الإنتخاب.

أما ريتشارد يرى أن الإنتخاب ظاهرة معقدة فهي أكبر أن تكون تجميع بسيط للتفصيلات الفردية، لأحزاب معينة دون أخرى، وتعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا يجب الأخذ في الإعتبار تأثير الخصائص الإجتماعية على القائم بالتصويت، بل الدور الذي تؤدييه الترتيبات المؤسسية، مثل قوانين الإنتخاب..إلخ.

---

[1] _ صالح علي العبد الله، الإنتخابات كأسلوب ديموقراطي لتداول السلطة، مصر: دار شتات لنشر البرمجيات،(د.ت.ن)، ص 17.

[2] _ بيار بيرنبوم ، بادي براترند، فيليب برو، وأخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 82.

أما "بول" فيرى أن الإنتخابات هي الوسيلة التي يختار المواطنين بواسطتها ممثلين ويمارسون عليهم قدرا من الضبط، وإذا كانت الإنتخابات تعتبر شكلا من أشكال الإتصال السياسي،

بين الحكومات والمحكومين، فإنها تعتبر في نفس الوقت وسائل اضفاء الشرعية على حق الحكام في ممارسة الحكم.

بصفة عامة يمكن القول أن الإنتخاب في الانساق السياسية العملية تتم على عدة أبعاد:

01_ الإختيار بين بديلين أو اكثر (أشخاص ، قوائم حزبية، برامج)

02_ التفضيل بين هذه البدائل، بناءا على مجموعة من المؤهلات التي تتصف بها، طبقا للمواقف التي تتم فيها عملية الإنتخاب.

03_ تتدخل مجموعة من المتغيرات الإجتماعية، السياسية الإجتماعية الإقتصادية، في التأثير على عملية الإنتخاب.[1]

ومع ملاحظة التعريفات يتبن أنه من الصعب الحصول على تعريف جامع ومانع للإنتخاب، كون العملية الإنتخابية على إرتباط وثيق بجميع جوانب الحياة، ومع ذلك فانه يمكن تعريف الإنتخاب:

بأنه " الوسيلة الأساسية لإسناد وتداول السلطة في الديموقراطيات النيابية، وذلك من خلال قيام الناخبين بممارسة حقهم في إختيار من يمثلهم على المستوى المحلي للدولة، وتعود بداية الإنتخابات في العالم إلى أثينا القديمة، حيث كان الناس يجتمعون في ساحة البلدة ويختارون ممثليهم وحكامهم[2]، إلا أن الإنتخاب لم ينشأ في بداية عهده بالشكل الحالي الذي هو معروف به الأن، بل عرف تطورا كبيرا عبر التاريخ سواءا في محتوى مفهومه، أو في الأشكال التي طبق بها ففيما يخص المفهوم وخلال القرن السابع عشر وإنطلاقا من الكلمة التي إشتق منها وهي الكلمة الإنجليزية والمشتقة في حد ذاتها المصطلح اللاتيني، كانت هذه الكلمة ذات فحوى ديني حيث كانت تعني التعبير عن أمنية أو إعطاء عهد للرب أو الإله، وهو مايحتمل معنى الإلتزام العلني لصالح شخص ما أو قضية، ثم مالبثت هذه الكلمة أن أخذت معنى المداولة بمعنى المناقشة وإبداء الرأي لكي تأخذ شيئا فشيئا خلال القرن 18 مفهوما متقاربا مع مفهومه الحالي، بحيث أصبح التصويت يعبر عن قرار متخذ في شكل جماعي من قبل مجموعة أو جمعية عن طريق التصويت، إلا أن أصبح مع حلول القرن التاسع عشر يسمح لصاحبه بالقيام بإختيار أمر ما.

---

[1] _ عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم السياسة وعلم الإجتماع السياسي، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية، 2001، ص، ص 102،101.

[2] عبدو سعيد، النظم الإنتخابية، لبنان: منشورات الحلبي، 2005، ص 07.

أما فيما يخص الظروف التاريخية التي أدت إلى الإهتداء إليه كوسيلة وحيدة لوضع حد لمعاناة المجتماعات، أو على الأقل التقليل من حد ذاتها، حول هذه المسألة الجوهرية التي تتعلق بكيفية إسناد السلطة وإضفاء الشرعية على ممارسيها،فهي لم تسلم بدورها من التطور والتحرر قبل أن تكون على الشكل الحالي الذي هو عليه الأن[1]. تاريخيا كان القائد التقليدي، مهما تكن التسمية التي تطلق عليه يفرض سلطة عن طريق القوة والسحر، الحيلة سعيا وراء تحقيق مايعرف بسر الطاعة المدنية، فالإمبراطورية الرومانية ألهت أباطرتها بنفس الشكل الذي إعتمدته الكنيسة المسيحية لإضفاء الشرعية على الملوك، عن طريق طقوس دينية كما يشهد على ذلك تاريخ الملكية في فرنسا التي رسخت فكرة الإرث الإلهي، الشيء الذي يمنع التمرد والعصيان.

وأدى عقم هذه التصرفات إلى الإنتقال من السيادة الإلهية إلى سيادة تسمح للشعوب بالتدخل في اللعبة التاريخية وتسير السلطة عن طريق إختيار أشخاص، وهكذا بدأ الإنتخاب يأخذ صورته المعاصرة، وكان في البداية يقتصر على أقلية صغيرة في المجتمع، منحصرة في النبلاء والأغنياء ثم

تطور هذا الحق خلال القرن التاسع عشر، وبصورة حقيقية بالشكل الديموقراطي الذي هو عليه الآن، وإزيلت القيود التي كانت مفروضة على شروط ممارسته[2].

المطلب الثاني : وظائف الإنتخاب

ترتكز عملية التحول الديموقراطي، وإستقرار النظام السياسي على عدة مرتكزات ومنها: سيادة القانون، التداول السلمي بين السلطة، المواطنة، وبعد تحقيق إرساء هذه المرتكزات يتم التحضير الفعلي للإنتخابات، التي تعد صك الشرعية بناء ديموقراطي، وتتمثل وظائف الإنتخابات في العناصر التالية:

01_ تقوم الإنتخابات بوظيفة التعبير عن مبدأ الشعب مصدر السلطة، عن طريق إتاحة الفرصة أمام الناخبين، لممارسة حقهم في المشاركة السياسية.

02_ إختيار الحكام : حيث تقوم الإنتخابات الديمقراطية بتوفير الطرق السلمية التي يختار من خلالها الحكام.

[1] عبد الوهاب عبد المؤمن، النظام الإنتخابي في الجزائر، الجزائر: دار الألمعية، 2001، ص ص 07، 08.

[2] عبد الوهاب عبد المؤمن، المرجع نفسه، ص 8.

03_ تعتبر الإنتخابات الديموقراطية آلية للتداول السلمي للسلطة، إمكانية وصول المعارضة إلى سدة الحكم.

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للإنتخابات

إنقسم الفقه حول تحديد الطبيعة القانونية للإنتخابات الى أربعة إتجاهات:

أولا: الإنتخابات حق شخصي وذاتي:

ذهب بعض الفقهاء في القرن الثامن عشر إلى القول أن الإنتخاب حق شخصي، ومنهم جون جاك روسو، روبيسير، وبيثون في فرنسا وقد قال جون جاك روسو في هذا الخصوص "ان التصويت حق لا سبيل لسلبه ن ابناء الوطن"فيثبت على هذا الرأي حق الإنتخاب لكل فرد على أرض الدولة له صفة المواطن، يستمد كل فرد بحكم إمتلاكه لجزء من السيادة، وإعتباره عضوا في الجماعة التي أوجدت السيادة، وهذا يتفق والمبدأ الديموقراطي، ومقتضى نظرية العقد الإجتماعي.

ويقوم هذا الرأي على أساس المساوة بين المواطنين، ويترتب على كون الإنتخابات حقا شخصي النتائج التالية:

01_ تقرير حق الإقتراع العام، وألا يكون الحرمان منه إلا إستثناءا، إما بسبب عدم الأهلية أو لعدم الصلاحية.

02_ إعتماد مبدأ التصويت الإختياري، فلايجوز في هذه الحالة مادام الإنتخاب حق لكل مواطن، إجباره على ممارسة حقه.

03_ قد يترتب على إعتبار الإنتخاب حقا أنه يجوز النزول عنه للغير، ولم تلق هذه الفكرة قبولا من بعض فقهاء القانون العام، لذلك عدلوا عنها إلى تفسيرات أخرى.

إن المشرع الجزائري وفي الفصل الرابع من دستور 1996 المعدل والمتمم، وفي باب الحقوق والحريات نص في المادة 50 " على كل مواطن تتوافر فيه الشروط القانونية، أن ينتخب وينتخب."

ثانيا: الإنتخاب وظيفة إجتماعية:

لقد ذهب رجال الثورة الفرنسية بعد نجاح الثورة وإستقرار أوضاعها، إلى المناداة بمبدأ سيادة الأمة بدلا من سيادة الشعب، ولم تكن هذه الدعوة إلا وسيلة للحد من مشاركة الشعب في إدارة الشؤون العامة.

فمبدأ سيادة الأمة يعني أن السيادة لا تعود على سائر الأفراد، وإنما إلى شخصية معنوية مستقلة عن الأفراد الطبيعيين، وهذه الشخصية المعنوية هي الأمة، والأفراد الذين يتولون الإنتخاب إنما يقومون بهذا الواجب نيابة عن الأمة.

ويترتب بالاخذ بمبدأ سيادة الأمة نتائج عدة، أهمها أن الإنتخاب وظيفة لاتستند إلا لمن توافرت فيه شروط طبيعية معينة تحددها القوانين النافذة في الدولة، وحيث أن الإنتخاب وظيفة فهو إلتزام، وليس إمتياز وبالتالي ليس لمن أسندت له هذه الوظيفة الإمتناع عن ممارستها، وإلا خضع للجزاءات التي تقدرها القوانين الردعية في الدولة.

لقد أدى تطبيق العملي لهذه النظرية (الإنتخاب وظيفة) في معظم الدول التي تبنتها إلى وجود طبقتين من المواطنين الأولى طبقة المواطنين السلبيين، ولهؤلاء الحق في ممارسة الحقوق المدنية دون السياسية ، وطبقة المواطنين الإيجابيين، ومثلت هذه الطبقة من له ممارسة الحقوق المدنية والسياسية على حد سواء.[1]

ثالثا: وجهات نظر أخرى في تكييف المشاركة الإنتخابية.

والتي تتمثل في أراء بعض كبار فقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية، بخصوص تأصيل الطبيعة القانونية للمشاركة الإنتخابية، والتي لارترقى إلى درجة إعتبارها نظريات أساسية معترف بها في معظم الدراسات الدستورية والسياسية.

1- الطبيعة المزدوجة للمشاركة الإنتخابية.

هناك جانب من الفقه الدستوري يذهب إلى القول بأن المشاركة الإنتخابية ذات طبيعة ثنائية، تقوم على الجمع بين فكرتي الحق والوظيفة، حيث يحاول أنصار هذا الإتجاه تفادي أوجه القصور التي أخذت على كل من النظريتين السابقتيين بالجمع بينهما في نظرية واحدة، فالمشاركة الإنتخابية ليست مجرد حق شخصي محض، لإن الأخذ بهذا التكليف على إطلاقه يعاب عليه أنه كثرا ما تقتضي الإعتبارات العملية حرمان بعض الأشخاص من المشاركة الإنتخابية، كالمحكوم عليهم في بعض الجرائم الخاصة، والذين من شأن السماح لهم بالمشاركة أن يكون مدعاة فساد للمجتمع أو إضرار بأمن البلاد.

كما أن إعتبار المشاركة الإنتخابية ذات طبيعة صرفية يجعل من حق الشخص التنازل عنها أو التصرف فيها بأي شكل كان، إلا أن أنصار هذا الإتجاه إختلفو في تحديد فكرة الجمع بين النظريتين،

[1] _ صالح حسين العبد الله، مرجع سابق، ص 79.

حيث قال موريس هوريو " بأن الإنتخابات حق فردي، وهو في وقت نفسه وظيفة إجتماعية أو واجب مدني مما يؤدي إلى جواز مدني، مما يؤدي إلى جواز النص على جعل التصويت إجباريا[1]. بينما يؤكد كاريه دي ملبج على أنه من المتعذر أن يكون الإنتخاب وظيفة وحق شخصيا في الوقت نفسه، وذلك لإستحالة الجمع بينها في عمل قانوني واحد وفي وقت واحد، حيث يكون الإنتخاب حقا شخصيا حينما يطلب الإعتراف له بحق المشاركة الإنتخابية، ولكن حينما يمارس الناخب حقه في المشاركة الإنتخابية، فإنه لايستعمل حق شخصيا، وإنما يمارس واجبا قانونيا أو وظيفة.

2- المشاركة سلطة قانونية.

يذهب جانب كبير من الفقه الدستوري وفي مقدمتها الفقيه الفرنسي بارتلمي، إلى تكييف المشاركة الإنتخابية بأنها عبارة عن سلطة قانونية، فالمشاركة الإنتخابية تستمد شرعيتها من قانون الإنتخاب الذي يقررها ويحدد كيفية ممارستها، وإنما هي سلطة قانونية مستمدة من مركز موضوعي ينشئه القانون من أجل تمكين المواطنين من المشاركة في إختيار السلطات العامة في الدولة.

ويبرر البعض هذا الإتجاه بأن المشاركة الإنتخابية كمكنة أو سلطة قانونية هو الذي يبرز إمكان تعديل نظام الإنتخاب من جانب المشرع، في أي وقت وكيفما شاء، دون أن يكون للأفراد حق في الإعتراض عليه في هذا الخصوص.

وتكييف المشاركة الإنتخابية على أنها مكنة أو سلطة قانونية، في الواقع لايكاد يختلف في نتائجه، كما يقول الدكتور عبد الحميد متولي عن الرأي القائل بأن الإنتخاب وظيفة، طالما ترك الأمر لمطلق صلاحية المشرع[2].

المطلب ارابع: أنماط النظم الإنتخابية

تختلف نظم الإنتخابات وأساليبه من دولة لأخرى، وسبب الإختلاف يرجع إلى عدة عوامل ومن أهمها إختلاف الأسس والمقومات والإديولوجيات والفلسفات التي يقوم عليها كل نظام من هذه الأنظمة، إلى جانب إختلاف الظروف التاريخية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية لكل دولة، ومدى تغلغل الروح الديموقراطية في نظامها السياسي بل وفي الدولة الواحدة تتعدد النظم الانتخابية في الفترات الزمنية المختلفة حسب ظروف تطور الدولة وتتمثل هذه الانظمة الانتخابية في:

[1] سليمان غويل، الإنتخابات والديموقراطية، دراسة قانونية مقارنة، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص ص 34، 35.

[2] عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السايسية،ط 5، الإسكندرية: دار المعرف، ص 121.

أولا:الإنتخابات على درجة واحدة والإنتخابات على درجتين أو أكثر:

الإنتخاب المباشر أو إنتخاب الدرجة الواحدة، يكون الإقتراع العام فيه مباشرة فينتخب المواطن الرئيس أو النائب مباشرة، بينما الإنتخاب على درجات يكون بأن ينتخب المواطنون ممثلون أو وكلاء عنهم للعملية الإنتخابية فقط.[1]

ثانيا: الإنتخاب الفردي و الإنتخاب بالقائمة:

فبالنسبة للإنتخاب الفردي تقسم الدولة وفقه إلى دوائر إنتخابية صغيرة، ويكون الإنتخاب على فرد واحد لاغير وفق مزايا معينة، ويكون الإنتخاب إما على دور واحد حيث يكون المقعد من نصيب الحاصل على أكثرية الاصوات، و إن كانت دون نصف عدد الناخبين أو على دورتين، حيث يكون هناك فرصة للاعادة بين المرشحين الأعلى أصواتا، ويكون المقعد لمن يحصل 50% + 01 من الاصوات و أحيانا لمن يحصل على الأغلبية النسبية، لتجنب الإعادة في حالة إبطال عدد معتبر من الناخبين لا صواتهم.[2]

أما نظام الإنتخاب بالقائمة، فيقتضي تقسيم الدولة إلى دوائر إنتخابية كبيرة ، ويكون الإنتخاب على مجموعة نواب وتنقسم إلى أنواع[3]:

*القائمة المغلقة: حيث يقوم الناخب بإنتخاب قائمة بأكملها دون القدرة على التعديل فيها، أو تغيير ترتيب المرشحين بها أو المزج بينها أو بينة قائمة أخرى، فإختيار الناخب يكون في الحقيقة للحزب المقدم القائمة وليس من فيها من مرشحيين.

*القائمة المغلقة مع التفضيل: وهنا يستطيع الناخب إعادة ترتيب القائمة التي يختارها، فلا يلتزم بترتيب الأسماء التي وضعها الحزب، وهذا النظام لا قيمة له إلا إذا كان الإنتخاب يجرى على أساس التمثيل النسبي، وليس الأغلبية المطلقة، حيث تغير الناخب لترتيب الأسماء في القائمة يزيد من فرصة حصول المرشح الذي يفضله في الحصول على مقعد من نسبة القائمة، بينما نظام الأغلبية المطلقة تدخل القائمة بكاملها.[4]

---

[1] _ سليمان احمد فتحي، مفاتيح المعرفة السياسية، (د.م.ن): (د.ت.ن)، ص ص 22.

[2] _ سليمان أحمد فتحي، المرجع نفسه، ص 23.

[3] _ عبد اللطيف بوروبي ،"الانظمة السياسية والانظمة الانتخابية"مجلة المفكر، العدد السابع ص 22.

[4] _ سليمان أحمد فتحي، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

*القوائم مع المزج: وهذا أكثر أنظمة القوائم حرية للناخب، حيث يستطيع تكوين قائمته الخاصة، بالإختيار من القوائم الحزبية المتعددة لاسيما أن اعطي له حرية ترتيب القائمة، إن كان البعض يصف هذا النظام بأنه إنتخاب فردي في الحقيقة، إلا أنه مكنه إختيار قائمة كما هي تظل للناخب، ورغم تقدم هذا النظام ومرونته إلا انه قد يثير العديد من المشكلات، لوقوع عدد كبير من الناخبين في الأخطاء وكذلك في صعوبة فرز الأصوات

ويصعب تصور الإعادة فيه، فيصعب أن يحصل أحد المرشحين على 50% + 01 من الأصوات، فتكون القاعدة للأعلى أصواتا بغض النظر عن النسب التي حصلوا عليها.[1]

ثالثا: نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي:

إن مايميز نظام الإنتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي عن باقي الأنظمة، أنهما يتصلان بنتائج الإنتخابات لا بااسلوبه وعلى التفصيل التالي:

*نظام الأغلبية: يعد فائزا في الإنتخابات المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الإنتخابية، ويمكن تطبيق هذا النظام في حالة التصويت الفردي والتصويت على القائمة، أي إنتخاب عدة نواب في منطقة واحدة.

ويقسم نظام الأغلبية إلى قسمين هما نظام الأغلبية المطلقة، ونظام الأغلبية البسيطة.[2]

بالنسبة للأغلبية المطلقة لكي يصبح المرشح نائب ، يشترط أن يحصل على الاغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الإنتخابات، فإذا لم يحصل أحدا على الأغلبية المطلقة تعاد الإنتخابات بين الإثنين الحاصلين على أعلى الأصوات، ومن الطبيعي أن يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة في إنتخابات الإعادة.

أما الصورة الثانية أي الأغلبية النسبية البسيطة، فإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة يعاد الإنتخابات ليس بين الإثنين الحاصلين على أعلى الأصوات، وهنا قد يتعدد المرشحون فلا مفر من الإكتفاء بالأغلبية النسبية.[3]

---

[1] _ سليمان أحمد فتحي، مرجع سابق، ص 24.

[2] _ علي يوسف الشكري ، مرجع سابق، ص ص 298، 299.

[3] _ سليمان أحمد فتحي، مرجع سابق، ص 24.

*نظام التمثيل النسبي:

يقصد بنظام التمثيل النسبي منح كل فرد، أو إتجاه عدد من المقاعد النيابية يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها،[1] والهدف من هذا النظام أن تمنح كل قائمة أو كل حزب عدد واحد من المقاعد في البرلمان يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصل عليها في الإنتخاب[2].

ويتم حساب الأصوات التي يتحصل عليها كل حزب وفقا للطرق التالية:

أولا: التوزيع المبدئي للمقاعد: تتم هذه العملية بالطريقة التالية:

*طريقة المتوسط الإنتخابي:ينتج من قسمة عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت، على عدد المقاعد النيابية المطلوب شغلها، فإذا كان هناك نسبة مقاعد وعدد الأصوات 20000 فإن المتوسط الإنتخابي (أو خارج القسمة الإنتخابي) يكون 20000 قسمة 5

تساوي 40000 فيكون لكل قائمة من المقاعد بقدر مافيها من هذا الرقم.[3]

*طريقة المتوسط القومي أو الوطني: وينتج هذا القاسم من مجموع عدد الأصوات الصحيحة في جميع الدوائر الإنتخابية في الدولة، على عدد المقاعد المطلوب شغلها، ويكون لكل قائمة عدد من المقاعد يساوي عدد مرات الحاصل الوطني، غير أن هذه

الطريقة تتميز بصعوبة تحديد المعامل الوطني الذي يتطلب الحصول على النتائج النهائية، مما يتطلب مدة طويلة.[4]

*طريقة الرقم الموحد: بموجب هذا النظام يجري وضع عدد موحد من الأصوات على مستوى الدولة، ولكي تحصل كل قائمة على مقعد نيابي لابد من حصولها على عدد من الأصوات يساوي العدد الموحد الذي جرى تحديده في البداية.

---

[1] _ علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 303.

[2] _ صالح حسين على العبد الله ، مرجع سابق، ص 139.

[3] _ مصطفى أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 125.

[4] رشيد لرقم ،"النظم الإنتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر"، مذكرة ماجيستير ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحوق، 2005، 2006). ص 43.

فلو إفترضنا أن العدد الموحد الذي جرى تحديده هو 50000 فلكي تحصل كل قائمة على مقعد نيابي لابد من حصولها على 50000 صوت فإذا حصلت القائمة الإنتخابية على 120000 صوتا مثلا ، كان مقعدين نيابيين والباقي 20000.[1]

ثانيا: توزيع البقايا:

لكي يتم توزيع المقاعد النيابية على الأصوات المتبقية على المستوى المحلي، لابد من إستخدام أسلوب المتوسط الحسابي في المرحلة الأولى ثم إستخدام هذه الأنظمة كمرحلة ثانية:

أ_نظام الباقي الأكبر (الأقوى) : حسب هذه الطريقة فإن توزيع المقاعد المتبقية يتم على القوائم الإنتخابية التي لديها أكبر عدد من الأصوات المتبقية، وهذه بطبيعة الحال بعد التوزيع المبدئي للمقاعد وفقا لطرقة المعامل الإنتخابي.[2] مثلا لو إفترضنا أن لأحد الدوائر الإنتخابية خمسة مقاعد في المجلس النيابي وأن عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها في الإنتخابات كانت 250000 صوت، وكان هناك خمسة قوائم تتنافس على المقاعد الخمسة وحصلت كل قائمة على العدد التالي:

القائمة (أ) حصلت على 120000 صوت، القائمة (ب) حصلت على 50000 صوت، القائمة (ج) حصلت على 40000 صوت، والقائمة (د) حصلت على 30000 صوت، والقائمة (ذ) حصلت على 30000 صوت، والقائمة (هـ) حصلت على 10000 صوت.

المتوسط الإنتخابي: 25000 + 5 = 50000 صوت.

في المرحلة الأولى يتم توزيع المقاعد على أساس المتوسط الإنتخابي ثم توزيع باقي المقاعد على أساس نظام الباقي الأكبر.[3]

---

[1] علي يوسف الشكري ، مرجع سابق، ص 305.

[2] رشيد لرقم ، مرجع سابق، ص 43.

[3] علي يوسف الشكري ، مرجع سابق، ص ص 306، 307.

القائمة	المعامل الإنتخابي	العدد المبدئي للمقاعد	الأصوات المتبقية	توزع المقاعد المتبقة
أ		2=50000/120000	20000	0
ب	50000	1=50000/50000	0	0
ج	50000	0=50000/40000	40000	1
د		0=50000/30000	30000	1
هـ		0=50000/10000	10000	0

جدول 1: توزيع المقاعد النيابية

في المرحلة الأولى لتقسيم المقاعد، ثم توزع ثلاثة مقاعد وهناك مقعدان لم تحصل عليهما أية قائمة، يتم توزيعها وفقا لنظام الباقي الأكبر، وأكبر باقي بعد التوزيع الأول هو باقي القائمة (ج) ثم باقي القائمة (د)، وعلى ذلك يذهب المقعدان إلى القائمة (ج) و (د)[1]

وفقا لهذه الطريقة تعطي المقاعد التي يتم توزيعها على أساس القاسم الإنتخابي للقوائم التي حصلت على أقوى معدل، وللحصول على المعدل الأقوى يعطى مقعد إظافي إفتراضي لكل قائمة ثم يحسب معدل كل قائمة بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة على عدد المقاعد التي حصلت عليها على أساس القتسم الإنتخابي، مضافا إليها المقعد الإضافي والقائمة التي يكون لها أقوى معدل هي التي تحصل على مقعد إضافي، وفي حالة بقاء أخر بعد التقسيم الأولي تتكرر عملية القسمة إلى أن يتم توزيع جميع المقاعد وتكون الصيغة وفقا لمايلي:

$$\text{المعامل الأقوى} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة}}{\text{عدد المقاعد التي تحصلت عليها+ مقعد}}$$

وبالنسبة للمثال السابق تكون النتيجة كمايلي:

القائمة (أ) 120000 ÷ (1+2) = 40000

القائمة (ب) 50000 ÷ (1+2) = 25000

[1] علي يوسف الشكري، المرجع نفسه، ص 307.

القائمة (ج) 40000 ÷ (1+0) = 40000

القائمة (د) 30000 ÷ (1+0) = 30000

القائمة (ه) 10000 ÷ (1+0) = 10000

وتكون النتيجة النهائية لتوزيع المقاعد على القوائم الخمسة طبقا لنظام التمثيل النسبي ونظام المتوسط الأكبر هي

للقائمة (أ) 3 مقاعد، القائمة (ب) 1 مقعد، القائمة (ج) 1 مقعد القائمة (د) ليس لها مقعد، القائمة (ه) ليس لها مقعد[1].

من خلال الأمثلة السابقة يمكننا القول أن طريقة أكبر البواقي تفيد الأحزاب الصغرى، وطريقة المعدل الأقوى تفيد الأحزاب الكبرى، وهو ما أكدته الترجبة الطويلة والإحصائيات المختلفة[2].

ج- طريقة دي هوندت:

تعود هذه الطريقة إلى الأستاذ فكتور دي هونديت، وتتلخص طريقة دي هوندت في توزيع المقاعد التالية بما يلي:

يتم تقسيم الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على عدد القوائم الإنتخابية ولنفترض أن عدد الأصوات التي حصلت عليها مجموع القوائم 250000 صوت وعدد القوائم خمسة، ونفترض أن كل قائمة حصلت على العدد التالي من الأصوات:

القائمة الأولى 120000، القائمة الثانية 50000، القائمة الثالثة 40000، القائمة الرابعة 30000، القائمة الخامسة 10000

ترتب نتائج القسمة ترتيبا تنازليا بما يساوي عدد المقاعد المطلوب شغلها بعدد أصغر هذه الأرقام هو القاسم المشترك.

[1] علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 308.

[2] رشيد لرقم، مرجع سابق، ص 45.

تمنح كل قائمة عدد من المقاعد، وهذا حسب عدد الأصوات كل قائمة من هذا القاسم المشترك[1].

عدد المقاعد	القائمة 01	القائمة 02	القائمة 03	القائمة 04	القائمة 05
1	120000	50000	40000	30000	10000
2	60000	25000	20000	15000	5000
3	40000	16666	13333	10000	3333
4	30000	12500	10000	7500	2500
5	240000	10000	8000	6000	2000

جدول 2: يوضح عدد المقاعد حسب الأصوات

ويترتب ناتج القسمة تنازليا إلى المرتبة الخامسة (عدد القوائم) يكون الناتج: 120000، 60000، 40000، (في القائمة 3 و4) وبعد تقسيم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على القاسم المشترك يكون الناتج:

120000÷ 40000 = 3 مقاعد

60000÷ 40000 = 1 مقعد

50000÷ 40000 = 1 مقعد

ولا تحصل القائمة الثالثة والرابعة على أي مقعد[2].

[1] علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص ص 308، 309.

[2] علي يوسف الشكري، المرجع نفسه، ص 310.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال إستعراضنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالثقافة السياسية، ووظائفها، وأنماطها بالإظافة إلى مفهوم الإنتخابات المحلية وأنواعها، ووظائفها، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الثقافة السياسية المتكونة من مجموع القيم والإتجاهات والآراء والمعارف السائدة، إتجاه الشؤون السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، ومحصلة التراث العام للمجتمع لكل منها خصائص معينة ووظائف أساسية تؤثر على الفرد والمجتمع وبشكل أخض على الإنتخابات المحلية لأي بلد.

- الثقافة السياسية تؤثر على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعليه فإنها تعني أيضا مجموعة الرموز والمعارف والمواقف والمهارات والقيم.

- هناك انواع عديدة من الثقافة السياسية إما ثقافة سياسية ضيقة وتابعة، أو ثقافة سياسية خاضعة أو ثقافة مشاركة وديمقراطية.

- تعتبر الإنتخابات الفعل الإداري للشخص الذي يحاول من خلالها التأثير عل سير العملية الإنتخابية للفرد الذي يعتبر من الأدوار السياسية الفاعلة في كونها سلوكا يحدد الديمقراطية في التعبير عن آرائه السياسية خلال عملية الإنتخابات.

تعتبر الثقافة السياسية مجموعة القيم والأفكار والمعايير، وتتحدد هذه الثقافة حسب خصوصية كل مجتمع والبيئة الداخلية لذلك المجتمع، وتتحدد الثقافة السياسية من خلال مجموعة المحددات الذاتية المتمثلة في الأحداث التاريخية الشخصية، ومؤسسات التنشئة الإجتماعية والسياسية، تتفاعل هذه المؤسسات مع المحددات البيئية لتتبلور في شكل سلوك إنتخابي ولقد تناولت الدراسة في هذا الفصل المحددات الذاتية والبيئية للثقافة السياسية في الجزائر.

تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تفاعل مجموعة من المحددات البيئية والمحددات الذاتية التي تتمثل في السن والشخصية، الطبقة الإجتماعية، والظروف الإقتصادية والإجتماعية لدولة ما، لتشكل فيما بعد نمط معين من الثقافة التي قد تسود أغلب فئات المجتمع، وتسيطر إلى حد كبير على سلوكيات الافراد مستقبلا.

المبحث الأول: المحددات الذاتية المؤثرة في الثقافة السياسية

هناك العديد من الدراسات تشير إلى تأثير بعض المتغيرات مثل السن، طبيعة الشخصية، الجنس، والتجارب الشخصية للأفراد في قيم وتوجيهات وتكوين الأراء السياسية وبالتالي فهي تؤثر في الثقافة السياسية.

المطلب الأول: السن والشخصية

أولا: السن.

توصلت إحدى الدراسات إلى أن الإكراه يمثل بعدا رئيسيا في الثقافة السياسية لاكثرية الكبار، هذا بينما تمثل الحرية جزءا من نسيج ثقافة الشباب، وذلك راجع إلى تلاشي مظاهر الإستبداد التقليدية داخل القرى، الحرية السياسية النسبية التي كفلها النظام الثوري للمواطنين، وإتجاه أسلوب التنشئة داخل الأسرة نحو الحوار والإقناع، بدلا من الأوامر القطعية والمتسلطة، فتوصلت الدراسة نفسها إلى أن كبار الفلاحين يعتقدون أن العلاقات الإنسانية يكتنفها الشك المتبادل، والراجح أن عملية التنشئة مسؤولة بدرجة كبيرة عن سيادة مشاعر الريبة المتبادلة هذه، وذلك بسبب أن شخصية الكبار نضجت في كنف العائلة التي كانت تعتمد على العقاب البدني، والترهيب في تربية الأبناء.

كذلك توصلت الدراسة نفسها إلى ان سبب إرتفاع الولاء القومي لدى الشباب عنه عند كبار السن، إنما يعود الى سيطرة النزعة المحلية التقليدية، وهي نزعة شكلتها الأوضاع الجغرافية ونمط التنشئة

داخل العائلة، والظروف التاريخية، فالتنشئة السياسية لم تعد تنشأ أفرادها على التعصب للعائلة، وإنما أصبحت تنشأهم على أن يهتموا بأنفسهم فقط، وبذلك فإن ضعف الإنتماء العائلي يمكنه أن يدعم الإنتماء القومي.

وخلصت الدراسة أن الثقافة الراهنة للفلاحين في القرية، تضم إلى جانب العناصر التقليدية أي ثقافة الخضوع، أما الثقافة الجديدة فهي ثقافة طموحه وفرعية يعبر عنها بالشباب[1].

ثانيا: الشخصية.

هناك إتجاه يرى أن الفرد ماهو إلا ناقل سياسي للثقافة والتصورات والأفكار الثقافية، وجميع أنماط السلوك والأفعال، في حين يرى إتجاه أخر أن الفرد مستقلا تماما عن الأنماط الثقافية السائدة، وهذا ما يظهر في طبيعة إكتساب الفرد العناصر الثقافية المميزة، أو التي تتطابق فكريا وثقافيا والعناصر الأخرى التي تكون بها مظاهر سلبية على سلوكه ومدركاته ورغباته، لان الفرد لديه الإتجاهات والمعايير والقيم والمعتقدات العامة التي تساعده على إصدار أحكامه القيمية، بين الأنماط والثقافية السائدة في المجتماعات الحديثة ككل.

وهناك إتجاه ثالث يجمع بين الإتجاهين، وفضلا عما سبق توصلت دراسة عربية أخرى أن الشخصية العربية تتصف بالفردية والإتكالية والقدرية، والنظر إلى القائد السياسي على أنه إمام أو خليفة يتولى كل شيء والخوف من الأجنبي وسوء الضن بالسلطة العليا والدولة والإلتواء، الأزدواجية والإعتماد على الدولة وتعدد الولاءات.

ثالثا: الإنسجام.

تعد درجة الإنسجام أو عدم الإنسجام لسكان دولة قومية ما أيضا مهمة، يجب أن يأخذ النموذج الذي يتعامل مع التنمية السياسية في نظر الإعتبارمايتعلق بدرجة الإنسجام في دولة قومية ما، فإن الأقطار ذات السكان الغير منسجمين جدا تواجه مشاكل تكوين ثقافة سياسية ديموقراطية، وتتمثل مؤشرات الإنسجام في اللغة، الدين، العرقية...[2]

[1] رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، الأردن: زمزم ناشرون وموزعون، 2012، ص ص 127، 128.

[2] رعد حافظ سالم، المرجع نفسه ،ص ص131،129.

المطلب الثاني: الأحداث التاريخية

يعتقد أن الثقافة السياسية تمر بتغيرات عبر الزمن، وتتراوح هذه التغيرات من تدريجية سريعة وخارجة عن السيطرة، فلقد شهدت الثقافة السياسية في الجزائر نوعين من التغيرات السياسية، فبعد رحيل الإستعمار مباشرة وجد الجزائريون أنفسهم أمام معظلة تنظيم البلاد وبناء مؤسسات الدولة الجزائرية من جديد، وتجنب أي إنشقاق حاول قادة الثورة الحفاظ على جبهة التحرير الوطني كونها نجحت في توحيد الجزائريين خلال الثورة الجزائرية، فقد ورد في برنامج طرابلس في جوان 1962 " لتحقيق أهداف الثورة يجب وجود حزب جماهيري قوي وواع "، حيث أن جبهة التحرير الوطني ولدت وجمعت حولها قوى الأمة رغم إختلاف مصادرها الأيديولوجية، ومن ثم بناء هياكل الدولة وفق حاجيات الحزب لتحرير البلاد، ومن ثمة تحويل الجبهة إلى حزب سياسي يعد ظرورة لتحقيق أهداف الثورة.[1]

ففي المرحلة الأولى من الإستقلال إلى غاية نهاية السبعينات، طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، أقصي منها الشعب وغيب في الكثير من المحطات السياسية المهمة، ويكفي أن نشير أنه إلى غاية 1976 لم يتوفر للشعب الجزائري مجلسا شعبيا منتخبا يعبر من خلاله عن آرائه ويساهم في القرار السايسي للبلاد، لقد إمتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي، الذي إحتكرت سلطة قراره نخبة من العسكر دون أي رد فعل، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع، وقهر المعارضة السياسية التي أخرجت من البلاد.[2]

أما المرحلة الثانية التي بدأت مع مطلع الثمانينات وإمتدت إلى غاية أحداث 08 أكتوبر 1988 التي مثلت محطة أنهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، فقد طبعت ثقافة سياسية تابعة ذلك أن المؤسسة الرئاسية وبحكم نزعتها اللبيرالية لم تبق سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى بل خفضت من سيطرتها على حركة المجتمع، فازدهرت كثير من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية.

والبربرية، يضاف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم إدراك كثير من الشعب حجم الرهانات والتحديات التي ويواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية، كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها،إلى أن بلغ الإحتقان الشعبي مداه، بسبب فشل في السياسات التنموية، وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع وزكاه صراع الأجنحة في أعلى هرم

---

[1] فريد علواش، آثار التحول الديموقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية،الملتقى الوطني الأول: التحول الديموقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص 154.

[2] محمد بوضياف، الثقافة السياسية في الجزائر (1962 -1988)، مجلة العلوم الإنسانية،(العدد الحادي عشر)، ماي 2007، ص 118.

السلطة، مما مهد لأحداث أكتوبر 1988 ودخول النظام في أزمة متعددة الأبعاد، فسحت المجال لبروز شكل جديد من الثقافة السياسية.[1]

المطلب الثالث: مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية

هناك العديد من الهيئات الأساسية التي تساهم في تشكيل التنشئة السياسية للفرد وبالتالي تشكيل الثقافة السياسية، والتي سوف يتم الستطرق لها في هذا المبحث.

أولا: مؤسسسات التنشئة السياسية الأساسية.

إزاء الأهمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية للتنشئة السياسية، حاول الكثير من العلماء منذ القرن الماضي، ومازالو يحاولون الوصول إلى تعريف التنشئة السياسية، وأول من وضع مصطلح التنشئة السايسية هو هربرت هاسمان في كتاب "التنشئة السياسية" وقد عرف التنشئة السياسية بأنها " تعلم الفرد لأنماط إجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا ".[2]

وقد عرفها أيضا العالمان "قابرييل ألموند" و"بول"، بأن التنشئة السايسية هي " إكتساب المواطن للإتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الإجتماعية ".

ويعرفها "فريد جرينستين" في دائرة المعارف الدولية للعلوم الإجتماعية بأنها " التلقين الرسمي والغير رسمي، المخطط والغير مخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية، خصائص الشخصية السياسية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.[3]ولذلك فإن التنشئة السياسية تعد عملية نقل وتلقين الثقافة السياسية للأجيال القادمة والتكيف.

إنطلاقا من ذلك سيتم إبراز أهم وسائل التنشئة السياسية، كونها تؤثر على الثقافة السياسية في علاقتها بالسلوك الإنتخابي وتتمثل مؤسسات التنشئة السياسية في :

---

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 119.

[2] عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة،عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 108.

[3] عمر حمد عقيلة البرعصي، سليمان عوض عبد النبي، وآخرون، مبادئ العلوم السياسية، مصر: المكتب العربي الحديث، 2011، ص ص 120، 121.

1-الأسرة.

تعتبرالأسرة من اهم وسائل التنشئة السياسية الإجتماعية والسياسية، وتكتسب الأسرة هذه المكانة لكونها البيئة الإجتماعية التي تتولى الفرد منذ حياته المبكرة وتعمل على إشباع حاجاته الأساسية، كما أن التفاعل بين الأسرة والفرد يكون أشد كثافة وأطول زمنا، هذا الى جانب العلاقة الإنفعالية التي تربط الفرد بالأسرة.[1]

وتمارس الأسرة تأثيرها التربوي على تنشئة الطفل من زوايا ثلاث:

- المركز الخاص للأسرة: حيث تظل الاسرة لعدة سنوات بمثابة المصدر الوحيد الذي يشبع للطفل حاجاته المادية، من مأكل وملبس وحاجاته المعنوية من حب وحنان، وهذا الإعتماد يدفع الطفل إلى تقمص قيم وإتجاهات والديه.

- فلسفة الأسرة وقيمها.

فالأسرة تعكس نظاما من القيم يستوعبه الطفل ويختزنه في ذاكرته، بيد أن هذا لايعني دائما حتمية التطابق بين قيم الآباء وقيم الأبناء، إذ يمكن أن يؤدي التغير الإجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي،إلى إختلاف القيم والإتجاهات السياسية بين الآباء والابناء[2].

- طريقة تربية الطفل.

تتأثر المعتقدات والإتجاهات التي يكتسبها الفرد على الأسلوب الذي تنتهجه الأسرة في التربية، فإذا كان الأب شخصا سلطويا في علاقته بأفراد أسرته فمن المحتمل أن تترسخ لدى الأفراد قيم الإكراه والسلبية والفردية، والعكس إذا تعامل الأب بالديموقراطية فإن قيم الحرية و الإهتمام والجماعية تترسخ داخل نفوس الأفراد.

وقد أوضحت الدراسات أن كلما زادت مشاركة الأطفال في صنع القرار في داخل الأسرة، كلما زادت مشاركة البالغيين في الحياة السياسية.

---

[1] سمير خطاب، مرجع سابق، ص 38.

[2] عمر حمد عقيلة البرعصي، سليمان عوض عبد النبي، و آخرون، مرجع سابق، ص 126.

2- المدرسة.

تمثل المدرسة المؤسسة الرسمية الأولى التي توظفها النظم السياسية في بث وترويج قيم معينة، تتفق وأهدافها لدى صغار النشئ، ففي معظم النظم السياسية في الدول النامية بصفة خاصة يناط بهذه المؤسسة غرس القيم والإتجاهات التي تراها ملائمة لأهدافها[1].

ويمكن التمييز بين نوعين من التوجيه السياسي : تعليم المواطن والتلقين السياسي الايديولوجي، وطبقا لإقتراح كولمان فإننا نعني بالتربية الوطنية أو تعاليم المواطنة ذلك الجزء من التعليم السياسي الذي يؤكد على كيفية مشاركة المواطن الجيد في الحياة السياسية لأمته ووطنه، أما التلقين السياسي الأيديولوجي فيهتم بتعليم أيديولوجيا سياسية معينة بقصد تبرير وقبول حكم معين[2].

والمبادئ الديموقراطية عندما تسود الجو المدرسي لما فيها من حرية الرأي والتعبير والعمل الجماعي بطريقة متعاونة، لها تأثير إيجابي على التنشئة السياسية، وعلى المدرس دور كبير في غرس وتنمية هذه المبادئ في نفوس التلاميذ، وذلك من خلال توجيه تلاميذه إلى أسلوب تعاملهم مع بعضهم البعض، وترجع أهمية الدور الذي تلعبه المدرسة في التنشئة السياسية إلى:

- طول الفترة التي يقضيها التلميذ في التعلم، والتي تمتد من بداية الحضانة إلى المرحلة الجامعية

- تدرج الوعي السياسي لدى المتعلم بتدرج مراحل التعليم، حيث يوجد تناسب طردي بين علو المرحلة التعليمية وإرتفاع درجة الوعي لدى التلاميذ.

- تخلق المدرسة وعيا سياسيا على مستوى رفيع لقواعد اللعبة السياسية في المجتمع، وتتيح للفرد مزيدا من المشاركة في العمل السياسي ومزيدا من النفوذ في هذا المجال، فالتعلم هو مفتاح المشاركة والممارسة السياسية.

- ربط النظام المدرسي بصلات إدارية في الدولة، أي أن التعليم الرسمي يعني للدولة الكثير لآفاق المستقبل، ويعني الكثير للتلاميذ الذين يدرسون عملية التطور، فالتعليم هو الإدارة الرسمية لإحداث تغير في الإتجاهات للإسراع في تحقيق معدل التنمية وتحديد أنماط سياسية جديدة.[3]

---

[1] سمير خطاب ، مرجع سابق، ص 50.

[2] ريتشارد داوسن، كارن داوسن، وكينيث برويت، التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص ص 185، 186.

[3] عمر حمد عقيلة البرعصي، سليمان عوض عبد النبي آخرون، مرجع سابق، ص ص 130، 131.

3- النظام السياسي:

يعمل أي مجتمع بشري على إستمرار التجانس الفكري بين أفراده، من خلال مجموعة من القيم والمعارف والتقاليد والعادات، التي يسعى النظام السياسي إلى غرسها ضمن وسائل التنشئة، وبالتالي تشكل نمطا خاصا من أنساق الثقافة السياسية لدى ذلك المجتمع، والتنشئة هي وظيفة النظام السياسي الذي يحاول المحافظة على ثقافته.[1]

فهناك إرتباط وثيق بين شكل النظام السياسي وبين نمط الثقافة السياسية العامة.

- نظام الحكم الفردي.

توائمه ثقافية سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف المشاركة السياسية وغياب المعارضة.

- نظام الحكم التعددي.

يحتاج إلى ثقافة سياسية تؤمن بحقوق الإنسان وتؤكد على قيمة الحرية، فهناك طاعة الفرد للسلطة الحاكمة يكون على أساس الإقتناع وليس الخوف.[2]

ويعتقد أنه من الممكن بواسطة تحليل الثقافة السياسية ودراستها وفهم التصورات والتوجهات والدوافع السياسية في كل مجتمع على المستويين الرسمي والشعبي، وإنعكاسها على مستوى الواقع السياسي وتأثيرها على السلوك السياسي، وعلى فهم العلاقة بينهم والتوقعات المتبادلة لكل طرف من الآخرين.[3]

ثانيا: مؤسسات التنشئة الإجتماعية والسياسية الوسيطة.

1-الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دورا في الدول النامية دورا يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية، فإذا كان هناك تخلف في نظم هذه الدول فإن الحزب سوف يصبح أكثر من مجرد اداة إنتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، فالحزب يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس وأن يجعل بينهم وبين الناس صلات متنوعة.[4]

---

[1] رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص 123.

[2] رزيقة روابحي، "أثر الثقافة السياسية على آداء النظام السياسي، دراسة حالة الجزائر 2000-2014"، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السايسية والعلاقات الدولية، دراسات سياسية مقارنة)، ص 84.

[3] رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص 124.

[4] مولود زايد طيب، التنشئة ودورها في تنمية المجتمع، عمان: دار المؤسسة العربية للنشر، 2001، ص ص 82، 83.

- تعريف الحزب:

يعرف "إيدموند بورك" "Edmund Burk"الحزب السياسي على أنه هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشاركة إلى العمل على مافيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا.[1]

وبذلك تشكل الأحزاب السياسية من جماعات من الناس تجمعهم قواسم مشتركة، إظافة إلى أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها.

- وظائف الأحزاب:

* تجميع المصالح: يقصد بتجميع المصالح، تحويل المطالب إلى بدائل للسياسات العامة ، ويمكن التعامل سياسيا معها بعدما يتم عزل المصالح والإختيار والتوفيق بينهما،ويمارس الحزب هذه المهمة من خلال التأثيرات الحزبية، وتلقي الشكاوى، والمطالب والقيام بعملية الموازنة والمساومة، محاولا بذلك التوصل لتسوية المصالح المختلفة في صورة إقتراحات لسياسات جديدة.[2]

وتتم عملية تجميع المصالح عادة على أكثر من مستوى:

مستوى الحزب السياسي: حيث يختار مرشحيه ويتبنى مقترحات السياسة العامة.

مستوى التنافس الإنتخابي: عندما يعطي الناخبون درجات وكميات مختلفة من التأييد لمختلف الأحزاب.

مستوى التفاوض والمساومة وبناء الأئتلافات داخل المجالس التشريعية والاجهزة التنفيذية.[3]

* التعبير عن المصالح: تؤدي الاحزاب السياسية كمؤسسات سياسية دورا مهم في التعبير عن

---

[1] يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الانظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: منشأة المعارف، 1987، ص 533.

[2] عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007– 2008)، ص 27.

[3] بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 76.

المصالح والمطالب العامة في المجتمع، ولكل حزب طرقه المختلفة في التعبير عنها، ويتمكن الحزب السياسي من خلال هذه الوظيفة، من الإطلاع بشكل مباشر على مطالب وإحتياجات الأفراد لغرض تنظيمها وترتيبها، والعمل على إيصالها للجهات المعنية[1].

* التجنيد السياسي: وذلك من خلال عملية إدخال الأفراد في الحزب بهدف تقديم قيادات، كفأة كمترشحين سياسيين.

* التنشئة السياسية: يمارس الحزب السياسي وظيفة التنشئة بهدف نشر قيم ومعتقدات افكار المجتمع وذلك لضمان دمج المواطن في النظام السياسي.

* الوساطة: يعتبر الحزب السياسي وسيط بين الهيئة الحاكمة والمواطن.

* المشاركة السياسية: يتمتع الحزب السياسي بخصائص المؤسساتية، مايجعله الأنسب لتنظيم المشاركة السياسية[2]

- وسائل الأحزاب السياسية:

لكي تحقق الأحزاب السياسية أهدافها و للقيام بوظائفها، تستعين بمجموعة من الوسائل والأليات وتتمثل فيما يلي:

* الوسائل السياسية:

وهي متنوعة تتمثل فيما يلي:

التمثيل النيابي: وذلك من خلال تمثيل المواطنين في المجالس المنتخبة، خاصة البرلمان وبقدرما ينجح الحزب في تقديم أكبر عدد من القادة الأكفاء بقدر مايعمل على تحقيق مصالحه ووصوله إلى السلطة.

المناقشة والإقناع: الحوار والمناقشة الديموقراطية، من الوسائل السليمة لتحقيق التفاهم داخل المؤسسة الحزبية، وتقريب وجهات النظر بين أعضاء الحزب من خلال المناقشة والإقناع[3].

المساومة والتوفيق: حيث تلجأ الأحزاب السياسية إلى أسلوبي المساومة والتوفيق في الحياة السياسية، لتحقيق مصالحها.

---

[1] عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص 27.

[2] Dominique Chagnolloud .science politique:element de sociologie politique، PARIS: DALLOZ ،2004 ، P 224.

[3] الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 257.

تشكيل التحالفات: تلجأ الأحزاب السياسية إلى عقد تحالفات فيما بينها لتحقيق أهدافها.

التعاون: يتم التعاون بين الأحزاب عندما تكون مصالحهم وأهدافهم مشتركة[1].

النقد: تلجأ الأحزاب السياسية دائما إلى نقد وإبراز نقائص وعيوب الأحزاب الأخرى، خاصة أحزاب السلطة، وذلك من أجل تبيين برامجها ولكسب أعضاء جدد من الأحزاب الأخرى[2].

إدماج المصلحة الخاصة في الصلحة العامة: تعمل جل الأحزاب السياسية، على التوفيق بين مصالحها الخاصة والمصلحة العامة عن طريق التمسك بالقيم والمبادئ والشعارات الوطنية، وذلك لكي لا تظهر أنها تتنافس مع المصلحة الوطنية، بل تعمل على خدمتها وتحقيقها.

* وسائل الإتصال:

تلجأ الأحزاب السياسية إلى مختلف وسائل الإعلام للإقناع برامجها وتحقيق أهدافها ومصالحها.

* الوسائل المادية الأخرى:

وذلك من خلال تنظيم التظاهرات المختلفة، كالمحاضرات ملتقيات، مهرجنات، إنتاج الأفلام الوثائقية ونشر الكتب[3].

* الوسائل الإقتصادية:

الحصول على الأموال والمساعدات المالية، التي تساعد الحزب لتغطية نفقاته، من خلال إشتراكات الأعضاء، تقديم التبرعات المادية في الحملات الإنتخابية، هذا مايؤدي إلى توطيد العلاقة بين الحزب وأعضائه.

إستثمار أموال الحزب في مشاريع ذات طابع إنتاجي إجتماعي .

* الوسائل العنيفة:

تستخدم الأحزاب السياسية الوسائل العنيفة من أجل الوصول إلى السلطة أو تحقيق مصالحها الخاصة، ومن بين هذه الوسائل: الإعتقالات، الإرهاب السياسي، التهديد والتخويف، اللجوء إلى المخابرات ، البوليس السري[4].

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص 257، 261.

[2] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 257.

[3] الأمين شريط، المرجع نفسه، ص ص 257، 259.

[4] الأمين شريط، المرجع نفسه، ص ص 257، 259.

2- وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في التنشئة السياسية، حيث يحدد طبيعة هذا الدور المستوى الثقافي للمجتمع، وكذا التطور الحضاري وكذا حرية وسائل الإعلام، وتمتعها بالديموقراطية والإستقلالية[1].

ويحدد المختصون في الإتصال السياسي مستويات ثلاثة لتدخل وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية،وفي نفس الوقت هي تمثل الأبعاد الثلاث لتأثيرها في ترسيخ وإستقرار الثقافة السياسية على حد رأي قابرييل ألموند وهي:

- المستوى المعرفي: ويقصد به العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام، وزيادة الوعي المعرفي والثقافي بالبيئة السياسية، فوسائل الإتصال تستطيع أن تؤثر على التوجيهات المعرفية للفرد، وتنمي ثقافتة السياسية المتعلقة بالقضايا والمؤسسات السياسية في مجتمعه، حيث أنها تقدم المعلومات الضرورية المتعلقة بالمتغيرات الأساسية للبيئة السياسية مثل النظام السياسي والقيم السياسية والقيم السياسية السائدة في المجتمع، وكيفية ممارسة السياسة من طرف الأشخاص أو المؤسسات.

ويخلص المختصون إلى أن حدود المشاركة السياسية للأفراد تتوقف على كم وكيف المعلومات المقدمة لهم من طرف وسائل الإعلام، وتوضح الباحثة الأمريكية "دريبر كيف" تؤثر المعلومات السياسية التي تقدمها وسائل الإعلام على السلوك السياسي، والتفاعل بين المواطنين والحكومة، وتشير إلى أنه على وسائل الإعلام في المجتمعات التي تعتمد فيه الأنظمة السياسية على المشاركة الشعبية، أو حيث يكون الشعب رقيبا للحكومة، أن تقدم معلومات كافية وصحيحة للأفراد حتى يكون تفاعلهم ونشاطهم على مستوى يؤهلهم لآداء دورهم بالمشاركة السياسية[2].

- المستوى العاطفي: ويقصد به مدى تأثير وسائل الإعلام في تحديد المواقف والإتجاهات، التي يتبناها الأفراد أتجاه القضايا المتعلقة بالبيئة السياسية،ومعناه أنه في مرحلة الوعي الثقافي والمعرفة بالقضايا السياسية، يقود إلى مرحلة أخرى من مراحل التأثير وهي الإهتمام والرغبة في هذه القضايا ومتابعتها، وهذا التغير والإنتقال من مرحلة لأخرى يؤثر ويتأثر بدوافع وأنماط التعرض لوسائل الإعلام.

---

[1] نيفين محمد أبو هربيد،" دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في غزة"، مذكرة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 57.

[2] سليمة بوسقيعة، الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها،ص 125، متحصل عليه:
www.uluminsania.net//doc/sh/html

وخلصت جل الدراسات في الميدان مثال دراسة كل من " أنكين " " جالواي " و " نيمان " حول وسائل الإعلام وثقافة الناخب ودراسة " جوسنون " حول "التلفزيون والتنشئة السياسية"، إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التعرض لوسائل الإعلام وبين متغيري المعرفة السياسية، والإهتمام بقضايا البيئة السياسية.

- المستوى السلوكي: وهو آخر وأهم مستويات التأثير في عملية التنشئة السياسية، ويقصد به التعرض لوسائل الإعلام، والمشاركة الحقيقية في نشاطات البيئة السياسية وما أنتجته هذه الأخيرة من مواقف وإتجاهات تساعد في تشكيل أنماط سلوكية متعددة للمشاركة، بداية من طرح الأفكار ومناقشة الأحداث مع الأخرين إلى المشاركة الفعلية في مجرياتها، وهي ماتمثل قمة المشاركة في العملية السياسية، وتفيد نتائج الدراسات أنه كلما زاد تعرض الأفراد لوسائل الإعلام والتلفزيون بشكل زادت إمكانية مشاركتهم في الأنشطة السياسية المتاحة لهم[1] .

أما بالنسبة للأعلام في الجزائر، فتوجد في الساحة الإعلامية ترسانة من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة، غير أن اهم الوسائل المرئية والمسموعة لاتزال حكرا على الدولة والتي تمارس وظيفتها الإعلامية، ولكنها لا تتمتع بإستقلالية تامة عن الدولة من جهة الشخصيات والأحزاب والمعارضة من

جهة ثانية، وحتى عن بعض القادة العسكريين، حتى ان بعض الصحف حتى تلك التي كانت تعرف أنها معارضة أصبحت تمارس الدعاية لصالح النظام الحاكم بشكل كلي أو جزئي، كما تمارس الدولة الجزائرية ضغوطا على وسائل الإعلام من خلال قوانين الإعلام والعقوبات،باستخدام الإمكانيات المادية والتسهيلات وسلطات الحل والحضر وكل تلك الممارسات، تؤثر على كون وسائل الإعلام ليست مستقلة تماما عن الدولة في الجزائر، ومازالت تخضع لهيمنتها وتسلطها، مع الإعتراف في المقابل بهامش من حرية التعبير المميز مقارنة بدول عربية أخرى[2].

كما أنه لاتزال الممارسة الإعلامية في الجزائر تعاني صعوبات كثيرة، تعرقل تطورها وتحد من إستقلاليتها، كما أنها تفتقد إلى الشروط الموضوعية والأمكانيات الحقيقية مما يجعلها رهينة للسلطة فرغم كل القوانين والتشريعات والنصوص التي فتحت أبواب التحرر، إلا ان مسألة تطبيقها على صعيد الواقع تبقى مسألة نسبية إلى إن الظاهرة الاعلامية جد مرتبطة، لطبيعة النظام السياسي و الممارسة

[1] سليمة بوسقيعة، مرجع سابق، ص ص 125، 126.

[2] منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيره على العملية الإنتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (عدد خاص)، أفريل 2001، ص ص 420، 422.

الإعلامية يميزها الخضوع والتبعية وظيفيا لإرادة السلطة السياسية، وهيمنتها على المجال الحيوي، ورغبتها في توجيهها وممارسة الضبط عليها[1].

3-المجتمع المدني:

يعد المجتمع المدني أحد المؤسسات التي تقوم بالتنشئة السياسية وكمحدد للثقافة السياسية.

يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام، بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها. "

وقد ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل جلي، خلال الفترة الممتدة مابين أحداث أكتوبر 1988- 1995، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا التنويع إلا خلال هذه الفترة، كما أن للأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر دور في نشأة المجتمع المدني في الجزائر، مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على إثر حوادث أكتوبر 1988م، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة، كجمعيات حماية البيئة، والجمعيات الخيرية...إلخ

وبموجب دستور 1989 تم إقرار حق الممارسة النقابية، وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، إطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات، وقد عرفت الجزائر تغيرا إجتماعياوسياسيا ملحوظا تجلى من خلال الإنتشار الواسع للحركات ومنظمات المجتمع المدني، والتشكيلات السياسية والتي كانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية وكذلك المعارضة، وأصبح المجتمع الجزائري يتمتع بقوة تأثير المباشر على القرارات السياسية والإجتماعية وحتى الإقتصادية[2].

ورغم وجود العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، لكنها لم تلعب دورها المنتظر منها، كوسيط حقيقي بين أفراد المجتمع والحكومة، ولم تكن كقريب شعبي أو جمعوي على أعمالها وسياساتها بهدف النقد والتقويم، بإقتراح البدائل والحلول الممكنة للتكفل بإنشغالات المواطنين وتحسين إطارهم المعيشي.

وعليه فقد نجح النظام السياسي الحاكم في إحتواء منظمات المجتمع المدني وتمييع النشاط الجمعوي بفعل القوانين السارية للتضيق على حرية إنشاء الجمعيات،أو مجال نشاطها وفعاليتها في

[1] عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006)، ص ص 105، 106.

[2] Anderaliverani ،civil society in algéria the political of associational، first published USA ، byrouthege ، 2008 ،p 4.

المجتمع، أو بفعل سياسة المساومة، والإبتزاز خوفا من التجميد او التهميش والتضيق، تلجا عديد الجمعيات والمنظمات لتزكية ومساندة السلطة ومرشحيها، وتكوين أداة للحشد الجماهيري وإقناع الناخبين بدعم هذا المرشح في فترة الإنتخابات.[1]

المبحث الثاني: المحددات البيئية المؤثرة في الثقافة السياسية

ان دراسة الثقافة السياسية في ظل تفاعل الفرد مع المحددات البيئية المتثلة في العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية التي ينتمي اليها، فهذه العوامل تعتبر محصلة نهائية لتحديد اتجاه الفرد في الانتخابات المحلية .

المطلب الأول: الولاء القبلي

الولاء في القبائل العربية بصفة عامة يتواجد عند البدو، فيعتقد أن البدو ومن أكثر الناس ولاءا وإخلاصا، ولكن يجب أن نفهم الولاء في هذا الصدد حسب معايير البداوة، وطابع ثقافتها الإجتماعية، فالبدوي عادة يتصف بالولاء الشديد نحو قبيلته ورئيسه وحلفائه، وربما يذل نفسه في سبيلهم عند الملمات، ولكننا عند هذا لا نتوقع من البدو أن يكونو ذوي ولاء وإخلاص إتجاه قوى غريبة عنهم، فهم إذا انظموا لهذه القوى لسبب من الأسباب لايحملون نحوها من الولاء مثلما يحملون نحو قبيلتهم أو رئيسهم الخاص بهم.[2]

أولا: تعريف القبيلة:

1- القبيلة في الفكر العربي .

إن القلبية كما ورد في صحاح الجوهري هو الكفيل والعريف، وفي هذا دلالة على التضامن والتكافل والتعاون، وحسب ماورد في لسان العرب لجمال الدين إبن منظور فإن القبيلة هي مفرد قبائل، وقبائل الرأس هي أطباقه وهي أربع قطع مشعوب بعضها إلى بعض، والقبيلة إسم فرس سميت بذلك على التفاؤل وكأنها إنما تحمل قبيلة.

وقد إستندت الموسوعة العربية الميسرة في تعريفها للقبيلة، على التراث العربي حيث عرفتها بإعتبارها مكونة من، " مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة، ويسكنون إقليما واحد مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم".

---

[1] رزيقة روابحي، مرجع سابق، ص 93.

[2] محمد حمود البغيلي الرشيدي، دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت، مذكرة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، 2011)، ص 46.

إن التعريف العربي للقبيلة يؤكد على أن القبيلة قائمة على:

-فكرة التجمع والتدرج:

فالتجمع يقوم على النسب المشترك للمجموعة القبلية التي تعتقد في إنتمائها إلى جد أعلى مشترك، إنتماء تميزها عن مجموعات أخرى مشابهة ويفصلها عنها، بحيث تكون العلاقات بينها علاقات تعارض فتنافس فصراع[1]،

فهي تمثل جزء يندرج في إطار تصنيفات أخرى متدرجة تؤكد التقاليد العريقة للعرب في علم الأنساب، وهذا التدرج يأتي على الشكل التالي من القمة إلى القاعدة.

الجذم- الجمهور – الشعب – القبيلة – العمارة – البطن – الفخذ - العشيرة- الفصيلة – الرهط. [2]

- فكرة التصنيف المقدمة مورفولوجيا القبلية.

إنه تصنيف دقيق تندرج فيه عبر تشكلها وإعادة انتاج نفسها المستمر، تصنيف أيضا يحدد وضع الأفراد في نسيج القرابة.

إن مايمكن إستقراءه من خلال المفهوم الإصطلاحي هو أن كلمة قبيلة سواء صبت على الشيء أو الحيوان تعني في دلالتها التفرع والتشعب، ولكن في نفس الوقت تعني التكامل، وهي تحمل من خلال معنى التفرع دلالة التضامن والأصل الواحد.[3]

كما نعرف العصبية القبلية في اللغة العربية: بأنها الجماعة من الناس تنتسب إلى أب واحد وجد واحد.[4]

---

[1] محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، ط 2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990، ص 83.

[2] خذاوي محمد، القبيلة الأحزاب في ظل التعددية الحزبية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار ، 2013)، ص ص 155، 156.

[3] خذاوي محمد، المرجع نفسه، ص، 146.

[4] علي العبيدي، مفهوم البداوة قراءة تاريخية من خلال مقدمة إبن خلدون، مجلة الواحدات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2011، ص 273.

2-القبيلة في الفكر الخلدوني.

تناول إبن خلدون السياسة وركز في بحثه على الدولة ومضمونها، ورأى أن العصبية تلعب دورا هاما في النظال السياسي الذي وصفهبدور المغالبة والممانعة.

فالعصبية هي رابطة معنوي تربط في الأصل ذوي القربى والأحرام، ودلت الكلمة في اللغة العربية بإسم العصبية وإشتقاقها من كلمة العصب بمعنى الشد والربط، وتعني كلمة العصبية الخصال والأفعال الناجمة عن ذلك من تعاضد وتشيع، لذلك يراد بالعصبية تلك الروابط الدينامية أي الروح العشائرية القائمة على لحمة الدم، فالعصبية تمثل المقولة الإجتماعية الرئيسية التي يستخدمها إبن خلدون في دراسته للدولة القبلية، إنها صلة رحم طبيعية في البشر يحصل بها بين أبناء النسب والقريب التناصروالإتحاد والإلتحام.[1] إن التعريفات السابقة تحمل في طياتها

ثانيا:مميزات النظام القبلي: وتتمثل فيما يلي:

1- وحدة اللغة والثقافة.

يشترك أعضاء القبيلة في اللغة وثقافة واحدة تشكل تلك الهوية الوجدانية لأبنائها، وقد يشتركون في مكان إقامة واحدو (الإقليم) وتشترك كل الابنية القبلية في ذلك، فإجتماع كل تلك العناصر تشكل القبيلة، لذلك يذهب الكثير من الباحثين في الأنثروبولوجيا وعلم الإجتماع والسياسة والإقتصاد والقانون، إلى أن إجتماع هذه العناصر في المجتمع العربي كان من المفروض أن يكون منشطا حاسما في إقامة الوحدة العربية المنشودة، بدل الشقاق والنزاع السائد دوليا.

2- **الملكية العقارية**.

إنتهى " شابير " في دراسة مقارنة لأربع من المجتمعات الإفريقية التي تتمتع كل وحدة سياسية منها بإقليم خاص تملك وحدها حق إستغلاله، ولكن لايمكن القول أن الجماعة السياسية تقوم فقط على أسس إقليمية، وما يمكننا قوله أن العوامل الإقليمية والقرابية والثقافية واللغوية، ولكن طبيعة العلاقات والعمليات السياسية مجتمعة تصلح لتحديد الجماعة السياسية، فالمهم هنا أن العنصر الإقليمي له دور في تحديد البناء المؤسسي.

فأفراد المجتمعات المحلية التي تكون النظام القبلي يشغلون إقليما مشتركا، ويرتبطون به ليس فقط كمحل إقامة أو منطقة نشاط، ولكن أيضا يعبر عن إستقلاليتهم في إعادة إنتاج تنظيمهمالإجتماعي

[1] خذاوي محمد، مرجع سابق، ص ص 158، 159.

بعيدا عن كل إكراه مؤسساتي وحكومي وتدخلات الدولة الحديثة، فالقبيلة تبنيآليات خاصة في مجال البنية العقارية ونظام الملكية فيها، الهدف منها إضفاء صفة عدم الإنقسام التي تتصف بها الأراضي بغية الحفاظ على الترابط والتضامن الإجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية مع إنتقال ملكية تلك الأراضي للأغراب، فأغلبية أراضي القبائل العربية تعرف في نظام ملكيتها صفة الإنقسام، وتتكون من أراضي العرش.[1]

3-دورالنظم الإجتماعية.

توجد تنظيمات شكلية في القبيلة تعمل على تأكيد وحدتها وتماسكها الإجتماعي، وبالتالي تحافظ على كيانها وإستمرار وجودها، ومن بين هذه التنظيمات: التنظيم السياسي فرئيس القبيلة يحظى بإحترام الجميع، ويشاركه في رعاية شؤون القبيلة مجلس يسمى مجلس القبيلة متكون غالبا من رؤساء العشائر، ولكن لاينحصر هذا فقط على المستوى التنظيماتي بل يتعداه إلى مجموعة النظم الإجتماعية التي تلعب دورا فعالا في تماسك البناء القبلي من بينها نظام القرابة في حد ذاته، نظام الزواج، نظام إنتقال الملكية والوراثة، النظام الإقتصادي، نظام المعتقدات والدين.[2]

ثالثا: الأسس التي تقوم عليها العصبية القبلية.

1- **وحدة الدم والنسب**:

وهو الأساس الأول التي تقوم عليه العصبية القبلية، وهذه الرابطة كانت من أقوى الروابط ووحدة القبيلة وتماسكها، وتزداد كلما إعتقد أفراد القبيلة بأنهم ينحدرون من أب واحد، ويجري في عروقهم دم واحد.

2- الحلف والولاء:

ذكر إبن خلدون أن العصبية القبلية، قائمة على الحلف والولاء لأفراد القبيلة وذلك بقوله: " إن نعرة كل واحدة ولائه وحلفه للألفة التي تلحق من إهتمام جارها أو قريبها أو نسبها بوجه من وجوه النسب،وذلك لأجل اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريب منها ".

ويدخل الرقيق في العصبية القبلية، وقد فسر إبن خلدون إمتداد هذه العصبية للرقيق بقوله: " فإذا اصطنع أهل العصبية قوما من غير نسبهم، أو إسترقواالعبدات أو الموالي، وإلتحمو به كما قلنا

[1] خذاوي محمد، مرجع سابق، ص 152.

[2] Bourricaud François،ésqusse pur une théorie del'autorite،PARIS، 1961، p 22.

ضرب من أولئك الموالي والمصطنعون بنسبهم في تلك العصبية، ولبسو جلدتها كأنها عصبتهم[1]."

المطلب الثاني: العوامل التاريخية

أولا: الهوية.

1-تعريف الهوية

الهوية بالنسبة للأمم بمثابة البصمة التي تميزه عن غيرها، وهي أيضا الثوابت التي لا تتحدد ولكنها لاتتغير ولايمكن لأمة تريد لنفسها البقاء والتميز أن تتخلى عن هويتها، والهوية مأخوذة من (هُوَ..هُوَ)

بمعنى أنها جوهر الشي وحقيقته، ونجد الجرجاني يقول عنها " إنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق إشتمال النواة على الشجرة في الغيب "[2] كما أن الهوية لأية أمة أو شعب هي حصيلة العقيدة والفكر واللغة والتاريخ والفنون والأداب والتراث والقيم والعادات والأخلاق والوجدان ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من المقومات التي تتمايز بها الأمم والشعوب والمجتمعات[3].

فهوية الإنسان أو الثقافةأو الحضارة هي جوهرة وحقيقته، ولما كان في كل شيء من الأشياء إنسانا أو ثقافة أو حضارة الثوابت والمتغيرات...فإن هوية الشيء هي ثوابته التي تتجدد ولا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانا لنقيضتها طالما بقيت الذات على قيد الحياة.

والهوية دائما تجمع ثلاثة عناصر:

- العقيدة: التي توفر رؤية للوجود
- واللسان: الذي يجري التعبير به
- والتراث الثقافي: الطويل المدى
- اللغة هي التي تلي الدين، كعامل مميز لشعب ثقافته ما عن شعب ثقافة أخرى.

[1] الجابري محمد عابد، فكر إبن خلدون العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، (د.ت.ن). ص 55.

[2] جاسم محمد بن مهلهل الياسين، الهوية الإسلامية، الكويت: مؤسسة السماحة للنشر والتوزيع، 2012، ص 09.

[3] سليمان كابد، دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية العربية الأصلية والمعاصرة، ص 03.

- ثم يأتي التاريخ وعناصر الثقافة المختلفة في صنع الهوية.[1]

وأهم عناصر الهوية هو الدين، حيث في الحرب تذوب هويات متعددة العناصر، وتصبح الهوية الأكثر معنى بالنسبة للصراع هي السائدة، وغالبا ماتتحدد الهوية بالدين[2]، والهوية العربية الإسلامية

هي مجموعة من السمات الإنسانية المختلفة التي قد تتسم جماعات إنسانية أخرى ولكنها بشكل معين وترتيب محدد يعطي الهوية العربية ذاتها[3].

2- مقومات الهوية الجزائرية.

إن التكوين التاريخي للمجتمع الجزائري أثبت أن لهذا الأخير هوية قائمة على الإسلام دينا وحضارة، وعلى العروبة لغة وتاريخا، وعلى الجزائر موطنا دون نسيان الأمازيغية كأصل ولسان تاريخيين، أدمجا بفضل الإسلام في بوتقة واحدة.

وقد أثبتت المواثيق والدساتير الهوية الجزائرية، فأول وثيقة هي بيان أول نوفمبر 1954 الذي حدد في المادة الأولى، تكون الهوية ضمن إطار المبادئ الإسلامية وضمن وحدة شمال إفريقيا في داخل إطاره الطبيعي العربي الإسلامي.

من خلال هاته الوثيقة نجد تصريحا بمقومات الهوية فهي الإسلام دينا وإنتماءا حضاريا، بالإضافة إلى العروبة كإنتماء طبيعي لأننا مسلمين، بإضافة إلى إنتماء جغرافي هو المغرب العربي بالاضافة إلى ميثاق جبهة التحرير الوطني 17 جانفي 1955، الذي نص على مايلي:

* **الجزائر عربية الجنس**:

مسلمة العقيدة، فهي بالإسلام والعروبة كانت، وعلى الإسلام والعروبة تعيش[4].

---

[1] جاسم بن محمد مهلهل الياسين، مرجع سابق، ص 10.

[2] جاسم بن محمد الهلهل الياسين، المرجع نفسه، ص 10.

[3] سوزان حرفي، الهوية والحركية الاسلامية، بيروت: دار الفكر،(د.ت.ن) ، ص 146.

[4] لقمان مغراوي، ازمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، مذكرة ماجيستير، (جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التنظيم السياسي والإداري، 2005)، ص 58.

*** الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي.**

الذي هو جزء من العالم العربي الكبير وأن إتجاهاإالى العروبة وتعاونها مع الشعوب والحكومات والجامعة العربية أمر طبيعي.

يظهر من خلال هذه الوثيقة التركيز على مقوميين أساسين هما، الإسلام والعروبة، بإعتبراهما مقومين أصليين وغير مكتسبين. كذلك يظهر من خلال المادة 02 الإشارة إلى الإنتماء الجغرافي.

والوثيقة التالية هي منهج الصومام سنة 1956، حيث نص حرفيا على اللغة العربية هي اللغة القومية، لغة الغالبية الساحقة من السكان.

الوثيقة الرابعة: تصريح الحكومة المؤقتة، 1958/09/26، حيث ورد في التصريح مايلي، الجزائر لا يتجزء من المغرب العربي، وتراثها هو التراث للحضارة العربية الإسلامية، فالشعب الجزائري المتعلق بحضارته ينتمي إلى العالم العربي.

فنجد مختلف الدساتير والمواثيق لم يكن مخالفا لما سبق، لكن في دستور 1996، في مادته الثالثة وهي مادة معدلة تنص على أن الأمازيغية لغة وطنية، فيضفي الدستور لغة الوطنية اللغة الأمازيغية.

وهنا نعود للتأكيد على مقومات الهوية الجزائرية وهي الإسلام دينا وإنتماءا حضاريا، العروبة لغة وثقافة وتاريخا، الأمازيغية كإنتماء حضاري، الجزائر كوطن هذه الهوية[1]،

2- وسائل إثبات الهوية.

الثقافة وهي اليوم إتسع معناها فأخذت تشتمل مجموعة من النشاطات والمشروعات والقيم المشتركة، التي تكون الأساس للرغبة في الحياة المشتركة لدى أمة من الأمم، والتي ينبثق منها تراث مشترك من الصلات المادية والروحية الذي يغتني عبر الزمن، ويغدو الذاكرة الفردية والجماعية التي تبنى على أساسها مشاعر الإنتماء والتضامن و المصير الواحد.

عند التأمل في هذا التعريف نجد أن الثقافة بالمعنى المذكور، هي تمثيل للقيم المشتركة وحتى النشاطات والمشروعات المشتركة، وبالتالي لابد أن يكون هناك إتفاقا في أصول هاته القيم والنشاطات والمشروعات بين أفراد المجتمع، فكذلك الهوية تشترك على مقومات يشترك فيها الجميع،إظافة إلى أن

[1] لقمان مغراوي، مرجع سابق، ص 59.

الهوية تتميز عن الشخصية في كون الهوية متعلقة بالسمات الثقافية، إظافة إلى أن هذا التعريف يضيف عنصرا في غاية الأهمية ألا وهو أن الثقافة تنمي الشعور وتقوي روح الإنتماء إلى الهوية وهو مايقصد بالقول " تبنى على أساسها مشاعر الإنتماء والتضامن والمصير الواحد، فالمصير يكون واحدا عندما تكون الهوية واحدة ."

وبذلك لايمكن فصل الثقافة عن الهوية وأن كل عنصر جزء من الأخر، وبالأحرى كل عنصر هو نتاج للآخر[1]

ويقول عبد العزيز عثمان التويجي: الثقافة هي روح الأمة وعنوان هويتها، وهي من الركائز الأساسية في بناء الأمم ونهوضها، فلكل أمة ثقافة تستمد منها عناصرها ومقوماتها وخصائصها فتصطبغ بصبغتها فتنتسب إليها[2].

عند التأمل في هذا التعريف يوضح العلاقة المباشرة بين الهوية والثقافة، فهو يجعل من الثقافة روحا للأمة أي أن حقيقة وجوهر الأمة يتمثل في ثقافتها، كما أن الثقافة عنوان الهوية والعنوان كما نعرف تلخيص للمضمون، وعليه مانجده في ثقافة مجتمع ما، هو نفسه الذي نجده قائما في هويته، فمثلا نجد أن الثقافة العربية الإسلامية تسود المجتمعات العربية الإسلامية.

ـ اللغة.

إن دراسة أي لغة من اللغات تعني الإنطلاق من جانبين، فأما الأول فهو جانب سطحي يتمثل في أن اللغة وظيفتها التواصل بين الأفراد وتبادل المعلومات أيضا،أما الجانب الثاني يتمثل في أن اللغة لا تصلح للتواصل فقط، وإنما للوجود أيضا، كما يقول "جليبرغيرانيوم": الفرد يستمد هويته داخل هذه العلاقة بين التواصل والوجودثم يواصل القول إلى النحو التالي: اللغة هي مابه وعبرة تتحقق التنشئة الإجتماعية للفرد، وهيكلته وجوده الإجتماعي.

---

[1] فلاح خلف علي الربيعي، آثار العولمة الإقتصادية على الهوية الثقافية، متحصل عليه من: www.uluminsania.net//doc/sh/html. ،1017/01/12.

[2] عبد العزيز عثمان التويجي، الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية، مؤتمر الإسلام والغرب في عالم متغير، متحصل عليه من: www.islamtoday.net/doc/comgré/htm ،2017/02/20.

يظهر من خلال هذين القولين كيف أن اللغة لايمكنالإستغناء عنها عند الكلام، بل عند بناء أي هويته فيها التواصل وتبادل المعرف ونقل الخبرات، كما أيضا يكتسب الفرد هويته داخل مجتمعه ومكانته ضمن هذا الأخير حيث يحدد دوره ويعرف مبتغاه وواجبه نحو هذا المجتمع.

كذلك هناك أمر في غاية الأهمية وهو أن الفرد تعترف به الجماعة كونه فردا منها، لكن لايتم هذا الإعتراف إلا بقول هذا الفرد لغة الجماعة وهنا تتضح علاقة اللغة بالهوية[1].

ثانيا: المؤثرات الجغرافية.

لا شك أن البحر الأبيض المتوسط لم يشكل فقط ظاهرة طبيعية بقدر ماكان يعتبر محيط ثقافي، أو دائرة ثقافية على حد تعبير النظرية الإنتشارية فلقد تشكلت سواحل البحر الأبيض المتوسط مهد أكثر من الحضارات، شملت بعضها كل سواحلها أو أغلبيتها على الأقل مثل الحضارة الفينيقية، الرومانية والوندالية والبزانطية والإسلامية والأوربية المعاصرة، فلاشك أن الجزائر جزء من هذه المنطقة الجغرافية فقد مرت عليها كل هذه الحضارات وتركت بصمتها، فالثقافة الجزائرية تتفاعل مع ثقافات البحر الأبيض المتوسط، وهي تأخذ منها في أغلب الأحيان وخاصة الثقافات الأوربية، إلا أنه بعد دخول الإسلام إلى الجزائر أصبح هو المكون المضموني الأساسي للثقافة الجزائرية، رغم تمظهراتها

المختلفة، فرغم تشابه بعض السمات الثقافية الموجودة في الثقافة الجزائرية مع بعض السمات الثقافية المتوسطية، إلا أن هذه السمات تبقى دائما مشحونة بمضامين إسلامية عربية[2].

إضافة إلى إنخراطها في الحياة السياسية الدولية، بشكل فيه من الحماسة والفعالية، فقد عملت على مناصرة حركات التحرير ضد الإستعمار وناضلت من أجل نظام إقتصادي دولي أكثر عدلا ضد الإستعمار وناضلت من أجل نظام إقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة، وتبنت كثير امن قضايا العالم الثالث[3]، في مجال التنمية والتقدم هذه الحيوية والطاقة أضفت على الجزائر طابعا متميزا وجعلت منها وجود حضاريا يتمتع بأعلى درجات الوعي التاريخي.

---

[1] جابر غرانيوم، اللغة والجماعة في المغرب العربي، تر:(محمد إسلام)، متحصل عليه من: www.aslimnet.fr/traduction/articles/comimunautehtm، 2017/02/25.

[2] محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، الجزائر: دار الهدى، ص 12.

[3] محمد بوضياف،مرجع سابق، ص 113.

ثالثا:الأرضية التاريخية.

ليست الجغرافيا وحدها التي شكلت مميزات الأمة الجزائرية الثقافية والحضارية، بل إن الجزائر بين وعبر تاريخها الممتد عبر الزمن والذي لايمكنه فصله عن تاريخ المغرب الكبير، قد تميز وبحبهم للحرية والإستقلال ورفضهم للجور والظلم والتميز، ولم يمكن تعاقب الغزاة المحتلين على أرضهم حتى إخضاعهم وإستعابهم[1].

المطلب الثالث: التعليم

للتعليم تأثير على التوجهات السياسية للأفراد، فلقد بينت الكثير من الدراسات أن الأفراد المتعلمين جيدا يختلفون في توجهاتهم السياسية عن الأشخاص الغير متعلمين تعليما جيدا، فيه الكثير من الجوانب.

فيرتبط مستوى التعليم سواء كمؤشر للخصائص الإجتماعية، أو كسمة في حد ذاته بالعديد من جوانب الحياة السياسية. فلقد لخص الأستاذ كي "v.o.key" نتائج الأبحاث الأمريكية المتعلقة بتأثي التعليم على التوجهات السياسية للأفراد على النحو التالي:

- الأشخاص ذو التعليم الجيد يشعرون بصورة أقوى بواجب المشاركة في الحياة السياسية للدولة، أكثر من الأشخاص الأقل تعليما.
- كلما زاد تعليم المواطن كلما زاد إهتمامه ومشاركته بالأمور السياسية.

يرتبط التعليم إرتباطا قويا بالنشاط السياسي، فالأفراد الأكثر تعليما يصوتون بدرجة أعظم، كما أنهم يشاركون في الجوانب مشقة من المشاركة السياسية مثل الدعاية الإنتخابية، خدمة حزب سياسي معين[2].

فلتعليم أهمية كبيرة في تحديد سلوك الأفراد في الإنتخابات، فإرتفاع مستوى المشاركة السياسية يرتبط بإرتفاع مستوى التعليم، فالأمية تعتبر أحد معوقات المشاركة في الإنتخابات في الدول النامية، فالشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد قدرة على التأثير في صنع

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص ص 01، 03.

[2] ريتشارد داوسن، كارن داوسن،كينيث برويت، مرجع سابق، ص ص 215، 216.

القرار، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية تهمل الإنتخابات ولا توليها إهتماما، نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي، وقد تتسبب هذه الأخيرة في ظاهرة الإغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية[1].

إظافة إلى أن التعليم يشكل أحد التغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدتهاالجزائر، إذ لا يكاد برنامج إنتخابي لحزب أو مرشح يخلو من عنصر التعليم، ويرجع ذلك للدور الرئيسي الذي لعبه هذا الجانب في تنمية القدرات العقلية التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها، لأنها تشجع النمو وتساعد في التنسيق الإجتماعي للأعضاء الجدد في المجتمع وفي نظام القيم الثقافية والسياسية السائدة،

فلقد حاولت الجزائر إستدراك ضعف البنية الإجتماعية وفقرها، فأغلب الفئات الإجتماعية تأثرت بالحرب وبفترة الإستعمار إلى الحد الذي جعلها تفقد أهم سمات شخصيتها، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي إتستهدفت النهوض بالتعليم وتعميمه بالدرجة الألى[2].

المطلب الرابع: الطبقة الإجتماعية

يمكن إعتبار الطبقة الإجتماعية من أهم الجماعات التي تؤثر في المواقف والميول والإتجاهات والأفكار السياسية عند الأفراد، أكثر من غيرها من الجماعات الإجتماعية الأخرى التي ينتمون إليها، ويلازمونها في حياتهم اليومية.

والطبقة الإجتماعية، هي المجموعة التي تتميز عن غيرها بإختلاف في المستوى الإجتماعي الذي الذي يتحدد بعوامل منها الدخل والملكية، التخصص المهني، المستوى العلمي، الحسب والنسب. ومعايير الإنتماء الطبقي وتنقسم إلى قسمين رئيسيين، المعايير الموضوعية وهي تنعكس في الثقافة، التربية، التعليم، المهنة، الدخل والملكية، المنطقة السكنية ولقب العائلة، والمعايير الذاتية التي تتمثل في قيم وآراء وميول إتجاهات ومصالح أهداف الفرد.

---

[1] يسمينة بن ناقة، داود سارة، الإنتخابات المحلية في الجزائر دراسة في السلوك الإنتخابي، مذكرة ماستر، (جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013- 2014) ، ص 28.

[2] سميرة بارة، أنماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة فيه، دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو، مذكرة ماستر، (جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013- 2014)، ص 28.

ومن الجدير بالذكر أن الأحوال الموضوعية والذاتية للطبقة المتوسطة، تختلف عن تلك التي تميز الطبقة العمالية والكادحة، فالمستوى الإقتصادي والثقافي والإجتماعي للطبقة العمالية والكادحة، وظروف الطبقة المتوسطة الإجتماعية والحضرية تختلف عن ظروف الطبقة العمالية، وهذا مايجعل أفراد الطبقتين يختلفون الواحد عن آخر في آرائهم،وقيمهم ومقاييسهم ومصالحهم وأهدافهم وميولهم وإتجاهاتهم وشخصياتهم[1].

وقد إتفق مجموعة من الباحثين أمثال "جاك بيرك"، و"بيل وليدن"، "أنور عبد المالك"، على أن الطبقة المتوسطة التي تستند قوتها إلى المهارات المكتسبة من خلال التعليم الحديث، ويهدف أفراد هذه الطبقة الجديدة إلى تقديم انفسهم من خلال مهاراتهم ومواهبهم المهنية، اكثر منه من خلال الثروة أو العلاقات المهنية، وهما المصدرانا اللذان يفتقدهما اغلب أفراد تلك الطبقة.

لقد تمكنت شرائح هامة من تلك الطبقة من الإستلاء على الحكم في عدد من بلاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبدات تنفيذ برامجها للتحديث أو التنمية، وفي المجتمعات التي لاتزال مبعدة فيها عن الميدان السياسي، تظل الطبقة الوسطى المهنية قوة متنامية ومزهرة، ترنو بإستمرار إلى المشاركة في حكم بلادها.

إن أهم فئات الطبقة المتوسطة تتمثل في العسكريين الذين كانوا أكثر إرتباطا من الفئات الأخرى، كما أن نجاح تلك الطبقة في حشد الدعم الجماهيري، إعتمد على الجيش بإعتباره أقوى

أدواتها، وهذه الطبقة تتمزق بفعل إنقساماتها الداخلية، وهي إنقسامات تنم عن عامل القرابة، والعرق، والدين، والمنصب، الأصل الجغرافي بين الحضر والريف، وكذلك عن الخلفية الدراسية.

وطبقا لهالبرن هناك ثلاثة مظاهر للصراع داخل الطبقة المتوسطة الجديدة، هناك الصراع بين العناصر التي تتولى المسؤولية بالفعل، وتحتل المناصب وتحصل على الأجور والمزايا وهي عناصر قليلة، وبين الغالبية التي تحمل المؤهلات العلمية والقيم التحديثية، لكنها لا تحصل على الوظائف التي تتناسب مع مهاراتها أو قيمتها، أو تعمل ولكن في خدمة النظام للمحافظة على الوضع القائم، والتي

[1] محمد الحسن إحسان، علم الإجتماع السياسي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 127، 128.

تنكر على تلك المجموعة حقها في المكانة والقوة، ويعزى ذلك في جانب هام منه إلى الأعداد الكبيرة من أصحاب الشهادات العليا، والذي لايتناسب مع مجمل، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، في البلاد المتخلفة لكنه يشكل الأساس المتين لتلك الطبقة المتوسطة[1].

[1] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978، ص ص 49، 50.

خلاصة الفصل

- تتحدد الثقافة السياسية في الجزائر من خلال، تفاعل مجموعة من المحددات الذاتية والمحددات البيئية

- تتحدد الثقافة السياسية في أي دولة حسب طبيعة النظام السياسي، فإذا كان النظام تسلطيا فهو لايسمح بالمشاركة والحوار أما إذا كان النظام ديمقراطيا فيسمح بالتعددية السياسية، وبالتالي بالمشاركة في الإنتخابات وحرية التعبير إحترام حقوق الإنسان.

- تتمثل المحددات الذاتية في الشخصية، الأحداث التاريخية، مؤسسات التنشئة السياسية والإجتماعية، أما المحددات البيئية فتتمثل في الولاء القبلي للطبقة الإجتماعية، التعليم الذي يحدد الثقافة السياسية السائدة في الجزائر.

عرفت الجزائر كأغلب دول العالم الثالث الإنتقال إلى الديمقراطية التعددية، وإستمدت معظم القوانين والنظم التي يقوم عليها هذا النموذج أهمها دستوري ديمقراطي تعددي، يسمح بالتداول السلمي على السلطة، وتنظيم إنتخابات محلية كوسيلة لمشاركة المواطنين في الحكم من خلال إختيار ممثليهم في المجالس المحلية، وقد تناول هذا الفصل طبيعة النظام السياسي الجزائري في فترة الأحداية الحزبية والتعددية، والتقسيمات الإدارية في الجزائر، منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وكذا الإنتخابات المحلية التعددية في الجزائر، وقد تم أيضا في هذا الفصل تحليل إستمارة من خلال إسقاط محددات الثقافة السياسية في الجزائر على عينة من المصوتين.

المبحث الأول: الانتخابات المحلية في الجزائر

تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تتضمن أنساقا متعددة ومختلفة من الثقافات بحسب الأجيال والبيئات والمهن، وهي عموما تمثل محصلة الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات.

والثقافة السياسية شعور أغلبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في القرارات السايسية عن طريق المشاركة في الإنتخابات المحلية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر

تعتبر النظم السياسية من أهم حقول علم السياسية الحديث، فبناءا على دراستها وتحليلها تتضح لنا معلم الحياة السياسية العامة في البلد محل الدراسة.

أولا: المؤسسات السياسية الرسمية في الجزائر.وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

المؤسسة التشريعية في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر إنتخاب أول مجلس شعبي وطني في ظل دستور 1976، وكان كل نواب هذا المجلس هم من مناظلي جبهة التحرير الوطني، فإنه فعليا لا يمارس ولا ينفذ سوى إرادة الحزب، باعتباره الممثل الفعلي للسلطة الدستورية[1]، وقد عكس ذلك نوع الثقافة السياسية في ظل الأحادية الحزبية، والتي إتسمت بالخضوع والتبعية في ظل الحكم التسلطي على الممارسة السياسية.

[1] محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإتصال، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008) ص 65.

وبعد دخول عهد التعددية السياسية في ظل دستور 1989، نظمت أول إنتخابات في جوان 1991م، وعلى إثر التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996م، تم إنشاء الغرفة الثانية ، الهدف منها الرفع من كفاءة التشريعات على أساس النصوص القانونية الموضوعة من الغرفتين تخضع للمراجعة المزدوجة، [1]،وذلك من اجل توسيع التمثيل لفئات وشرائح المجتمع وإستعاب أوسع لتطلعات ومطالب المواطنين، [2]،بسبب أن التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة يجعل منه مؤسسة دائمة ومستمرة، كما ان محاولة إلغاء مجلس الأمة من خلال التعديل الدستوري لايمكن الوصول إليه إلا بموافقة ثلاث أرباع أعضاء هذا المجلس.

وبالرجوع إلى الظرف واسباب انشاء الغرفة الثانية، تمكننا من التوصل إلى أن العلاقة بين الغرفتين هي علاقة تبعية وخضوع، وليست علاقة تعاون، أي خضوع الغرفة الألى للثانية. ، وبعد إنشاء مجلس الأمة فقد أصبحت تخضع بشكل غير مباشر للسلطة التنفيذية ولها القدرة على عرقلة ومراقبة عمل الغرفة الأولى، إظافة إلى أن رئيس مجلس الأمة الرجل الثاني في النظام السياسي بعد رئيس الجمهورية بالنيابة، في حالة وفاة أو إستقالة أو ثبوت المانع لدى رئيس الجمهورية عوضا ماكان معمول به سابقا، حيث كان رئيس المجلس الشعبي الوطني هو المرشح الأول للرآسة بالنيابة[3].

كما أن مجلس الأمة تحول إلى آلية للرقابة على التشريعات الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني، ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال إقصاء أعضاء مجلس الأمة من إختصاص المبادرة في التشريع.

ومن خلال هذا نجد أن الغرفة العليا أي مجلس الأمة، أنشئت لتحقيق أهداف ثانوية، على جانب هدف رئيسي، والمتمثل في منح السلطة التنفيذية وسيلة قانونية وشرعية تمكنها من عرقلة نشاط أي معارضة للمجلس الشعبي الوطني.[4].

ويتمثل دور البرلمان في الرقابة على أعمال الحكومة، كآليتي مناقشة برنامج الحكومة وبيان السياسة العامة.بالاظافة لآلية الرقابة السابقة آلية السؤال والإستجواب، وكذا إنشاء لجان تحقيق في أي وقت أو قضية ذات مصلحة عامة.

---

[1] روابحي رزيقة، مرجع سابق، ص 64.

[2] مقران آيت العربي، نظرة على مجلس الأمة في نهاية العهدة الأولى، الفكر البرلماني، (عدد خاص)، ديسمبر 2003 ، ص 68.

[3] عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص 87.

[4] عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، دراسة مقارنة، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 124.

كما أقر الدستور للبرلمان الجزائري صلاحية التشريع في المجال المالي، عن طريق قوانين عضوية ويمكن التصويت بالأغلبية المطلقة للنواب، وأغلبية 3/4 من أعضاء مجلس الأمة، كذلك إمتلاكه لصلاحية مناقشة وإقرار الموازنة العامة، ويتجلى ذلك من خلال عمل اللجان التشريعية المتمثل في دراسة النصوص القانونية، إقتراحات مشاريع وتنقسم هذه اللجان التشريعية إلى نوعين[1]:

1- لجان دائمة: وتضطلع بدراسة النصوص القانونية المحالة عليها، وتعمل على وضع تقارير تشريعية تمهيدية وتكميلية.

2- لجان غير دائمة أو متساوية الأعضاء: وتنشأ في حالة حدوث خلاف بين غرفتي البرلمان، من أجل إقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف، وذلك لتفعيل التعاون بين غرفتي البرلمان[2].

- **المؤسسة التنفيذية:**

أقر دستور 1989م إزدواجية السلطة التنفيذية والتي تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ويتمتع رئيس الحكومة سابقا والوزير الأول حاليا، ب05 صلاحيات متعددة، وهذا الدورالمتعاظم للسلطة التنفيذية يرجع للثقافة السياسية السائدة في الجزائر، والتي يغلب عليها طابع النزوع للحكم الفردي، وللنظرة الاحادية في الممارسة السياسية رغم دخول عهد التعددية السياسية والإعلامية[3].

1- **الرآسة**:

يجسد رئيس الجمهورية وحدة الأمة، وهو حامي الدستور وله 12 صلاحية حسب التعديل الدستوري 2008، ومنها:

القائد الأعلى للقواة المسلحة، وهو المسؤول عن الدفاع الوطني، والموجه للسياسة الخارجية، وله حق تعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه، ويخضع للمراقبة من طرف البرلمان، ولرئيس الجمهورية حق إصدار العفو وتعيين السفراء، ترأس مجلس الوزراء،إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، وله صلاحية إعلان الحرب[4].

---

[1] روابحي رزيقة، مرجع سابق، ص 60.

[2] عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص ص 89، 95.

[3] روابحي رزيقة، مرجع سابق، ص 68.

[4] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 128.

2- رئاسة الحكومة:

يرأس الحكومة الوزير الأول ويعينه رئيس الجمهورية، ويقوم الوزير الأول بتشكيل الحكومة بعد إستشارة منظمات المجتمع المدني، كما يقوم بعرض برنامجه أمام مجلس الوزراء، قبل أن يقوم المجلس الشعبي الوطني بمناقشته والمصادقة عليه، وتقدم الحكومة بيانا سنويا عن السياسة العامة تناقش على ضوئه أعمالها.

وتتمثل صلاحيات الوزير الأول زيادة على السلطات التي تخوله إياها أحكام أخرى من الدستور:

- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع إحترام الأحكام الدستورية.
- يسهر على تنفيذ القوانين التنفيذية والتظيمية.
- يوقع المراسيم التفيذية.
- يرأس مجلس الحكومة[1].
- مساهمة الهيئة التفيذية في المجال التشريعي إلى جانب الهيئة التشريعية من خلال:

*** التشريع:**

تبنت بعض الدول إزدواجية الوظيفة التشريعية، وأصبح للهيئة (رئيس الدولة والحكومة أورئيس الدولة ورئيس الحكومة) حق التشريع وسن القوانين، عن طريق فرض القوانين واللوائح والأوامر والعمل على منع إنتهاكها والحرص على تنفيذها، والجزائر تبنت هذه الوظيفة بشكل جعل السلطة التنفيذية تزاحم السلطة التشريعية في هذه المهمة وتتفوق عليها في أغلب الأحيان.

- دعوة الهيئة التشريعية للإنعقاد: بعض الدساتير تمنح الهيئة التنفيذية صلاحية دعوة البرلمان للإنعقاد، أو تأجيل ذلك أو القيام بحلها.
- القدرات المهنية والإمكانيات الفنية المتوافرة لدى الجهاز التنفيذي، هذه القدرات تسمح له بالوقوف على مدى إنجازه من سياسات عامة وتساعده على مراجعة وتقويم السياسات بشكل يجعله قادرا على إعادة أو التراجع عن البعض منها[2].

[1] عزيزة ضميري ، مرجع سابق، 21.

[2] روابحي رزيقة، مرجع سابق، ص 69.

- صلاحية إصدار اللوائح ووضع التشريعات الإضافية والقوانين الإدارية والأوامر التفيذية[1].

هذه الصلاحيات تساعد على دعم القوانين والسياسات العامة التي تعمل على وضعها،وذلك من خلال اللوائح والتنظيمات التفصيلية.

- توجيه الرأي العام: تعمل الهيئة التنفيذية على تشكيل الرأي العام، بما يتماشى وماتطرحه من سياسات عامة.[2]

ـ المؤسسة القضائية:

يعتبر إستقلال القضاء من المبادىء أو الركائز الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون، وعدم تدخل أية سلطة من السلطات في عملها[3].

يعود تدخل السلطة القضائية في العملية السياسية إلى العوامل الآتية:

ـ أن الدستور هو أسمى قوانين الدولة:

السلطة القضائية هي السلطة الوحيدة المكلفة بالرقابة على مدى دستورية القوانين والقرارات المتخذة من طرف السلطات، بمعنى أنها هي التي تقرر ما إذا كانت هذه القوانين المعبرة عن السياسة العامة تتماشى وتتوافق مع الدستور أم لا، وفي كثير من الحالات تتم إستشارة السلطة القضائية حول دستورية مسودات، أو مشاريع التشريعات والسياسة العامة.

وقد ينجر عن هذه الإستشارة إحداث تعديلات في مضمون هذه السياسه العامة وإلغاءها، وتغير الجهات المكلفة بوضعها وتنفيذها[4].

- السلطة القضائية بمثابة رقيب قضائي على السياسة العامة:

بسبب قيامها بالمراجعة الدائمة والمنتظمة للقوانين المعبرة عنها، لضمان شرعيتها وفي حالة عدم التأكد من دستورية هذه القوانين، فإنها تعمل على إيقاف العمل بالسياسات المتعلقة بها.

- تفسير الدستور: حيث تتخذ قرارها بناءا على رؤيتها لبنية المشرع والأثار الفعلية المترتبة عن التفسيرات التي تستعمل على إتخاذها.

---

[1] محفوظ شعب، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: المطبعة الحديثة، 2001، ص 48.

[2] حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 27

[3] عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص 21.

[4] روابحي رزيقة، مرجع سابق، ص ص 70، 71

بعد إستعراض بنية النظام السياسي الجزائري فإننا نجد توغل وتعاظم صلاحيات السلطة التفيذية على باقي السلطات، مما يؤدي إلى تكريس النظام الرآسي وهذا ما يعكس الثقافة السياسية السائدة التي تتسم بالخضوع[1].

ثانيا: النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية.

يعبر نظام الحزب الواحد عن الواحدية السياسية، وعدم السماح لا بالتعدد ولا بالتداول على السلطة بين قوى مختلفة ، وتتميز بمصادرة الحقوق والحريات السياسية.

1- الفترة الممتدة من 1962 إلى 1965:

لقد ورد في الملحق أنه لتحقيق أهداف الثورة يجب وجود حزب جماهيري قوي وواع، وحيث أن جبهة التحرير الوطني ولدت وجمعت حولها كل قوى الأمة رغم إختلاف مصادر الأيديلوجية، وتم بناء هياكل الثورة وفق حاجيات الحزب لتحرير البلاد، ومن ثم تحويل الجبهة إلى حزب سياسي يعد ضرورة لتحقيق أهداف الثورة[2].

أما بالنسبة لدستور 08 سبتمبر 1963، نجد أن ديباجته قد تكلمت عن الحزب ودوره القيادي الجامع لطاقات الأمة، وبالتالي فدستور 1963 قد إعتمد على نظام الحزب الواحد، وأن التشريع للمجلس الوطني يتم من قبل جبهة التحرير الوطني، والتي يعود لها صفة إسقاط النائب، وأن هذه القيادة تسيطر على الحكومة ولاسيما بعد عقد مؤتمر الحزب وتولي رئيس الجمهورية مهام الأمين العام[3].كذلك نجد أن ميثاق الجزائر الذي تمخض عن المؤتمر العام الأول للحزب والذي أكد على مبدأ الحزب الواحد.

2- الفترة الممتدة بين 1965- 1979:

إنطلاقا من الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، أعطيت القيادة الجديدة عدة تبريرات بخصوص إستيلائها على السلطة وإعتبرت العملية أنها شرعية، ووجهت عدة إنتقادات للقيادة السابقة، وأعلنت عن تشكيل قيادة جماعية ممثلة في مجلس الثورة.

وتعد أزمة جوان 1965، دليلا على أن مؤسسات الحزب كانت موجودة، ولكنها لم تفرض نفسها وفضلت الحياد حيال الصراع، أما عن السياسة المنتهجة بعد 19 جوان 1965، فقد تركزت على بناء مؤسسات الدولة وتقوية السلطة التنفيذية، وذلك تجنبا للصراعات والإنشقاقات الحزبية.

---

[1] عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص 22.

[2] يحي العيفا، النظام الدستوري الجزائري، [د.ب.ن] ، [د.د.ن]، 2002، ص 51.

[3] السعيد بوشعير،النظام السياسي الجزائري، ط 2 الجزائر: دار الهدى، 1993، ص 53.

وعرفت هذه المرحلة صدور الميثاق الوطني، بموجب الأمر 167/76 المؤرخ في 05 جويلية 1976، وقد صدر عن جبهة التحرير الوطني، وقد تكلم في الباب الثاني بعنوان الحزب والدولة عن الحزب ، وقد أكد الميثاق على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب طلائعي[1].

كما أن دستور 1976 الصادر بموجب الأمر 76-1997، المؤرخ في نوفمبر 1976، والذي تكلم في الباب الثاني عن السلطة وتنظيمها في فصول خصص الأول منها للوظيفة السياسية والتي يضطلع بها الحزب، ونجد أن دستور 1976 قد تكلم عن وظائف الدولة، ولم يتكلم عن السلطات .

وحسب بوعلام بن حمودة فإن ذلك يرجع إلى إعتماد دستور 1976، على أن السلطة واحدة يمثلها رئيس الدولة، أما السلطات الأخرى التشريعية، التنفيذية، والقضائية، فتعتبر وظائف داخل السلطة الواحدة .[2].

3- الفترة الممتدة بين 1979 – 1989:

لقد عرف حزب جبهة التحرير الوطني في عهد الشاذلي بن جديد، إنتعاشا كبيرا وشهد أهمية كبيرة في عهد الرئيس هواري بومدين، فقد كان مجرد جهاز تابع للسلطة ينفذ توجيهاتها وأوامرها[3].

فبعد تلقي الرئيس الشاذلي بن جديد رآسة الجمهورية قرر إعادة تنظيم الحزب، وإنشاء لجنة مركزية ومكتب سياسي يرأسه الأمين العام للحزب[4]، وبالتالي يلاحظ تداخل بين الحزب والدولة، كما عرفت هذه الفترة صدور الميثاق الوطني سنة 1986، ليؤكد على أهمية حزب جبهة التحرير الوطني، حيث أعتبر ان النظام السياسي في الجزائر قائم على أحادية الحزب.[5].

وتميز نظام الحزب الواحد في الجزائر بعدة خصائص، ويرجع ذلك إلى طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر وهي كالتالي:

---

[1] فريد علواش، مرجع سابق، ص ص 155، 156.

[2] بوعلام بن حمودة، الممارسة الديموقراطية للسلطة بين النظرية والتطبيق، الجزائر: دار الأمة، 1999، ص 127.

[3] زبيحة زايدان المحامي، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص 231.

[4] ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008، ص 130.

[5] الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر، ج 2، الجزائر: دار هومة للطبع والنشر، [د. ت. ن] ، ص ص 204، 205.

- الحكم عن طريق الحزب الواحد:

وهذه الخاصية ظهرت حتى قبل الإستقلال، حيث نجد أن مؤتمر الصومام قد إتجه إلى الأخذ بصيغة الواحدية السياسية وأكدها برنامج طرابلس، وجسدها دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964، وكذلك الميثاق الوطني 1976 ودستور نفس السنة، حيث لم يسمح للقوى الإجتماعية بالإستقلالية حتى لاتترجم مطالبها في شكل سياسي، يمكن أن يعتبر تعدد سياسي ونقابي.

وقد اكد دستور 1976 على الدور القيادي للحزب، كونه الموجه للقوى الإشتراكية، والقوة المسيرة للمجتمع.

- واحدية السلطة في الدولة:

اعتبردستور 1976وجود سلطة واحدة ويمثلها رئيس الدولة، أما السلطات الأخرى فتعتبر وظائف داخل السلطة الواحدة.

- الجمع بين القيادة العليا في الدولة وقيادة الحزب:

وهي خاصية تميز جميع نظم الحزب الواحد، وجسدت في هياكل النظام السياسي الجزائري بشكل واضح، فتشكيل المكتب السياسي للحزب بقيادة الأمين العام للحزب، تضم مسؤلية المؤسسات العليا في الدولة وفي مقدمتها الجيش والوزراء المنضمين ثم المسؤولين في الحزب.

- العلاقة السلطوية بين الدولة والمجتمع وغياب المشاركة السياسية.

فقد كان النظام السياسي لايقوم على شرعية وفق النمط الديمقراطي، حيث نجد فيه إحتكار للنخبة السياسية للتمثيل السياسي، وإحكامها للسيطرة على الحركة الإجتماعية،وإقتصرت مشاركة الشعبوية القائمة على تأييد النظام.

فقد كان تمثيل المواطنين يتم من خلال المنظمات الجماهيرية كالإتحاد العام للعمال الجزائر، والإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وهذه المنظمات غير مستقلة بل تخضع لمراقبة صارمة من طرف الحزب الذي يحول دون تحول مطالبها.[1]

لقد شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989، تحولا سياسيا في نظامها السياسي، وكانت الصورة الغالبة والبارزة لهذا التحول تتمثل في، الإنتقال من نظام الحزب الواحد القائم على

[1] فريد علواش، مرجع سابق، ص 158.

الاحداية السياسية إلى التعددية الحزبية و السياسية، وقد ساهمت في هذا التحول مجموعة من الظروف والعوامل تتمثل فيما يلي:

أ- العوامل والأسباب الداخلية:

*الأسباب السياسية:

- قيام الدولة على الشرعية التاريخية الثورية على حساب الشرعية الدستورية والشعبية.[1]

- فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والاداري، وعدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت اداؤه السياسي.

- معاداة ومعارضة حكم جبهة التحرير الوطني وذلك إنطلاقا من الصراعات السياسية الخفية، والتي تعود جذورها إلى بدايات الإستقلال [2].

- أضف إلى ذلك بعض المواطنين إضطهدت حقوقهم، فلجاو إلى الهيئات والهياكل التابع للحزب ولكنها لم تنصفهم وسحبوا ثقتهم منها.

- قوة المؤسسة الرآسية بالتحالف مع الجيش، ادى إلى تقلص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية.

- غياب المشروع الإجتماعي والتنموي في مرحلة الثمانينات أثرا سلبا على فعالية الدولة، مما سمح لنمو حركات معارضة في المجتمع تشكك في شرعية النظام السياسي.

- السلبيات والتجاوزات المتعلقة بممارسة السلطة، منها إحتكار السلطة وتزوير الإنتخابات وتهميش ذوي الكفاءات، والخبرات والإعتماد على ظاهر أهل الثقة قبل أهل الخبرة.

* الأسباب الإقتصادية والأجتماعية:

- تقلص الموارد المالية بسبب سقوط أسعار البترول، منذ منتصف الثمانينات، وهو التي تمثل حوال 95% من عائدات الجزائر بالعملة الصعبة.

---

[1] Ahmed Dahmani ،l'algérieal'epreuveéconomique politque des réformes (1980-1997)،alger :casbah edition ، 1999 p 93.،

[2] خولة خلفالي، مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 23-02-1989، ملتقى وطني، التحول الديمقراطي في الجزائر، ص 178.

- إرتفاع المديونية الخارجية التي تجاوزت 20 مليار دولار[1].

- إرتفاع إستيراد المواد الإستهلاكية، وبالمقابل إنخفاض في الإستثمارات الإنتاجية.

- عدم نجاح سياسة التخطيط سيما فيما يتعلق بالتشغيل والتوازن بين التكوين والتوظيف ومعادلة الأنتاج والإستهلاك، مع سوء التسير وتبذير الثروة الوطنية، وتفاقم مخاطر الأزمة الإقتصادية[2].

* الأسباب الإدارية:

- تميز الإدارة بمبدأ المركزية الإدارية، وبالتالي تواجه الإدارة المحلية الجزائرية مشكلة الوصاية المتشددة التي لا تواكب التطورات الإدارية المعاصرة.

- عدم وجود رقابة صارمة ومحاسبة فعالة مما أدى إلى إنتشار الرشوة.

- طبيعة التكوين العلمي للمسيريين، تلقوا تعليمهم باللغة الأجنبية وحسب النمط اللبيرالي، مما جعلهم يتصفون بالسيطرة والإستغلال[3].

ب- العوامل والأسباب الخارجية:

* النظام الدولي الجديد:

بما شهدته معظم الدول الإشتراكية سابقا إلى الإنتقال الديمقراطي، والتي لازالت حاليا تشهد عمليات الإنتقال[4].

- كذلك بعد إنهيار المعسكر الشرقي إنتقلت موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الامريكية والجزائر من الدول التي حاولت مواكبة هذا التغير مع الرؤى الأمريكية وشعارها حرية التعبير والرأي والمشاركة السياسية.

- فعالية الجماعات الضاغطة الخارجية التي تعمل وتنسق مع الجماعات الضاغطة الداخلية، والتي تحرك الامور في الخفاء

---

[1] العياشي عنصر، مرجع سابق، ص 02.

[2] خولة خلفالي، مرجع سابق، ص 197.

[3] خولة خلفالي، المرجع نفسه، ص 180.

[4] عبد الرحمن حمدي، قضايا وإشكالات التحول الديمقراطي في إفريقيا، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2002، ص 190.

- موقف الجزائر تجاه بعض القضايا الحاسمة كقضية فلسطين، لبنان، الصحراء الغربية. [1].

*- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:

التي تمنح مساعدات مالية مشروطة –المشروطية الدولية – وذلك مقابل فتح المجال للديمقراطية وإحترام وصيانة حقوق الإنسان والحكم الراشد، والتداول السلمي على السلطة، بتوسيع قاعدة المشاركة والمساءلة الشعبية.

*- ظاهرة الانتشار والمحاكاة:نجاح التحول الديموقراطي وخاصة في الدول التي ظروفها متشابهة، وذلك يشجع على المطالبة بالتغير [2].

ثالثا: النظام السياسي الجزائري في ظل التعددية الحزبية.

ونتعرض هنا لنطاق هذه التعددية ومداها من خلال دستور 1989، الذي كرسها ويمكن تحديد مدى هذه التعددية ونطاقها من خلال الدستور، بإعتباره محددا للمبادئ والأسس التي تقوم عليها الحياة السياسية وبحكمها،إظافة على مايمنحه من حقوق للأفراد والتنظيمات من جهة أخرى، ويعد دستور 1989 المكرس والمحدد للتعددية السياسية في الجزائر.

المطلب الثاني: التقسيمات الإدارية في الجزائر

أولا: تطور البلدية والولاية في الجزائر.

لقد ورث الجزائر حديثة الإستقلال وضعية مزرية عن الإسعمار الفرنسي، حيث غادر الكثير من الإطارات الفرنسية والأدارية والفنية البلاد ولم يبق إلا عدد قليل من الجزائريين ذوي الكفاءات، بحكم الأمية المتشرة بين الجزائريين مما صعب التحكم في شؤون المواطنين ومخلفات الثورة خاصة على المستوى المحلي وتتمثل في[3]:

1- مستوى الدوائر:

وكان يبلغ عددها إلى غاية الإستقلال 91 دائرة، ولم يتم إعتبارها مجموعة إقليمية، ليس لها الشخصية القانونية ولا إستقلال مالي، وإنما كان فقط تقسيم إداري داخل المحافظة، يرأسها موظف سامي.

---

[1] خولة خلفالي، مرجع سابق، ص 181.

[2] حسين مزرود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، (1989– 2010)، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011– 2012)، ص 59.

[3] أحمد يوسف، تحولات اللأمركزية في الجزائر، حصيلة وآفاق، مذكرة ماجيستير، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، تحولات الدولة، 2013)، ص 15.

2- مستوى المحافظات:

كان عددها 15 محافظة، وكان المحافظ يمثل الجهاز التفيذي، ويمارس وظائفه تحت سلطة مايسمى بالمحافظ المفتش العام الجهوي، ويستعين بالمجلس العام، الذي بدوره تساعده لجنة على مستوى المحافظة.

3- مستوى النواحي:

يبلغ عددها ثلاثة نواحي (الجزائر العاصمة، قسنطينة ، وهران) ويدير كل ناحية مفتش عام جهوي، يساعده المجلس الجهوي في إبداء الرأي عند الحاجة، والناحية ليست لها الشخصية المعنوية ولا الإستقلال المالي، فهي تقسيم إداري فقط.

4- مستوى البلديات:

يبلغ عددها 1578 بلدية، وإعتبرت البلدية مجموعة إقليمية تتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي[1]،

فبالنظر إلى الظروف السياسية والتنقنية وضروريات المرحلة، فقد كان الإصلاح مرحليا ومؤقتا ولعل أهم مايميزه مع الإبقاء على الإطار القانوني الفرنسي بموجب الامر (62/ 157) المؤرخ في 1962/12/31[2].والذي قضى بتمديد تطبيق النصوص الفرنسية التي كان معمول بها، إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية.

فعلى مستوى البلدية عملت على الإبقاء على الإطار القانوني الموروث بموجب القانون رقم 62- 157، المؤرخ في 31 ديسمبر 1963. غير أن الظروف السياسية فرضت إعادة تنظيم بصفة محدودة الهيئات الإدارية والسلطات التي تمارسها هذه الهيئات في إنتظار إصلاح شامل للادارة المحلية.

فقد تم تجميع البلديات على إثر صدور المرسوم (198/63) المتضمن إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات، لتصبح بعدد (676) بلدية بعد ان كانت في حدود 1584 بلدية، جاء هذا إنتاج إستحالة التأطير للعدد الكبير للبلديات المشلولة[3].

---

[1] ناصر لباد، القانون الإداري، ط3، قالمة: مطبعة قالمة، 2007، ص 182.

[2] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 15.

[3] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 16.

وعلى ضوء هذا الإصلاح يكون توزيع البلديات حسب الولايات طبق للجدول التالي:

الولاية	عدد البلديات	الولاية	عدد البلديات
الجزائر	56	الواحات	29
عنابة	60	وهران	42
باتنة	59	سعيدة	21
قسنطينة	63	السافرة	23
الأصنام	41	سطيف	69
المدية	49	تيارت	63
مستغانم	56	تيزي وزو	50
تلمسان	30		

الجدول 03: توزيع البلديات حسب الولايات غداة الإستقلال

أما الإصلاح في المجال التشريعي، فقد كرس الدستور الأول للجزائر المستقلة لسنة 1963 مكانة للبلدية وإعتبرها من القضايا الأساسية، ومن الاولويات وذلك بالنص عليها في المادة 09 منه بالقول " إن المجموعة الإقليمية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية القاعدية هي البلدية " مما يوحي أنها ذات أهمية قصوى بإعتبارها اللبنة الأساسية هي البناء السياسي، وقاعدة اللأمركزية مكلفة بإدوار عدة ورفع من منزلتها ومكانتها[1].

وبعد ذلك صدر الأمر رقم 24/67 الصادر في 1967/01/18 والمتظمن قانون البلدية ثم صدر الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 1969/05/23 والمتظمن لقانون الولاية.

ومن خلال هذين القانونين أوكلت للبلدية والولاية عدة مهام سياسية وإقتصاديةوإجتماعية وثقافية، والملاحظ هو محاولة جعل الجماعات المحلية اللبنة الأولى في بناء الدولة، والنظام السياسي الجزائري بهدف إشراك المواطنين في تسير شؤنهم المحلية وتجسيد اللأمركزية.

وتماشيا مع هذا الإصلاح السياسي والإداري، جاء القانون البلدي رقم (1990-08) وقانون الولاية رقم (1990-09) ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي إلى الوقت الراهن[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، (دستور 1963)، العدد 64.

[2] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 155.

إن أمر 02 جويلية 1974 المتضمن التنظيم الإقليمي للولايات رفع عددها من 15 إلى 31، وقد صدرت سلسلة من المراسيم لنفس اليوم حدود وأسماء هذه الولايات، كما تم رفع عدد الدوائر من 91 إلى 181 دائرة[1]، ومن ثم جاء التقسيم الإداري سنة 1984 إذ تضمن تقسيم البلاد إلى 48 ولاية .

وكل ولاية مقسمة إلى دوائر يبلغ عددها الإجمالي 553 دائرة، وكل دائرة مقسمة إلى بلديات يبلغ عددها الإجمالي 1541 بلدية[2].

المطلب الثالث: الإنتخابات المحلية في الجزائر بين الاحادية والتعددية الحزبية

أولا: النظام الإنتخابي المحلي في الجزائر

01:النظام الانتخابي على المستوى البلدي:

لقد مر النظام الانتخابي في الجزائر بعدة تطورات من بداية الاستقلال الى يومنا هذا فبعد الاستقلال مباشرة إضطرت السلطات الجزائرية إلى إستحداث هيئات تقوم على تسير الهيئات الإدارية[3]، فأنشأت مايسمى " المندوبية الخاصة " ثم " لجنة التدخل الإقتصادي والإجتماعي " ثم " المجلس البلدي لتنشيط التسير الذاتي " منتهجة أسلوب التعيين[4]، مع إشتراط نوع من التمثيلية لفئات من المواطنين عن طريق مباشر أو غير مباشر.

إمتدت الفترة الإنتقالية إلى غاية إنتخابات المجالس الشعبية البلدية في 05 فيفري 1967، بموجب الأمر 24/67 المتضمن القانون البلدي، الذي كرس مبدأ الإنتخابات لأول مرة في إطار هيكلة البناء المؤسساتي في الجزائر.

---

[1] عتيقة كواشي، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، 2011)، ص 88.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 84-09، المؤرخ في 04-02-1984، المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلاد.

[3] ناصر لباد، القانون الإداري، التنظيم الإداري، ط 3، سطيف: لباد، 2005، ص ص 247، 205.

[4] يعين أعضاء المندوبية الخاصة بموجب قرار من طرف المحافظ وتتكون من رئيس أو أكثر حسب عدد السكان وتمارس صلاحيات المجلس البلدي الموروث كما يعين المحافظ أعضاء لجنة التدخل الإقتصادي والإجتماعي، وهي لجنة إستشارية تتكون من ممثليين عن المواطنين ومن فنيين يعملون بالمرافق والمؤسسات الخاصة، أما بالنسبة للمجلس البلدي لتنشيط التسير الذاتي فيتكون من أعضاء المندوبية الخاصة، أما بالنسبة للمجلس البلدي لتنشيط التسير الذاتي فيتكون من أعضاء المندوبية الخاصة وممثل عن الحزب والجيش الشعبي الوطني والإتحاد العام للعمال الجزائريين.

إعتمد القانون البلدي الجديد عهدة بأربع سنوات للمجالس الشعبية البلدية، ثم أصبحت خمسة سنوات، وتبنى الإنتخاب المباشر العام السري، كما حددت المادة 34 أسلوب الإنتخاب من قائمة وحيدة للمرشحين يقدمها الحزب، ويكون عددهم مساويا لضعف عدد المقاعد المطلوب شغلها مستبعدة الترشح الفردي والتصويت خارج القائمة المقدمة من الحزب، أما الهيئة التنفيذية (الرئيس والنواب) فتنتخب من بين أعضاء المجلس ومن طرفهم بإقتراع السري والأغلبية المطلقة[1].

- النظام الإنتخابي المكرس بالأمر 97- 07[2]

مرت الجزائر بمراحل إنتقاليةإستثنائية أخرى بعد حل أغلب المجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة في 1990[3]، إذ لجأت السلطات إلى إستحداث المندوبيات التنفيذية والمندوبيات الولائية[4]، لتعويض المجالس الشعبية البلدية والولائية بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزة بأغلبية المجالس، ولم تعد إلى الشرعية الإنتخابية إلا بعد صدور قانون الإنتخابات سنة 1997، والذي نظمت بموجبه الإنتخابات المحلية في نفس السنة.

بدا جليا أن المشرع الجزائري كان متأثر بما حملته نتائج الإنتخابات لسنة 1990، حيث تراجع خيار التمثيل النسبي مع تفضيل الأغلبية الذي تبناه في قانون 89-13 خوفا من تكرار نفس التجربة مع التيار الإسلامي، الذي كان ممثلا في حزب حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، وفضل نظام التمثيل النسبي المعيق لإنفراد حزب معين بالأغلبية بالمجالس.

حيث جاء في عرض أسباب القانون الذي تقدمت به الحكومة أمام المجلس الوطني الإنتقالي آنذاك: " إن نتائج الإنتخابات البلدية لعام 1990 ، أدت إلى أوضاع خطيرة بسبب

إعتماد نظام إنتخابي (نظام الأغلبية) غير عادل وغير مناسب، فقد أظهر الإقتراع بالأغلبية محدوديته وطابعه غير العادل وغير المنصف خلال إنتخابات 1991".

---

[1] أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر، مذكرة ماجستير،(جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق،قسم الحقوق، ص 11.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية ، الجريدة الرسمية، قانون رقم 97-07، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات.

[3] الجمهورية الجزائرية اليمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، مرسوم رقم: 94 -05 مؤرخ في 02 جانفي سنة 1994، يتضمن حل مجالس الشعبية البلدية والولائية، ومرسوم تنفيذي رقم: 92-142، مؤرخ في 11 أفريل 1992، يتضمن حل مجالس شعبية بلدية.

[4]إستحدثت المندوبيات التنفيذية والمندوبيات الولائية بموجب المراسيم نفسها.

غير القانون الإنتخابي الجديد للإنتخابات للنظام الإنتخابي وفق ما تنص عليه المواد من 75 إلى 80 فألغى تفضيل القائمة الفائزة بالأغلبية فنصت المادة 75 على " ينتخب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لمدة خمسة سنوات بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة"[1].

أما تشكيل الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي فهو محدد في قانون البلدية 90-08، حيث ترك المشرع تعيين الرئيس للقائمة الفائزة، مما خلق إشكالات عملية حيث يفقد الترتيب الموضوع في القائمة أهميته، إذ يمكن أن تكون الرآسة لأي مرشح من بين الحاصليين على مقاعد في القائمة الفائزة مهما كان ترتيبه، ، رغم أن الناخبيين صوتوا على القائمة وفق ترتيبها، والغالب أن متصدر القائمة هو عامل مهم في إستمالة الناخبيين، أما فيما يتعلق بتعيين النواب فهو متروك للرئيس الذي يقترحه على المجلس للموافقة.

بينما ينتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي من طرف أعضاء المجلس بالأغلبية المطلقة[2]، يجري دور ثان ويعلن فائز الحاصل على أكبر عدد من الأصوات (أغلبية نسبية) وفي حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا الأكبر سنا، وهذا ما يشجع التحالفات بين الأحزاب داخل المجلس غالبا.

طبق القانون 90-06 مرة واحدة فقط، في أولى إنتخابات تعددية في الجزائر بمناسبة الإنتخابات المحلية يوم 12 جوان 1990، وكانت النتائج مفاجئة ومذهلة لصالح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد فازت ب 853 بلدية من أصل 1541 و 32 مجلسا شعبيا ولائيا من أصل 48[3].

عدلت هذه المادة قبل إجراء الإنتخابات المحلية في القانون رقم 90-06 وحسن فعل المشرع بتدارك الهفوات والنقص الفادح في النص الأول، حيث صحح الفقرة الأولى بنص " تتحصل القائمة التي فازت بالأغلبية المطلقة على الأصوات المعبرة على عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية للأصوات المحصل عليها المجيزة إلى العدد الصحيح الأعلى ". إذ أن الصياغة الأولى تتنافى ونظام التمثيل النسبي وغايته في ضمان حدا ذاتي من التمثيلية للأحزاب السياسية، بل وتتيح الفرصة لهيمنة حزب سياسي على المجلس، رغم أن حصوله على الأغلبية المطلقة يعطيه أغلبية المقاعد بتطبيق نظام التمثيل النسبي.

---

[1] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

[2] أحمد سي يوسف، المرجع نفسه، ص 17.

[3] إدريس بوبكر،الإقتراع النسبي واثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الإنتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر، الفكر البرلماني، (العدد التاسع)، جويلية 2005، ص 48.

جاء تعديل المادة 62 فقرة 2 بتفصيل يزيل الإشكال الموجود في النص الأول إذ أن الصيغة (50% + 1) مع حساب الكسر لصالح القائمة الفائزة، يصلح إذا كان عدد المقاعد زوجيا، أما إذا كان فرديا فسيحصل أن تحوز القائمة الفائزة على مقعد زائد عن الإغلبية المطلقة في مثل هذه الحالات، (مثال : بتطبيق الصيغة على عدد 7 مقاعد تحصل القائمة على 5 بدل 4 مقاعد)

أما الفقرة الثالثة من المادة 62 فقد جاءت بتفصيل أكثر يزيل الإشكالات المطروحة في النص السابق، حيث خفضت عتبة التمثيل من 10% إلى 7% وهي نسبة معقولة تعتمد لإقصاء القوائم التي لا تحوزها، كما حددت أسلوب توزيع المقاعد المتبقية وهو تطبيق الباقي الأقوى، و أدرجت القائمة الفائزة في حساب البواقي بوضوح، كما حددت كيفية التعامل مع إحتمال عدم حصول القوائم المتبقية على عتبة التمثيل، حيث توزع المقاعد حسب النسب المحصل عليها من القوائم مهما كانت مع إعطاء الأفضلية للقائمة الحائزة على أعلى نسبة، أضاف المشرع المادة 62 مكرر 1، محددا معيار الفصل بين القوائم الحائزة على أعلى نسبة من الأصوات، والقوائم التي لها الحق في إقتسام المقاعد المتبقية، في حالة تعادل الأصوات وهو معيار أقل معدل سن للمترشحين الأصليين في القائمة.

كما أن أهم ما جاء به قانون 89-13 من جديد هو فتح المجال أمام الترشح الحر، إذ يمكن للقوائم التي لم تحض برعاية جمعية سياسية أن تقدم ترشيحها، دعما بتوقيعات 10% على الأقل من ناخبي الدائرة الانتخابية محصورا بين 50 ناخب و 500 ناخب.

وبالرغم من أنه أتاح للنائب إختيار أوسع مما كان في عهد الأحادية الحزبية[1]، إلا أن نظام القائمةالمغلقة[2]، لايعطي الحرية للناخب في إختيار مرشحيه، فهو يختار القائمة كلها أو يرفضها كلها، ولا يغير في ترتيبها المرتبين في صدراة القوائم، لكن نظام القوائم الحرة يقلل نوعا من حدة هذا العيب لأنه يتيح للترشح لذوي الشعبية خارج نطاق الأحزاب[3].

- النظام الإنتخابي في ظل التعددية.

كرس دستور 1989 التعددية السياسية، وفتح قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي[4]، وترك المجال واسعا لتأسيس التشكيلات الحزبية ،وتم التحضير للإنتخابات المحلية التي كانت على الأبواب.

[1] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

[2] المادة 62 مكرر2 تنص" يجب أن يتم توزيع المقاعد على مرشحي القائمة حسب ترتيب المرشحيين المذكورين فيها "

[3] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 17.

[4] المادة 40 فقرة 1 من دستور 1989 " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به "

لم يغير القانون 89-13 من نمط الإقتراع المباشر والعام والسري ولا من مدة العهدة الإنتخابية، غير أنه أحدث تعديلا جوهريا في أسلوب الإنتخابات، حيث تبنى نظام التمثيل النسبي مع أفضلية الأغلبية في دور واحد[1]، رغبة في تمثيل التيارات السياسية حسب حجمها في المجتمع[2].

-صيغت المادة 62 من القانون 89-13 كما يلي " يترتب على هذا النمط من الإقتراع توزيع المقاعد كالآتي:

-إذا تحصلت القائمة المطلقة للأصوات المعبر عنها، فإنها تحوز جميع المقاعد.

في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، فإن الاقائمة الحائزة على الأغلبية البسيطة تحصل على (50+ 1) من المقاعد، وتحسب الكسر لصالح هذه القائمة كمقعد كامل.

-توزيع بقية المقاعد على جميع القوائم المحصلة على أكثر من 10% من الأصوات المعبر عنها وذلك على أساس النسب المئوية للأصوات المحصل عليها، وحسب ترتيب تنازلي وتحسب الكسر كمقعد كامل[3].

إختار المشرع الجزائري نظاما إنتخابيا قائما على مبدأ الأغلبية في دور واحد، في إنتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، وهذا طبيعي بالنظر إلى وجود حزب واحد في البلاد له الصلاحية الحصرية في إختيار قوائم مرشحيه.

لم يأتي القانون رقم 80-08 المتضمن الإنتخابات الجديد ما عدا بعض التعديلات والتفصيلات اليسرة، فقد أبقى على أسلوب الإنتخابات كما جاء به القانون البلدي.

02: النظام الإنتخابي على مستوى الولائي.

بعد الاستقلال مباشرة مرت المحافظات 15 بازمة حادة حيث تم إنشاء "لجنة التدخل الإقتصادي" والإجتماعي بموجب الأمر رقم 62- 16، ثم عوضت " بمجلس التنمية الإقتصادية والإجتماعية " بموجب الأمر 67 – 222، لم تشذ هذه الهيئات عن الهيئات البلدية السابقة الذكر، إذا كانت معينة[4]، وإستشارية.

---

[1] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 14.

[2] إدريس بوبكر، مرجع سابق ، ص 44.

[3] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 15.

[4] بالنسبة للجنة التدخل الإقتصادي والإجتماعي كانت تتكون من بعض المواطنين والتقنيين العموميين وممثلين عن القطاع الخاص يعينهم المحافظ، أما مجلس التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيتكون من رؤساء المجالس الشعبية.

في إطار مواصلة البناء المؤسساتي للدولة، لم يتأخر إصدار قانون الولاية رقم 69 – 38 مستحدثا " المجلس الشعبي الولائي " جهاز المداولة في الولاية الذي ينتخب بنفس النظام الإنتخابي للمجلس الشعبي البلدي، حيث ينتخب بالإقتراع العام المباشر السري لمدة خمس سنوات من قوائم يرشحها الحزب وفق نفس الشروط والمواصفات.

كما يعين المجلس رئيسا وأربعة نواب بالأغلبية المطلقة بالإقتراع وفقا للمادة 32 من قانون الولاية، وقد كرس قانون الإنتخابات 80-08 نفس النظام الانتخابي الخاص بالمجلس الشعبي الولائي دون تغيير[1]. وفي نفس السياق نصت المادة 76 على " توزع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى."

لاتؤخذ في الحسبان عند توزيع المقاعد، المقاعد القوائم التي تحصل على نسبة 07% على الأقل من الأصوات المعبر عنها[2].

شدد التعديل المدرج على قانون الإنتخابات بموجب القانون العضوي 07-08[3]، من شروط رعاية الأحزاب السياسية للقوائم الإنتخابية حيث أخضعها في بعض الحالات لنفس الشروط التي تحكم القوائم

الحرة، إذ عليها تدعيم الترشح بتوقيعات 03% من ناخبي الدائرة الإنتخابية، موزعة على أكثر من نصف البلديات بنفس النسبة على الأقل إذا كانت الدائرة الإنتخابية هي الولاية.

بإستثناء الحزب المتحصل على 04% من الأصوات المعبر عنها في أحد الإنتخابات التشريعية الثلاثة الأخيرة، موزعة على أكثر من نصف الولايات كحد أدنى من الأصوات، يقدر بألفين في كل ولاية، أو الحزب الذي يتوفر على 600 منتخب في المجالس الشعبية موزعين على أكثر من نصف الولايات مع حد أدنى مقدر بعشرين منتخب في كل ولاية.

طبق نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة في الإنتخابات المحلية الثلاث الأخيرة 23 أكتوبر 1997، 10 أكتوبر 2002، 29 نوفمبر 2007، ومن أهم السلبيات التي أظهرها:

---

[1] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 13.

[2] أحمد سي يوسف، المرجع نفسه، ص 19.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 07-08، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات.

-صعوبة فوز حزب بأغلبية المقاعد في المجالس، مما يؤدي إلى التحالفات لتكون أغلبية تحقق تسيير المجلس، وهذا الأمر ليس متاحا في كل المجالس إذ كثيرا ما أدى إلى إسناد في المجالس الشعبية البلدية، لفترات طويلة بسبب الفسيفساء المشكلة جراء تمثيل عدة أحزاب وقوائم في المجلس.

- عدم حسم القانون في مسألة إختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي، وترك للقائمة الفائزة بحكم المادة 48 من قانون البلدية، خلق في العديد من المرات نشوب نزاعات بين أعضاء القائمة الفائزة أدى إلى عدم الإلتزام، وحتى ممارسة المعارضة والإسهام في خلق إنسدادات في المجلس وتحالفات غير منطقية بين أعضاء من القائمة الفائزة وأعضاء من قوائم أخرى معارضة، وقد كان بإمكان المشرع حسم هذا الأمر إما تعيين متصدر القائمة الفائزة بشكل آلي، لحصر النزاع في ترتيب القائمة قبل الترشيحات داخل الأحزاب، إما بإنتخاب الرئيس داخل المجلس كما هو الحال بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي،

- يؤدي نظام القائمة المغلقة بالأحزاب السياسية إلى ترتيب المرشحين في القائمة، وتفضيل الأول فيها.

ويترتب عن هذا في أغلب الأحيان الأخذ بعين الإعتبار الجانب العائلي والعروشي والقبلي قبل الكفاءة، خاصة في الدوائر الإنتخابية الصغيرة، كما تغلق الباب أمام الناخبيين في إختيار ترتيب المرشحين، عكس ماهو معمول به في نظام القوائم المفتوحة، التي تعطي فرصة أكبر للناخب في إختيار ترتيب المترشحين مهما كان ترتيبهم داخل القائمة.

- عدم فصل المشرع في بعض الحالات المحتملة التي تنجر عن نتائج الإنتخابات، كتعادل القوائم الفائزة في إنتخابات المجالس الشعبية البلدية بنفس عدد المقاعد، والتي فصل فيها بتعليمة لوزير الداخلية والجماعات المحلية[1]، بالحسم لصالح المترشح الأكبر سنا، من بين الفائزين بمقاعد في القوائم المتعادلة، ثم تم التراجع عن هذا الخيار في الإنتخابات الأخيرة سنة 2007، بالحسم للقائمة المتحصلة على أكبر عدد من الأصوات، وهذا مافسر على أنه تفضيل لحزب جبهة التحرير الوطني، لأن التعليمة وجهت بعد ظهور النتائج وكان من الممكن حسم هذا الأمر في التعديلين اللذين مسا قانون الإنتخابات 97-07 بموجب القانون العضوي رقم 04-01 أو القانون العضوي 07-08.

- عدم الفصل في حالة تساوي الأصوات بين القوائم المتبقية المستحقة لنيل مقعد بتطبيق الباقي الأقوى.

[1] أحمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 20.

- عدم الفصل في إحتمال عدم حصول أي قائمة على 7% من الأصوات خاصة في ظل مشاركة قوائم كثيرة في الإنتخابات تجاوزت العشرين في بلدية واحدة، عكس القانون 89-13 المعدل الذي أخذ هذا الإحتمال بعين الإعتبار[1].

مرت الإنتخابات المحلية في الجزائر بمرحلتين، مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية الحزبية

ثانيا : الإنتخابات المحلية أثناء الحزب الواحد

تميزت هذه الفترة بغياب تام للمشاركة الانتخابية فقد سيطر حزب جبهة التحرير الوطني على مجمل الحياة السياسية، وقد نظمت اول انتخابات بلدية في 1967 اما بالنسبة للانتخابات الولائية فقد نظمت بعدها بسنتين 1969.

ثالثا: الإنتخابات المحلية أثناء التعددية الحزبية.

بعد تبني التعددية السياسية في دستور 29 فيفيري 1989، لتجسيد تمثيل التيارات السياسية في المجتمع، أخذ بنظام يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي بموجب قانون الإنتخابات رقم 90-09، المعدل والمتمم للقانون 89-13[2]، وتماشيا مع مسار الدمقراطية الذي أريد منه التدرج في الإصلاح الهيكلي تقرر إجراء إنتخابات محلية في 12 جوان 1990، كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددية تمثيلية، وبدا واضحا أن هذه الإنتخابات كانت فرصة مناسبة للأحزاب السياسية لقياس صدى الديمقراطية، لذى تبنيه الدولة بداية من أحداث أكتوبر 1988[3]،فقد مثلت الإنتخابات المحلية 1990، أول إنتخابات تعددية عرفتها البلاد منذ الإستقلال، فقد وجد الناخب الجزائري نفسه أول مرة أمام الصندوق الإقتراع ليختار من يشاء بكل حرية، وشفافية من يمثله في المجالس البلدية والمجالس الولائية[4].

ودخلت هذه الأحزاب السياسية هذه المنافسة الإنتخابية، حيث قدرت الأحزاب المشاركة فيها 11 حزب، من بين 25 حزبا معتمدا، إضافة إلى المرشحين الأحرار أو المستقلين، بغرض التنافس على 1541 مجلس بلدي، و48 مجلس ولائي، وللإشارة فقد رفضت جبهة القوى الإشتراك والحركة من

---

[1] أحمد سي يوسف، مرجع السابق، ص 21.

[2] أحمد بنيني، أثر النظام الإنتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة المفكر، العدد الثامن، (جامعة باتنة، الجزائر، د.ذ.س)، ص 287.

[3] خالد توازي، مرجع سابق، ص 112.

[4] خالد توازي، نفس المرجع، ص 113.

أجل الديمقراطية في الجزائر، دخول هذه الإنتخابات بحجة إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية أولا[1].

وقد حاولت تلك الأحزاب السايسية إثبات حجم إنتشارهاوإمتدادها لتغطية كل الوطن، لكن الترشيحات وإختيارات المواطنين سوف تبين حجمها، ويمكن الإعتماد عليها لقياس أو وزن الأحزاب وتقسيمها[2]، وقد أصرت السلطة على إجراء الإنتخابات المحلية في موعدها، وجرت في ظروف عادية وفي جو سياسي، وإتسمت بالهدوء والإسقرار مع بعض التجاوزات التي مارسها البعض أثناء التصويت أو التصويت بالنيابة[3]. وتقدم لها مايقارب 136 ألف مرشح منهم 120ألف إطار في مجالس البلدية، 16 ألف في إطار المجالس الولائية، وقد بلغ عدد المسجلين حوالي 12.841.769 ناخبا شارك منهم حوالي 7 مليون، وقد أسفرت النتائج على مايلي[4]،

جدول رقم : 04 يبين نسبة المشاركة في محليات 12- 06- 1990.

	الناخبون	الأصوات المعبر عنها	الممتنعون
المجالس البلدية	%56.15	%62.18	%34.85
المجالس الولائية	%64.16	%61.82	%35.84

المصدر: يومية الشعب، العدد 5281، بتاريخ 17 -06- 1990

مايلاحظ من الجدول أن نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية كانت متوسطة بنسبة 65.15% في المجالس البلدية و 64.16% في المجالس الولائية.

إلا ان نسبة الامتناع عالية جدا حيث قدرت بحوال 35% من الناخبين وساد إعتقاد خاطئ مفاده ان نداء المقاطهة الذي وجهه كل من جبهة القوى الإشتراكية، والحركة من اجل الديموقراطية كان وراء ذلك[5].

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 114.

[2] حسين مرزود، مرجع سابق، ص 154.

[3] Aded Charef,Algérie le grand dérapage , (paris édition de l'aube, 1994) ,p 17.

[4] محمد بوضاف مرجع سابق،ص 138.

[5] عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 11.

أما نتائج الإنتخابات المحلية ل 12-06-1990 فقد أعطت نتائجها بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية والجدول يوضح نتائج الإنتخابات المحلية[1].

جدول: 05 يوضح نتائج الإنتخابات المحلية 12 -06- 1990

الأحزاب	نسبة الفوز	عدد المجالس البلدية المتحصل عليها	عدد المجالس الولائية المتحصل عليها
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	%54.25	855	32
جبهة التحرير الوطني	%28.13	488	14
قوائم حرة	%11.66	106	1
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	%2.08	87	1
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	%1.64	2	00
الحزب الإجتماعي الديمقراطي	%1.05	2	00
حزب التجديد الجزائري	%0.82	2	00
حزب الطليعة الإشتراكية	%0.30	00	/
حزب الإجتماعيالليبرالي	/	/	/
الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	/	/	/
حزب الوحدة العربية من أجل الإسلام والديمقراطية	/	/	/
الحركة الشعبية للوحدة والعمل	/	/	/

المصدر: المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصاد والسياسة مرجع سابق ص 10.

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 138.

وما يلاحظ من الجدول أنه المفاجأة الكبرى هوفوز الجبهة الإسلايمة للإنقاذ بالأغلبية وفي معض جهات الوطن، وبنسبة فوز قدرت 54.25%، اما جبهت التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الإستقلال عرف سقوط حرا بالرغم من كل الوسائل التي وضعت له، ولم يتحصل سوى على نسبة 28.13% وتلته قوائم الأحرار التي كانت نسبتها 11.66%، أما بقية الأحزاب كانت نتائجها غير مرضية وضعيفة جدا، وأحزاي أخرى لم تتحصل على أي من الأصوات، وكانت نتائجها هزيلة جدا. أما ثاني إنتخابات في مرحلة التعددية كانت الإنتخابات المحلية 23 اكتوبر 1997، فقد تنفاس فيها 38 حزبا سياسيا إلى جانب المرشحين الأحرار، والأراقم التالية تبين العملية الإنتخابية[1].

- عدد الأحزاب المشاركة هو 38 حزبا سياسيا إلى جانب الأحرار
- عدد المسجلين 15.809.341 مليون ناخب.
- عدد المجالس الولائي 48 وعدد مقاعدها 1880.

وكانت نتائج الإنتخابات تحصل حزب التجمع الديمقراطي على أغلبية المقاعد ب 55.18% على مستوى البلديات 52.449%، على مستوى الولايات، ويأتي بعده حزب جبهة التحرير الوطني ب 21.82% على مستوى البلديات، 19.48%، ثم تأتي حركة مجتمع السلم ب 6.78% على مستوى البلديات، 13.83% على مستوى الولايات، ثم جبهة القوى الإشتراكية 4.91% على مستوى البلديات، 2.92% على مستوى الولايات، ثم تاتي بعد ذلك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ويليها حركة النهضة، إلى غير ذلك من الأحزاب التي حصلت على نسبة ضئيلة[2]. والجدول التالي يبين تلك النتائج

[1] حسين مرزود، مرجع سابق، ص 249.

[2] أحمد سويقات، التجربة الحزبية الجزائر 1962 –2004، مجلة الباحث، العدد 04، (جامعة ورقلة، الجزائر، 2006)، ص 127.

جدول: 06 يبين نتائج الإنتخابات المحلية في 23 أكتوبر 1997.

الأحزاب	المقاعد البلدية	النسبة	المقاعد الولائية	النسبة
التجمع الوطني الديمقراطي	7242	%55.18	986	%52.5
جبهة التحرير الوطني	2864	%21.82	373	%19.48
حركة مجتمع السلم	890	%6.78	260	%13.83
جبهة القوى الإشتراكية	645	%4.91	55	%2.92
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	444	%3.38	50	%2.66
حركة النهضة	290	%2.21	128	%6.80
أحزاب أخرى	239	%1.82	/	/
المستقلون	508	%3.87	17	%0.90
المجموع	13.123	%100	1880	%100

المصدر: العياشي، مرجع سابق، ص 13.

وقد عرفت الإنتخابات المحلية 1997 مشاركة واسعة للأحزاب غير أنها تعرضت لعمليات تزوير واسعة من الإدارة لصالح حزب السلطة " تجمع الوطني الديمقراطي "، الشيء الذي أدى إلى موجة عارمة من الإحتجاج مقبل الأحزاب السياسية الأخرى التي أخذت صيغة المظاهرات والمسيرات، والتي لم تترددالسلطة في قمعها، رغم أن نواب من أحزاب المعارضة كان على رأس تلك المظاهرات.

ولقد بلغ الأمر إلى حد المطالبة المجلس الوطني (البرلمان) بتكوين لجنة في التحقيق في عملية تزوير الإنتخابات، وهو ماوقع فعلا حيث قامت اللجنة المكونة من نواب البرلمان بالتحقيق وأعدت تقريرا مفصلا يؤكد وقوع التزوير على نطاق واسع، محددة حالات التزوير والجهات المتورطة فيها[1].

[1] عنصر العياشي، التعددية السياسية في الجزائر، متحصل عليه: faculty.qu.edu.qu/…/politcal/20pluralisme/20in 20%

أما الإنتخابات المحلية التي جرت في 10 أكتوبر 2002، فتعد ثالث إنتخابات محلية في المرحلة التعددية الحزبية إلى يومنا هذا، ولقد تقدم للمشاركة فيها 25 حزبا و 488 قائمة حرة في البلديات، و 27 قائمة حرة في المجالس الشعبية الولائية[1]، وقد تقدم 17 مليون ناخب إلى صناديق الإقتراعللإنتخاب ممثليهم في 48 ولاية ب 1960 من عدد المجالس الولائية و 13981 عدد المجالس البلدية في مجموع عدد البلديات 1541[2].

أما بالنسبة لنسبة المشاركة الوطنية فقد بلغت 50.11% ماعدا منطقة القبائل التي شهدت أعمال عنف أوقفت العملية فيها في بعض البلديات والمكاتب.

وقد كان عدد الأصوات المعبر عنها في إنتخابات 2002، هي 7.233.234 وعدد الأوراق الملغاة 567.529 ورقة[3].

والجدول التالي يوضح الأحزاب الفائزة ونتائج الغنتخابات المحلية 10 أكتوبر 2002[4].

جدول: 07 يبين نتائج الإنتخابات المحلية 10أكتوبر 2002.

الأحزاب	عدد المقاعد	عدد البلديات	عدد المقاعد الولائية	عدد المجالس الولائية
جبهة التحرير الوطني	4878	730	798	44
التجمع الوطني الديمقراطي	2827	272	366	1
حركة الإصلاح الوطني	1273	68	374	1
حركة مجتمع السلم	989	45	184	00
جبهة القوى الإشتراكية	684	65	83	2
الجبهة الوطنية الجزائرية	532	26	12	00

المصدر: حسين مرزوج، نفس المرجع، 289.

[1] حسين مرزود، مرجع سابق، ص 288.

[2] دون ذكر الناشر، آلية الإنتخابات في الجزائر، (تاريخ النشر 2012/03/10)، متحصل عليها ، www.startimes.com/s.aspx?t-303272.

[3] دون ذكر الناشر، الإنتخابات المحلية، متحصل عليها، www.wadsouf.com/mode/177.

[4] حسين مرزود، مرجع سابق، ص 289.

ومن الجدول يتضح إستمرار فوز جبهة التحرير، ويليها التجمع الوطني الديمقراطي، وإحتلال حركة الإصلاح الوطني المرتبة الثالثة، وتراجع حركة حمس إلى المرتبة الربعة، وإحتلال الجبهة القوى الإشتراكية المرتبة الخامسة، وتأتي الجبهة الوطنية الجزائرية في المرتبة السادسة، أما بقية الأحزاب فكانت نتائجها هزيلة جدا.

أما المجالس التي منع فيها إجراء الإنتخابات، في منطقة القبائل حلت فيما بعد من طرف رئيس الجمهورية، بقرار رئاسي في جويلية 2005، وأعاد إجراءها في 24 نوفمبر 2005، بعد الإتفاق مع حركت العروش في جانفي 2005، حول 52 بلدية من أصل 129 بلدية في منطقة القبائل[1].

أما الإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007 فتعد رابع إنتخابات محلية في تاريخ التعددية السياسية في الجزائر، فقد أجريت الإنتخابات المحلية التي شارك فيها 24 حزبا سياسيا، وذلك للإخطيار أعضاء المجالس البلدية في 1541 بلدية، والتي بلغ عدد المقاعد ب 13983 و 1733 مقعد في المجالس الولائية[2]. في 48 ولاية، والتي أفرزت عن:

نسبة مشاركة ضعيفة فقدبلغ عدد المصوتين 8.123.425، من أصل عدد المسجلين الذي بلغ 18.446.627 مسجل، أي مايعادل نسبة 44.09%.[3]

حيث لوحظ بحضور متواضع للمرأة، وذلك نتيجة للخصوصيات التاريخ الإجتماعي السياسي والثقافي الجزائري، ذات العلاقة الأكيدة بالظاهرة الإستعمارية وما ميزها من طول وطابع إستطاني[4]، والجدول الآتي يبين نتائج اللإنتخابات المحلية[5].

---

[1] حسين مرزود، مرجع سابق، ص 290.

[2] دون ذكر الناشر، نتائج الإنتخابات المحلية الجزائرية، (تاريخ النشر 20 جانفي 2017) متحصل عليه:%20 www.faculty.qu.edu.qu/.../politcal/20pluralisme/20in

[3] حسين مرزود، مرجع سابق، ص 299.

[4] عبد الناصر جابي، الإنتخابات التشريعية إنتخابات إستقرار..أم ركود، (تاريخ النشر 2017/05/08) متخصل عليها: www.arabenewal.org/articles/5889/1/cacaerece..

[5] دون ذكر الناشر، الجزائر تعلن نتائج الإنتخابات المحلية، (2017/05/01) متحصل عليها:www.arabic.xinhuanet.com/arabic/cotent-535317.htm

جدول رقم: 08 يبين نتائج الإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007 لأهم الأحزاب.

الحزب	عدد المقاعد البلدية	النسبة المئوية	عدد المقاعد الولائية	النسبة المئوية
جبهة التحرير الوطني	4201	%30.05	630	%32.14
التجمع الوطني الدمقراطي	1578	%24.50	479	%21.89
حركة حمس	1495	%10.69	294	%15
حزب العمال	958	%6.85	179	%9.13
التجمع الوطني من أجل الثقافة والديموقراطية	605	%4.33	53	%2.70
جبهة القوى الإشتراكية	566	%4.05	54	%2.67
الأحرار (التحالفات)	542	%3.88	4	%0.20
حركة النهضة	219	%1.57	15	%0.77
حركة الإصلاح الوطني	207	%1.48	20	%1.02

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال موقع:

www.arabic.xinhuanet.com/arabic2007/12/1cotent-535317.htm.

من خلال الجدول يتضح فوز جبهة التحرير الوطني بأغلبية النسبية، ويليها التجمع الوطني والجبهة الجزائرية في المرتبة الثالثة، وبعدها حركة حمس، أما باقي الأحزاب فقد تحصلت على نسب ضئيلة مقارنة مع الأحزاب الأخرى.

وتعد إنتخابات 29 نوفمبر ، أخر إنتخابات محلية في تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا، ولقد بلغ عدد المرشحين فيها 185 ألف مرشح، من بين هذا العدد الكبير للمرشحين واحد وثلاثون ألف (31.000) مرشحة و 28% من المرشحين في هذه الإنتخابات تقل أعمارهم عن 30 سنة[1].

وقد بلغ عدد المسجلين في هذا الإقتراع المزدوج ب 21.445.621 مسجل، فبالنسبة لإنتخابات المجالس الشعبية البلدية فعدد المقاعد فيها 24.891 مقعد، وقد بلغت القوائم المودعة من طرف الأحزاب هو 8320، والقوائم المودعة من طرف المترشحين الأحرار هو 179 قائمة.

أما فيما يخص إنتخابات المجالس الشعبية الولائية فعدد المقاعد فيها هو 2004 مقعد، والقوائم المودعة من طرف الأحزاب هو 595، والقوائم المودعة من طرف المترشحين الأحرار هو 9 قوائم، وقد حددت نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية ب 44.27% أما في المجالس الشعبية الولائية ب 42.84%.[2]

ومنه ما نرى أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة، وذلك يرجع إلى الحملة الإنتخابية التي وصفها الكثير من المحللين السياسين، والمتابعين للوضع الجزائري أنها أضعف حملة إنتخابية في مرحلة التعددية الحزبية، والتي أرجعها البعض إلى الضعف، و إفلات الخطاب السياسي، وكذا المشاركة الإجتماعية التي نجد في مقدمتها أزمة البطالة والسكن، التي صار يعاني منها الشعب الجزائري وخاصة الشباب[3].

فيما يلي قراءة في نتائج الإنتخابات المحلية 2012، حيث نبدأ بالترتيب حسب الأغلبية المطلقة في البلديات:

- جبهة التحرير الوطني: بـ 159 بلدية
- التجمع الوطني الدمقراطي: بـ 132 بلدية
- قائمةالأحرار: بـ 17 بلدية

[1] دون ذكر الناشر، الجزائر 185 ألف مرشح في الإنتخابات المحلية، صحيفة الشروق، 2012، متحصل عليه: ace project.org/regions-en/countries-and-territoires/dz/neus6276444.

[2] دون ذكر الناشر، النتائج الكاملة للإنتخابات المحلية 2012، (تاريخ النشر 30 نوفمبر2012)، متحصل عليه من: www.rihanate.com.

[3] دون ذكر الناشر، نتائج الإنتخابات المحلية البلدية والولائية الجزائرية المحلية 2012، متحصل عليها: www.dz-modern.com/2012/11/results/slection-algeria-2012.html.

- التجمع الوطني من أجل الثقافة والديموقراطية: بـ 13 بلدية
- الحركة الشعبية الجزائرية: بـ 12 بلدية
- جبهة القوى الإشتراكية: بـ 11 بلدية
- حركة مجتمع السلم والتكتل الأخضر: بـ 10 بلديات
- الجبهة الوطنية الجزائري: بـ 9 بلديات
- حزب الفجر الجديد: بـ 6 بلديات

أما فيما يخص نتائج المجالس الشعبية الولائية فقد كانت نتائجها كالأتي:

- جبهة التحرير الوطني: بـ 685 مقعد
- التجمع الوطني الديمقراطي: بـ 487 مقعد
- حركة التكتل الأخضر وحركة حمس: بـ 130 مقعد
- الحركة الشعبية الجزائرية: بـ 103 مقعد
- جبهة القوى الإشتراكية: بـ 91 مقعد
- حركة مجتمع السلم والأحرار كلاهما: بـ 76 مقعد
- حزب العمال : ب 72 مقعد
- الجبهة الوطنية الجزائرية: بـ 64 مقعد
- تكتل الجزائر الخضراء: بـ 54 مقعد
- جبهة المستقبل: بـ 38 مقعد[1].

[1] دون ذكر الناشر، قراءة في النتائج الرسمية للإنتخابات المحلية 2012، متحصل عليه: www.hmsalgeria.net/portal/archives/mahalait2012/3226.html.

المبحث الثاني: تحليل الإستمارة

بعد أن تناولت الدراسة في الفصول السابقة إلى مختلف جوانب الثقافة السياسية، وكذا معرفة أهمية الإنتخابات المحلية وتعرضنا إلى محددات الثقافة السياسية في الجزائر، وتأثيرها على الإنتخابات المحلية، إستكمالا للدراسة النظرية حاولنا إسقاط محددات الثقافة السياسية على عينة الدراسة.

المطلب الأول: منهج البحث وأدوات جمع البيانات

للقيام بأي دراسة علمية للوصول إلى حقيقة أو البرهنة على حقيقة، وجب إتباع منهج واضح يساعد على دراسة الشكلة وتشخيصها من خلال تتبع مجموعة من القواعد الخاصة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق حول الظاهرة موضوع الدراسة.

أولا: منهج البحث

1- تعريف منهج البحث:

المنهج يعني الطريقة التي يتبعها الباحث في الدراسة، لإكتشاف الحقيقة وللإجابة عن الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث[1].

كما يعني فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة إما من أجل البرهنة عليها للأخرين حين نكون بها عارفين[2].

ومن أجل البرهنة على فرضيات بحثنا وإثباتها ميدانيا إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، المناسب لموضوع بحثنا ذلك أن طبيعة البحث هي التي تفرض على الباحث نوع المنهج المتبع، وتهدف الدراسة إلى معرفة دور الثقافة في الإنتخابات المحلية في الجزائر، ولهذا إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة ظاهرة لها خصائصها وأبعادها في إطار معين، ويقوم بتحليلها إستنادا للبيانات المجمعة حولها ثم محاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتقييم[3].

---

[1] محمد شفيق، البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1991، ص 30.

[2] عمار بخوش، محمد الذنيبات، منهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1999، ص 99.

[3] عثمان حسن عثمان، المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية، باتنة: منشورات الشهاب، 1998، ص 24.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

لجمع المادة العلمية تمت الإستعانةبالإستمارة والمقابلة والملاحظة، بغية معرفة تأثير الثقافة السياسية في الإنتخابات المحلية، لقد فرضت طبيعة الموضوع إستخدام وسائل متعددة، رغم ذلك فإن الوسيلة التي استخدمت في التحليل هي الإستشارة، أما المقابلة والملاحظة فكانتا مكملتان لهما وللتحقق من صدق المتحصل عليها.

1- الإستمارة

تعرف الإستمارة بأنها " نموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من اجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الإستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل عن طريق البريد[1]. وكانت الأسئلة المطروحة في الإستمارة تهدف إلى:

- معرفة تأثير العوامل الذاتية على الإنتخابات المحلية على أفراد عينة الدراسة.

وكانت الإستمارة تشتمل على ثلاثة محاور:

* محور البيانات الشخصية.

* محور العوامل البيئية.

* محور العوامل الذاتية.

وقد تضمن كل محور مجموعة من البنود.

2- الملاحظة:

تم كذلك الإستعانة بالملاحظة في الدراسة،كأداه لجمع المعلومات لما لها من دور مكمل للإستمارة والمقابلة.

ثانيا: مجتمع الدراسة:

1- مجتمع الدراسة:

هو مجموعة من العناصر أو الأفراد، الذين ينصب عليهم الإهتمام في دراسة معينة، وبمعنى آخر هو جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة البحث، ويصعب دائما الوصول إلى جميع مفردات مجتمع الدراسة، ولهذا إستعانت الدراسة بعينة منه.

[1] رشيد زرواني، تدريبات على منهجية البحث في العلوم الإجتماعية، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 123.

2- **تعريف العينة**:

العينة وهي مجموعة جزئية من المجتمع، ويكون حجم العينة هو عدد مفرداتها، وعادة تجرى الدراسة على العينة ، ولقد تم الإستعانة في الدراسة على العينة العشوائية البسيطة.

3- تعريف العينة العشوائية البسيطة:

تتصف العينة العشوائية البسيطة بأنها مجموعة جزئية من المجتمع الأصلي، وبحجم معين لها نفس الفرصة (الإحتمال) لتختار كعينة في ذلك المجتمع، وقد تكونت عينة هذا البحث من 31 مفرد التي قمنا بإجراء مقابلة أيضا مع 5 أفرادها[1].

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

تم الإستعانة في عرض وتحليل نتائج الإستمارة ببرنامج الإحصاء السكاني SPSS، حيث تقوم أولا بتفريغ المعلومات والبيانات النوعية وتحويلها من الصيغة الكمية، من خلال هذا البرنامج، ثم تبويب البيانات في الجداول ثم تحليل وتفسير البيانات المبوبة.

أولا: تحليل البيانات الشخصية

تتمثل البيانات التي سنقوم بتحويلها في: الجنس، السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الحالة الإجتماعية، حيث

1- الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	15	48.4
أنثى	16	51.6

الجدول رقم: 09: عدد المواطنين على حسب الجنس

من خلال الجدول رقم01- نلاحظ أن عدد المواطنين الإناث أكبر من عدد المواطنين الذكور، حيث أن عدد الإناث هو 16 أي يمثلون نسبة 51.6% من المواطنين بينما عدد الذكور هو 15 بنسبة مئوية 48.4%

[1] نافذ محمد بركات، التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS، [د.ب.ن]، [د.د.ن]، 2007،ص ص 3، 5.

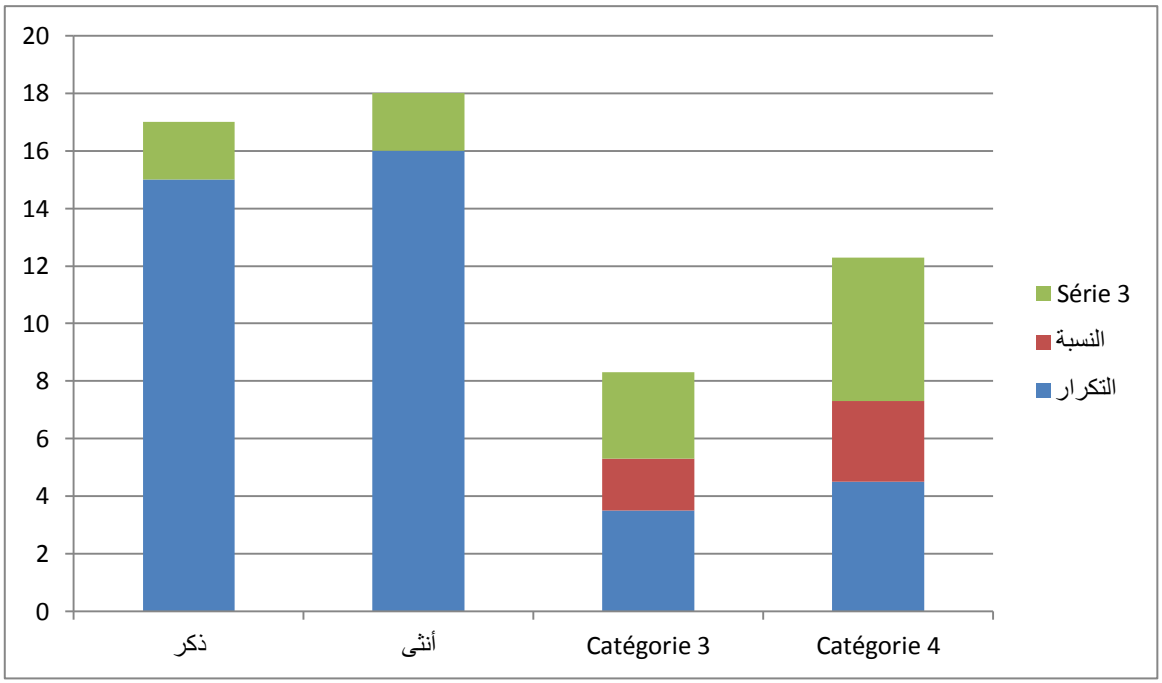

الشكل 01- توزيع المواطنين على حسب الجنس

2- السن:

الجدول رقم 10: يوضح توزيع المواطنين حسب السن

السن	التكرار	النسبة
25 -19	0	%0
35 -25	14	%45.2
35 سنة فما فوق	17	%54.8

نلاحظ من الجدول رقم 02 غياب للفئة من 19 – 25 سنة وذلك بسبب إختلاف إهتمامات هذه الفئة، فمن بين إهتماماتهم التحصيل العلمي، بالإظافة إلى أن هذه الفئة تعاني من البطالة، أما الفئة من 25-35 سنة فقد قدرت بنسبة 45.2% وهذا يدل على إرتفاع معتبر للمشاركة السياسية، أما النسبة المرتفعة فتعود إلى الفئة 35 سنة فما فوق فقدرت النسبة 45.8% وبالنسبة لخصائص هذه الفئة أن المرحلة من عمر المواطنين يكون فيه مستقرا نفسيا وعمليا، إظافة إلى أنه يكون قد بلغ مرحلة النضج السياسي والوعي والرشد والإتزان.

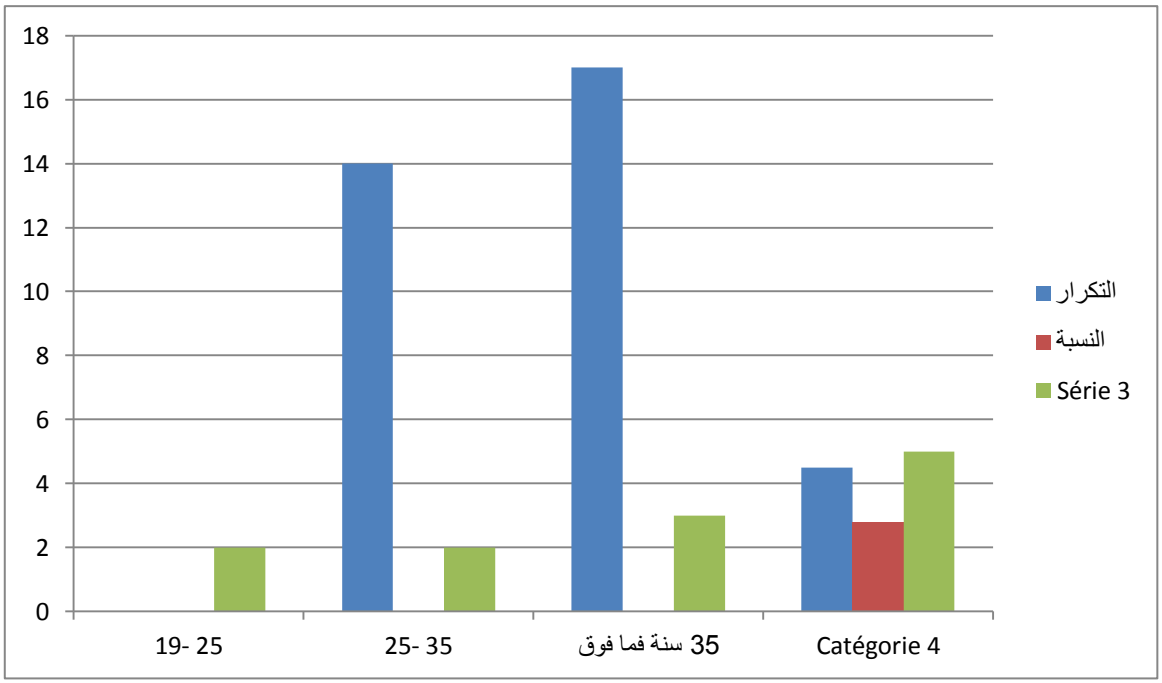

الشكل 02- توزيع المواطنين على حسب السن

ثانيا: الحالة العائلية

الجدول رقم 11: توزيع المواطنين على حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
أعزب	17	%54.8
متزوج	14	%45.8

يتضح من الجدول أن الحالة الإجتماعية لعينة البحث، يمكن تصنيفها إلى فئتين أساسيتانهما، فئة العازبين، والتي تمثل أعلى نسبة 54.8% وتليها المتزوجين بمسبة 45.8%، لنلاحظ أن 54.8% للعازبين، مما يوفر مجالا أكثر للمشاركة في الإنتخابات المحلية، لإن العمل السياسي يحتاج للوقت.

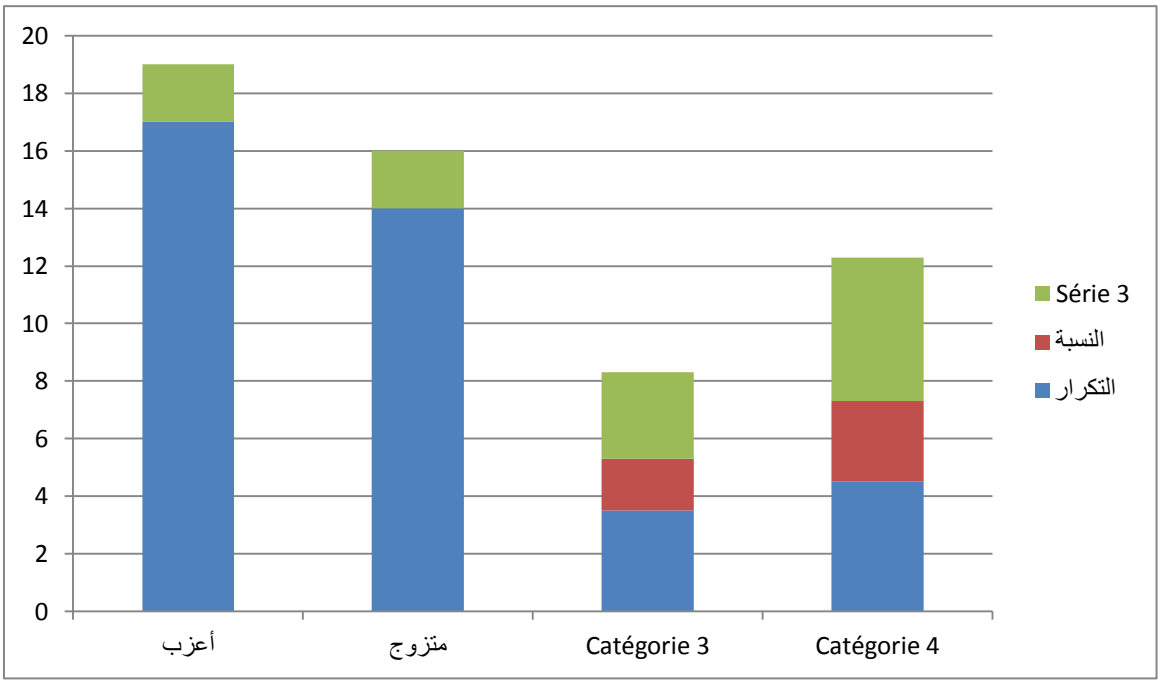

الشكل 03- تزيع المواطنين على حسب الحالة الإجتماعية

4- الحالة الإجتماعية للناخبين

الجدول رقم 12: توزيع الناخبين حسب الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة
حكومي	27	%87.1
بطال	1	%3.2
أعمال حرة	3	%9.7

يبين الجدول إرتفاع نسبة الناخبين الحكوميين بنسبة 87.1% وهذا راجع أولا إلى أن هذه الفئة غالبا ماتكون متعلمة، وبالتالي تتمتع بالوعي السياسي، وثانيا أن هذه الفئة هي المنظمة للعملية الإنتخابية، أي أن هناك ولاء للإدارة الإنتخابية، اما الحالة الإجتماعية للأعمال الحرة فهي بنسبة 9.7%، أما بالنسبة للبطالين فقدرت النسبة ب 3.2% وهذا آخر نسبة.

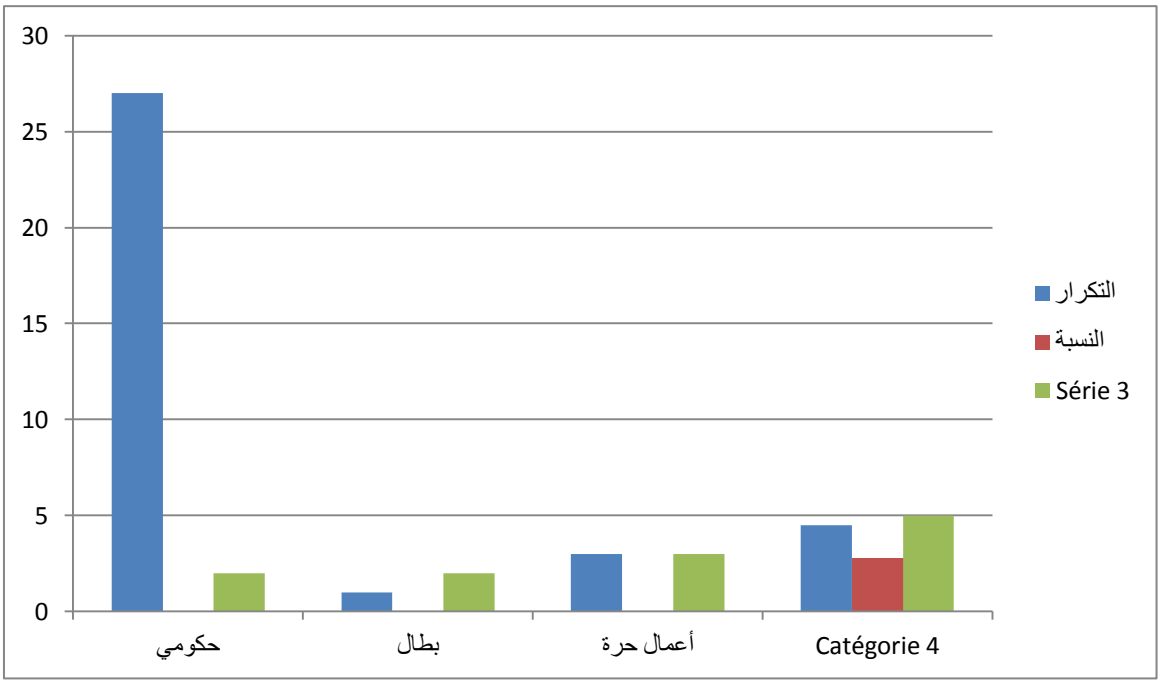

الشكل 04- توزيع المواطنين على حسب الحالة الإجتماعية للناخبين

5- المستوى التعليمي

الجدول رقم: 13 توزيع المواطنين على حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
إبتدائي	01	%31.2
ثانوي	11	%35.5
جامعي	19	%61.3

يبين الجدول إرتفاع المستوى التعليمي بنسة 61.3% للذين يملكون مستوى جامعي، وهذا راجع إلى إرتفاع الوعي السياسي الذي يساهم في إختيار المترشحين الذين يختارونهم أحسن تمثيل، أما الهيئة الناخبة التي تمتلك مستوى ثانوي فيقدر 11 ناخب مستوى إبتدائي يقدر عددهم ب 1 ناخب، بنسبة 3.2% وهو آخر مستوى موجود

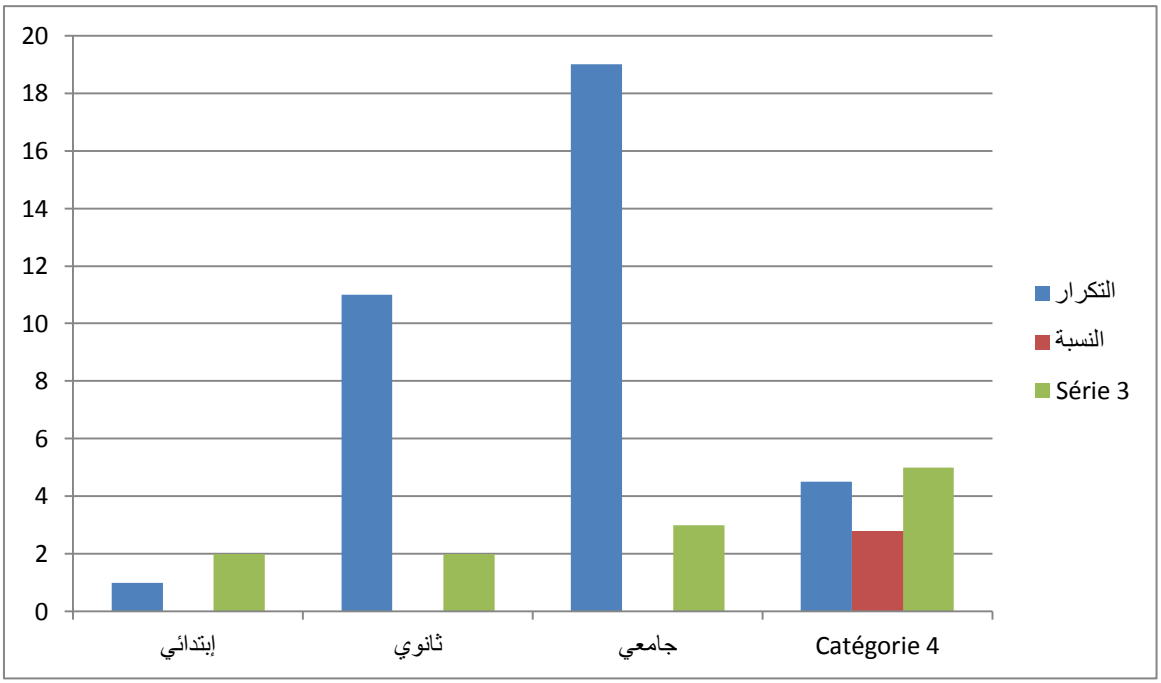

الشكل 5- توزيع المواطنين على حسب المستوى التعليمي

جدول رقم 14: توضيح المقارنة بين المحور01 و 02 من خلال المتوسط الحسابي

- المحور 01: العوامل الذاتية المؤثرة في الثاقفة السياسية.
- المحور 02: العوامل البيئية المؤثرة في الثاقافة السياسية.

المحور	التكرار	المتوسط	الإنحراف
المحور الأول	31	1.38	0.18
المحور الثاني	31	1.28	0.15
المجموع	31		

جدول رقم: 14

يبين الجدول رقم 14: أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني 1.28 أقرب غلى 1 من المحور الأول الذي يقدر المتوسط الحسابي له ب 1.38، ومنه فنستنتج أن المحور الثاني المتمثل في العوامل البيئية هو الذي يؤثر في الثقافة السياسية أكثر من المحور الأول المتمثل في العوامل الذاتية، وبما أن قيمة الإنحراف صغيرة 0.18 للمحور الأول و 0.15 للمحور الثاني، وقريبة من المتوسط الحسابي فهذا يدل على أن إجابات الأفراد ليست مشتتة.

الجدول رقم 15: يبين الفروق بين الذكور والأنثى في المحوريين بالنسبة للجنسين

الجنس		المتوسط	الإنحراف
المحور 01	رجال	1.32	0.18
	نساء	1.44	0.17
المحور 02	رجال	1.20	0.14
	نساء	1.34	0.13

الجدول رقم: 16 يبين مستوى عنصر الدلالة للمحور الأول والثاني

		Sig	MeanDifferance	Sid. EmorDifferance
المحور الأول	الفروق المتساوية الفروق المفترضة	0.064 0.065	-.12 -.12	0.63 0.63
المحور الثاني	الفروق المتساوية الفروق المفترضة	0.010 0.010	-.138 -.138	0.50 0.50

يبين الجول رقم 08 أن مستوى الدلالة sig والمتمثل في 0.010 للمحور الثاني، صغير من 0.05، وبالتالي توجد فروق بين فئة الرجال وفئة النساء حيث نلاحظ من الجدول رقم 07 أن متوسط الحسابي للفئة الرجال في الحور الثاني أقرب من 1 من فئة النساء، وذلك راجع إلى ان المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري قادر على الخوض في المجال السياسي أكثر من المرأة، وبالتالي تكون فئة الذكور أكثر تنشئة من المرأة.

جدول رقم 17: يبين مستوى عنصر الدلالة بالنسبة للسن للمحورين.

		Sumof Squares	df	Mean Squares	f	Sig
المحور الأول	يبين المجموعات	0.065	2	0.03	0.95	0.39
	مع المجموعات	0.96	28	0.03		

المحور الثاني	يبين المجموعات	0.65	2	0.03	1.37	0.27
	مع المجموعات	0.064	28	0.02		

يبين الجدول رقم 17: أن مستوى الدلالة sigبالنسبة للمحورين أكبر من 0.05 وهما بالرتيب التالي: 0.39، 0.27، وبالتالي لاتوجد فروق بالنسبة لتأثير العوامل البئية والذاتية على عامل السن

جدول رقم: 18 يبين الفروق في الحالة العائلية بين المتزوجين والعازبين للمحور الاول والثاني.

الحالة العائلية	المتوسط		الإنحراف
المحور الأول	أعزب	1.37	0.17
المحور الثاني	أعزب	1.31	0.11
	متزوج	1.23	0.18

جدول رقم 19 يبين مستوى عنصر الدلالة بالنسبة للحالة العائلية للمحورين

		Sumof Squares	df	Mean Squares	f	Sig
المحور الأول	يبين المجموعات	1.02	1	0.00	0.00	0.96
	مع المجموعات	1.02	29	0.35		
المحور الثاني	يبين المجموعات	0.01	1	0.01	0.022	0.883
	مع المجموعات	0.7	29	0.025		

يبين الجول رقم 13: أن مستوى الدلالة sig والمتمثل في 0.9 للمحور الأول أي أنها أكبر من 0.05 وبالتالي لاتوجد فروق بين فئة المتزوجين والعازبين، أما مستوى الدلالة sig والمتمثل في 0.8 للمحور الثاني فهو أيضا أكبر من 0.05 وبالتالي لاتوجد فروق بين فئة المتزوجين والعازبين

جدول رقم 20: يبين مستوى عنصر الدلالة بالنسبة للمستوى التعليمي للمحورين

		Sig	MeanDifferance	Sid. EmorDifferance
المحور الأول	الفروق المتساوية المفترضة	0.7	0.01	0.06
	روق المتساوية المفترضة	0.065		
المحور الثاني	الفروق المتساوية المفترضة	0.1	0.08	0.05
	روق المتساوية المفترضة	0.15	0.08	0.05

يبين الجدول رقم 20 أن مستوى الدلالة بالنسبة للمحور الأول المتمثل في العوامل الذاتية sig: 0.06 أما مستوى الدلالة بالنسبة للعوامل البيئية فهو 0.05، وبالتالي لاتوجد فروق بالنسبة لتأثير العوامل الذاتية والبيئية على عامل المستوى التعليمي.

جدول رقم 21: يبين مستوى عنصر الدلالة بالنسبة للحالة الإجتماعية للمحورين

		Sumof Squares	df	Mean Squares	f	Sig
المحور الأول	يبين المجموعتين	1.02	2	0.035	0.5	0.6
	يبين المجموعتين	0.9	28	0.018		

0.4	0.8	0.019 0.024	2 28	0.03 0.6	يبين المجموعتين يبين المجموعتين	المحور الثاني

يبين الجول رقم: 21 أن مستوى الدلالة بالنسبة للمحور الأول والثاني sig وهما بالترتيب 0.6، 0.4، أي أنها أكبر من 0.05 ،ومنه نستنتج أنه لاتوجد فروق بالنسبة لتأثير العوامل الذاتية والبيئية على عامل الحالة الإجتماعية.

ثانيا: تحليل عبارات الإستمارة

تحليل عبارات الإستمارة حيث سنحاول الدراسة معرفة الإتجاه العام لأجوبة المواطنين.

- المحور الأول: المحددات الذاتية المؤثرة على الثقافة السياسية

- **العبارة 01** لعامل السن دور في نضج شخصية الفرد السياسية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	%71
لا	09	%29
المجموع	31	%100

الجدول رقم: 22

يبين الجدول رقم رقم 16 أن لعوامل السن دور في نضج شخصية الفرد السياسية، وقد بلغت نسبة الموافقة بنعم 71% وذلك راجع إلى أنه لكي تتبلور شخصية المواطن السياسية تمر بمراحل، مرحلة الطفولة مرحلة المراهقة، مرحلة الشباب، مرحلة النضج وفي هذه المرحلة تستقر أفكار المواطن وتتبلور لديه مواقف سياسية لايمكن تغيرها، فكلما زاد المواطن في السن زادت معه الخبرات الشخصية إلى أن يصل مرحلة الوعي السياسي.

جدول رقم 23: غياب قيمة الثقة بين الأفراد والنظام السياسي يؤدي إلى مقاطعة الإنتخابات

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	27	87.9
لا	4	12.9
المجموع	31	100

جدول رقم: 23

يبين الجول رقم 23: أن أغياب قيمة الثقة بين الفرد والنظام، حيث بلغت نسبة الموافقة بنعم 87.1%، وذلك راجع إلى أن مواقف المواطنين إتجاه النظام السياسي هي مواقف سياسية لا تؤدي إلى المشاركة، وبالتالي حدوث شرخ بين السلطة والأفراد وهذا راجع إلى سيطرة الموروث الإجتماعيالقديم،أيإعتقاد الأفراد أن السلطة مركزية لا تقتصر إلا على الطبقة الحاكمة، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى المقاطعة والعزوف عن الإنتخابات.

وكذلك فقدان الثقة بين الأفراد والنظام يرجع إلى ميل السلطة الحاكمة فرديدها على الحياة السياسية ولاتسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي.

إظافة إلى أن السلطة الحاكمة متخوفة من المواطنين وبالمقابل عدم ثقة المواطنين في السلطة الحاكمة.

العبارة رقم: 03 للجنس علاقة بحجم ونطاق المشاركة السياسية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	16	51.16
لا	15	48.4
المجموع	31	100

جدول رقم: 24

يبين الجدول رقم 24 أن للجنس علاقة بحجم ونطاق المشاركة السياسية في الإنتخابات، فقد بلغت نسبة المواقفة بنعم 51.16% وهذا راجع إلى ان المشاركة السياسية غالبا ماتقتصر في الفئة الذكورية وذلك بسبب طبيعة المجتمع الجزائري الذكوري، إظافة إلى أن النشاط الحزبي يكون خارج الإطر اليومية وبالتالي يؤدي إلى عدم مشاركة المرأة بنسبة كبيرة، وحتى وإن كانت هناك مشاركة للمرأة في الإنتخابات المحلية فهي مشاركة شكلية فقط.

العبارة رقم 04: الأفراد مهتمون بالإنتخابات المحلية أكثر من أي إنتخابات أخرى.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	29	93.5
لا	2	6.5
المجموع	31	100

الجدول رقم : 24

الافراد مهتمون بالانتخابات المحلية اكثر من اي انتخابات اخرى فقد كانت نسبة الموافقة بنعم93%وهذا راجع الى ان البلدية تمثل القاعدة القرب للمواطنين وهي التي تقوم بتلبية شؤونهم المحلية.

العبارة رقم 04: الأسرة هي المؤسسة الأكثر تأثيرا في حجم مشاركة الأفراد في الإنتخابات المحلية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	15	%48.4
لا	16	%51.6
المجموع	31	100

جدول رقم: 25

يبين الجدول رقم 25: أن الأسرة ليست المؤسسة الأكثر تأثيرا في مشاركة الأفراد في الإنتخابات المحلية، فقد بلغت نسبة عدم الموافقة 51.6% وهذا راجع أن المواطن الجزائري نشأ في أسرة تقوم على الطاعة والإنصياع لأوامر الاكبر سنا، فتغيب في بيئة الأسرة ثقافة الحوار والتشاور التي أساس التنشئة السياسية التي ترسخ قيم المشاركة لدى المواطنين.

العبارة رقم6: يعود الإهتمام بشأن السياسي إلى ضعف الأحزاب السياسية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	22	%71
لا	09	%29
المجموع	31	100

جدول رقم: 26

يبين الجدول رقم: 26إلى أن عدم الإهتمام بالشأن السياسي يعود فعلا لضعف الأحزاب السياسية، وقد كانت نسبة الموافقة بنعم 71% وهذا راجع إلى عدم قيام الأحزاب بوظائفها المتمثلة: الوساطة بين المجتمع والسلطة، المعارضة الحقيقة، المساهمة في عملية التنشئة السياسية...إلخ، فهو يكتفي فقط بالدعاية والترويج للسياسات النظام السياسي.

بالإضافة إلى عدم مأسسة الأحزاب السياسية فحسب ماموبيل منتخبون يجب ان تتصف الأحزاب بمجموعة من الخصائص المؤسسية المتمثل في : التكيف، التعقيد، الإستقلال، التماسك.

المحور الثاني: العوامل البيئية المؤثرة على الثقافة السياسية

العبارة رقم 01: لطبيعة الطبقة الإجتماعية تأثير على نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	26	%83.9
لا	5	%16.1
المجموع	31	100

جدول رقم: 27

يبين الجدول رقم 27: أن طبيعة الطبقة الإجتماعية تأثير على نسبة المشاركة السياسية في الإنتخابات المحلية، فقد بلغت نسبة الموافقة بنعم 83.9% وهذا راجع إلى أن الظروف الإقتصاديةوالإجتماعية تؤثر على نسبة المشاركة، فالمواطن الذي لايملك عملا وظروفه المعيشية غير مستقرة لاتكونالإنتخابات المحلية ضمن أولوياته وإهتماماته، فهو يهتم بتحسين مستواه المعيشي وتوفير حاجياته الأساسية قبل كل شي، فتكون الطيقة الأكثر مشاركة في الإنتخابات المحلية هي الطبقة المتوسطة المستقرة معيشيا.

العبارة 02: الشعور بالإنتماء للعرش- العشيرة هو الذي يدفعك للمشاركة في الإنتخابات المحلية-

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	19	%61.3
لا	12	%38.7
المجموع	31	100

جدول رقم: 28

يبين الجدول رقم 28: أن الشعور بالإنتماء للعرش هو الذي يدفع المواطنين للمشاركة في الإنتخابات المحلية حيث بلغت نسبة الموافقة نعم 61.3% وذلك راجع إلى غياب المواطنة حيث أن أفراد الدولة الواحدة لايتمتعون بنفس وكامل الحقوق والواجبات وبالتالي يتم إختيار الممثلين المحليين على أساس قبلية.

أما نسبة الموافقة بلا على أن الشعور بالإنتماء للعرش هو الذي يدفع المواطنين للمشاركة الإنتخابية فقد بلغت 38.7% حيث أن هاؤلاء المواطنين يشعرون بأن الدولة تمنحهم واجباتهم فيقومون بحقوقهم، وبالتالي يتم خلق شعور بين هاؤلاء كأنهم مجتمع واحد ويتم توجيه ولاءاتهم إتجاه الدولة الوطنية.

العبارة رقم 03: هناك إرتباط بين مستوى التعليم ومشاركة المواطن في الإنتخابات المحلية.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	16	%51.6
لا	15	%48.4
المجموع	31	100

جدول رقم: 29

يبين الجدول رقم 29: أن نسبة الموافقة على أن هناك إرتباط بين مستوى التعليم ومشاركة المواطن في الإنتخابات هي 51.6%، وذلك راجع إلى أن الشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفة بالقضايا السياسية، وإستند قدرة على التأثير في صنع القرار، حيث أن علاقة الوعي السياسي بالتعليم هي علاقة أساسية حيث أنه كلما إرتفعت نسبة التعليم، إرتفع وعي المواطن السياسي، العكس الصحيح.

اما نسبة عدم الموافقة على أن هناك إرتبط بين مستوى التعليم ومشاركة المواطن في الإنتخابات المحلية فقد بلغت 48.4% وهي نسبة معتبرة وذلك راجع إلى أن هناك مواطنين لايتمتعون بتعليم عالي، إلا أنهم يمتلكون ثقافة عامة واسعة عن الثاقفة السياسية والإنتخابات المحلية، وذلك بسبب الخبرات والتجارب الشخصية التي مرو بها عبر مختلف المراحل، فأدت هذه الخبرات بهم إلى الوصول إلى درجة الوعي السياسي.

الفقرة 4: الولاء للمنظمة هو ولاء الأكثر تأثيرا في الإنتخابات المحلية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	19	%61.3
لا	12	%38.7
المجموع	31	100

جدول رقم: 30

يبين الجدول رقم 25: أن نسبة الموافقة على أن الولاء للمنظمة هو الأكثر تأثيرا في الإنتخابات المحلية هي 61.3%، وذلك راجع إلى أن طبيعة المنطقة التاريخية يؤثر في نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية، فالمنطقة التي تكون قد شاركت في الثورة التحريرية يكون الولاء الأول لها لجبهة التحرير الوطني، أما نسبة عدم الموافقة على أن الولاء للمنطقة هو الأكثر تأثيرا في الإنتخابات المحلية فهي 38.7% فقد تكون هذه النسبة للشباب الذين لم يعيشو فترة الثورة، ولم يتأثرو بها ويرغبون في التعبير ومشاركة الفئات الشابة فيالإنتخابات، سواء في الترشح أو الإنتخاب.

العبارة رقم 05: عدم الثقة في الإدارة الإنتخابية يؤدي إلى مقاطعة الإنتخابات المحلية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	27	%87.7
لا	4	%12.9
المجموع	31	100

جدول رقم: 31

يبين الجدول رقم 26: أن نسبة الموافقة على أن عدم الثقة في الإدارة الإنتخابية يؤدي إلى مقاطعة الإنتخابات المحلية، قد بلغت 87.7%، وذلك راجع إلى أن الإدارة الإنتخابية هي دائما مع النظام، وهي دائما تكون من ضمن موظفي الإدارة المحلية، فيكونون أكثر ولاءا لإدارتهم ويشوب العملية الإنتخابية عدم النزاهة.

من خلال تحليل الإستمارة نستنتج أن الفرضيات التي إنطلقنا منها صحيحة، فالمحددات البيئية لاسيما الولاء القلبي والمستوى والطبقة الأجتماعية تؤثر في نسبة المشاركة في الإنتخابات في الجزائر، إظافة إلى أن الأحزاب السياسية تؤثر بدرجة كبيرة في التنشئة السياسية، وبالتلي على نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية في الجزائر.

خلاصة الفصل

- طبيعة النظام السياسي الجزائري وكل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة به، حددت طبيعة الثقافة السياسية الجزائرية السائدة بإعتبارها نسقا فرعيا ومتغيرا هاما من المتغيرات التي تؤثر على النظام السياسي الجزائري.

- وبدراسة وتحليل الثقافة السياسية في الجزائر خلال المرحلة الحالية نجد أنها تتسم بضعف المشاركة والمساهمة من قبل الأفراد والأحزاب السياسية ومختلف القوى السياسية في بلورة مدخلات العملية الإنتخابية وغياب التفاعل بين مختلف المحددات الأخرى.

- ضعف التنشئة السياسية داخل الأحزاب السياسية ومختلف المؤسسات التي يفترض أن تقوم بعملية التنشئة الإجتماعية والسياسية في الجزائر، من أسباب غياب ثقافة سياسية مشاركة وأكثر تنافسية.

- طبيعة المجتمع العربي وقوة ولاءه للقبيلة والعشيرة في مقابل الولاء للوطن.

- غياب الثقة بين المواطنين والنظام التي تؤدي إلى مقاطعة الإنتخابات.

الخاتـــمـــة

يمثل المجتمع الجزائري حالة لديها خصوصياتها التي تتميز في تفاصيلها ومكوناتها الجزئية عن غيرها من المجتمعات العربية,إذ تفرض هذه الخصوصية رؤية خاصة لفهم المجتمع الجزائري ويحتاج إلى ضبط دقيق للمفاهيم والأدوات التحليلية لدراسة الثقافة السياسية وتأثيرها على الانتخابات المحلية في الجزائر.

وفي الواقع إن نتائج العملية الانتخابية ما هي إلا الترجمة العملية لعوامل ومحددات الثقافة السياسية التي تظهر في سلوكيات وتوجهات الناخبين, والتي تهدف إلى تبيان أهم الأنماط التي يأخذها السلوك الانتخابي ,والذي يتمثل في مجموعة الأفعال التي تصدر عن الناخبين قبل وأثناء العملية الانتخابية,ويتمثل هذا السلوك إما في التصويت أو العزوف ومقاطعة الانتخابات.

تعد الثقافة السياسية عبارة عن مجموعة من القيم والافكار والمعايير التي تتشكل من خلال تفاعل مجموعة من المحددات الذاتية والبيئية لتشكل سلوكا انتخابيا يظهر في الانتخابات بصفة عامة والانتخابات المحلية في الجزائر بصفة خاصة.

وللتعمق في الدراسة ومعرفة تأثير الثقافة السياسية على الانتخابات المحلية تمت الاستعانة في هذه الدراسة بتحليل استمارة من خلال إسقاط لمحددات وعوامل الثقافة السياسية الذاتية والبيئية على عينة من المبحوثين لمعرفة مدى تأثير هذه العوامل على اتجاه السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية.

وقد تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيا يلي:

1-أن الانتخابات المحلية تعتبر وسيلة لممارسة السلطة وبالأخص الديمقراطيات التمثيلية,فهي تؤدي دورا أساسيا في الحياة العامة كما أنها تعتبر وسيلة لتقريب الإدارة من المواطن, ولذلك فللمواطن دور هام في هذه الانتخابات, حيث تمكنه من القيام بدور هام من خلال التأثير على المشاركة في عملية صنع القرارات المحلية بطريقة منظمة.

2-إن مشاركة الفرد في العملية الانتخابية ودون المستوى المطلوب في ظل تحول المشاركة الانتخابية في الجزائر تحولت إلى مجرد تعبئة لغرض المساندة والدعم, فبالرغم من أن الناخب الجزائري أتيحت له من الآليات للتدخل في صنع القرارات السياسية, إلى أن حجم وفاعلية هذا التدخل يبقى محدودا وذلك بسبب ضعف الثقافة السياسية للمواطن الجزائري.

3-إن الانتخابات المحلية تفقد أهميتها كآلية للمشاركة الانتخابية في صنع القرارات, ويرجع ذلك لضعف التنشئة السياسية ونقص الوعي السياسي لدى المواطنين.

4-تميزت الثقافة السياسية في ظل الأحادية الحزبية بالتبعية والخضوع وسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على الحياة السياسية أما في فترة التعددية السياسية فقد اتسمت بنوع من الانفتاح وتحسن مستوى التعليم وازدهرت مجموعة من القوى الحزبية.

5-وضوح مفهوم الثقافة السياسية لدى أغلبية أفراد العينة, وهذا يعني أن المواطنين على دراية بجميع مجريات العملية الانتخابية ومكوناتها, فهم بذلك يمتلكون وعيا سياسيا بحكم تخصصاتهم الجامعية بالإضافة أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة تتمثل في الفئة مابين 25-35 سنة وتمتاز هذه الفئة عموما بالنضج والوعي السياسي ما يجعل سلوكهم عقلانيا.

6-يتأثر السلوك الانتخابي بمجموعة من المحددات بدرجات غير متماثلة إذ يتأثر بشكل كبير بالولاء القبلي, نظام الطبقة الاجتماعية, مستوى التعليم,الأحزاب السياسية, النظام السياسي.,كما يتأثر بدرجة اقل بالتنشئة السياسية والثقافة السياسية.

7-إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تؤثر بشكل فعال على مشاركة الأفراد في الانتخابات المحلية, كما آن لهذه العوامل دور هام في تحديد ولاء الناخب لجهة معينة.

وفي الأخير نخلص إلى جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

1-ضرورة توفير كل المعلومات عن العملية السياسية الانتخابية قبل إجراءها بغية توفير قدرا من الوعي السياسي.

2-إعادة الاهتمام بمفهوم التنشئة السياسية وتفعيل مؤسساتها, وتثمين دورها في العملية الانتخابية, والاهتمام بعامل الثقافة السياسية ونشر قيمها المتمثلة في التسامح, الحوار والمناقشة,المشاركة عبر القنوات الرسمية والغير رسمية وخاصة الأسرة التي تعتبر اللبنة الأساسية في التنشئة السياسية.

3-تفعيل دور الأحزاب السياسية, وإعادة صياغة أدوارها بما يتوافق والثقافة السياسية المشاركة.

4-تحديد وضبط العوامل المؤثرة في الثقافة السياسية والمحددة للسلوك الانتخابي وتوضيح درجة تاثير كل منها.

5-تصميم نظام انتخابي يتوافق والقيم والمعايير الدولية والديمقراطية من جهة,ويتوافق والبيئة الداخلية للمجتمع الجزائري.

6-وضع منظومة قانونية للانتخابات مرنة وواضحة للمرشحين والناخبين والقائمين على العملية الانتخابية.

7-دراسة كل العلاقات التي تنشا بين الناخبين والمرشحين خلال العملية الانتخابية.

8-الاهتمام بطبقة النساء والشباب وتفعيل دورها في الحياة المدنية والسياسية, وذلك من خلال منحها كافة حقوقها.

9-الاهتمام بالطبقة المثقفة خاصة (الجامعية منها), وتفعيل دورها في المجال السياسي وإعادة إدماجها في الحياة المدنية والسياسية.

10-دراسة العملية الانتخابية من خلال تحليل وتفسير نتائجها ومحاولة الاستفادة منها, والاهتمام بعملية الهندسة الانتخابية بالشكل الذي يوجد انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية من خلال فهم أدوارها و مرتكزاتها وعملياتها ومقوماتها, بغية توجيه السلوك الانتخابي كما يتوافق والأسس الديمقراطية وترسيخها, والدعوى إلى تكثيف الدراسات الميداني في حقل العلوم السياسية عامة ومجال الثقافة السياسية والانتخابات الحلية خاصة, من اجل الكشف عن مجمل العلاقات والتفاعلات التي بين مختلف محددات الثقافة السياسية المؤثرة في السلوك الانتخابي.

11-الوقوف عند أهم أسباب ضعف المشاركة الانتخابية في المناطق للداخلية للدولة ومعالجة أسبابها والتي تتمثل في عدم الرضا عن أداء النظام السياسي, صعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

استبانة (استمارة)

السادة المحترمون :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص " سياسات عامة وإدارة محلية " تم انجاز هذه الاستبانة بهدف التعرف على دور الثقافة السياسية في الانتخابات المحليةفي الجزائر – حالة بلدية مشونش–بسكرة.

نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان بصراحة وموضوعية، وذلك بوضع علامة أمام الخيار الذي يعبر عن وجهة نظركم، حيث أن صحة الاستمارة تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجابتكم ،علما أن البيانات والمعلومات التي سيتم الإدلاء بها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي .

وفي الأخير تقبلوا خالص الشكر على تعاونكم معنا .

إعداد الطالب :
عبيبسي كميلية

الأستاذ المشرف:
كحول وحيدة

الموسم الجامعي : 2017/2016

أولا :المعلومات الشخصية

ضع علامة X أمام الإجابة التي تراها مناسبة .

1. الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن :

- من 19الى25 سنة ☐ من 25سنة إلى 35 ☐ 35 سنة فما فوق ☐

3.الحالة العائلية

– أعزب ☐ – متزوج ☐

4. المستوى التعليمي :

–ابتدائي ☐ – متوسط ☐ – ثانوي ☐ – جامعي ☐

5.الحالة الاجتماعية:

–حكومي ☐ –بطال ☐ – أعمال حرة ☐

ثانيا: العوامل الذاتية المؤثرة على الثقافة السياسية

1.لعامل السن دور في نضج شخصية الفرد السياسية.

نعم ☐ لا ☐

2.لطبيعة الطبقة الاجتماعية تأثير على نسبة المشاركة السياسية

نعم ☐ لا ☐

3.غياب قيمة الثقة بين الفرد والنظام السياسي يؤدي إلى مقاطعة الانتخابات.

نعم ☐ **لا** ☐

4.للجنس علاقة بحجم ونطاق المشاركة السياسية.

نعم ☐ **لا** ☐

5.الأفراد مهتمون بالانتخابات المحلية أكثر من أي انتخابات أخرى.

نعم ☐ **لا** ☐

6.تعتبر الاسرة المؤسسة الاكثر تاثيرا في حجم مشاركة الافراد في الانتخابات

نعم ☐ **لا** ☐

7.يعود عدم الاهتمام بالشأن السياسي إلى ضعف الاحزاب السياسية.

نعم ☐ لا ☐

ثالثا:العوامل البيئية المؤثرة في الثقافة السياسية

1. للانتماءات الطبقية تاثيير على عملية المشاركة في الانتخابات.

نعم ☐ لا ☐

2.الشعور بالانتماء للعرش –العشيرة هو الذي يدفعك للمشاركة في الانتخابات .

نعم ☐ لا ☐

3.للبرامج الانتخابية تأثير في عملية المشاركة.

نعم ☐ لا ☐

4.هناك ارتباط بين مستوى التعليم ومشاركة الأفراد في الانتخابات.

نعم ☐ لا ☐

5.هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي ونسبة المشاركة.

نعم ☐ لا ☐

6.الو لاء للوطن هو الأكثر تأثيرا في حجم مشاركة الأفراد في الانتخابات.

نعم ☐ لا ☐

7.عدم الثقة في المؤسسات الإدارية يؤدي إلى عدم المشاركة في الانتخابات

نعم ☐ لا ☐

الفهـــرس

الفهرس	الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان		01
الإهداء		02
مقدمة		أ-ح
الفصل الأول	الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	09
المبحث الأول	مفهوم الثقافة السياسية	09
المطلب الأول	الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	09
المطلب الثاني	خصائص الثقافة السياسية	12
المطلب الثالث	مداخل دراسة الثقافة السياسية	13
المطلب الرابع	أنماط الثقافة السياسية	15
المبحث الثاني	ماهية الإنتخابات المحلية	18
المطلب الأول	مفهوم الإنتخابات	18
المطلب الثاني	وظائف الإنتخاب	20
المطلب الثالث	الطبيعة القانونية للإنتخابات	21
المطلب ارابع	أنماط النظم الإنتخابية	23
خلاصة	خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني	محددات الثقافة السياسية في الجزائر	32
المبحث الأول	المحددات الذاتية المؤثرة في الثقافة السياسية	32
المطلب الأول	السن والشخصية	32
المطلب الثاني	الأحداث التاريخية	34
المطلب الثالث	مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية	35
المبحث الثاني	المحددات البيئية المؤثرة في الثقافة السياسية	45
المطلب الأول	الولاء القبلي	45
المطلب الثاني	العوامل التاريخية	49
المطلب الثالث	التعليم	54

المطلب الرابع	الطبقة الإجتماعية	55
خلاصة	خلاصة الفصل الثاني	58
افصل الثالث	إنعكاس الثقافة السياسية على الإنتخابات المحلية في الجزائر	59
المبحث الأول	الانتخابات المحلية في الجزائر	59
المطلب الأول	طبيعة النظام السياسي في الجزائر	59
المطلب الثاني	التقسيمات الإدارية في الجزائر	69
المطلب الثالث	الإنتخابات المحلية في الجزائر بين الاحادية والتعددية الحزبية	72
المبحث الثاني	تحليل الإستمارة	89
المطلب الأول	منهج البحث وأدوات جمع البيانات	89
المطلب الثاني	عرض وتحليل نتائج الدراسة	91
خلاصة	خلاصة الفصل الثالث	106
الخاتمة		107
الملاحق		110
قائمة الأشكال والجداول		111
الإستمارة		113
قائمة المصادر و المراجع		117
الفهرس		124

الملخص

تعد الثقافة السياسية مجموعة من القيم والأفكار والمعايير المرتبطة بالسلوك الإنتخابي، التي تظهر جليا في الإنتخابات المحلية، وفي الجزائر إختلفت ميزات الثقافة السياسية خلال المرحلة الحالية مقارنة بالفترات السابقة، فماهو تأثير الثقافة السياسية على الإنتخابات المحلية في الجزائر.

وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وذلك لإستجلاء مكان الغموض حول طبيعة الثقافة السياسية، إبراز ماهية الإنتخابات المحلية.

وقد خصص الفصل الثاني لمحددات الثاقفة السياسية في الجزائر بما فيها المحددات الذاتية والبيئية.

أما الفصل الثالث، فقد تناولنا فيه إنعكاس الثقافة السياسية على الإنتخابات المحلية، وذلك من خلال تحليل تحليل إستمارة ثم إسقاط المحددات البئية والذاتية على عينة الدراسة.

وخلصنا في الأخير إلى أن طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر إتسمت بالتمايز والتغير، وأثرت على إرساء ثقافة مشاركة نوعا ما، بالإظافة إلى تأثير المحددات البيئية على الثقافة السياسية والإنتخابات المحلية أكثر منها من العوامل الذاتية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية – الإنتخابات المحلية.

The political culture is a set of values and ideas and standards associated with electoral behavior, which is manifested in the local elections, in Algeria, the different features of the political culture in the current stage, compared with the previous periods, what is the impact of political culture on the local elections in Algeria.

This topic has been addressed through three chapters, we are in the first chapter of the conceptual framework and theoretical study, to clarify the place of ambiguity about the nature of the political culture, highlighting what the local elections.

Chapter II was devoted to the determinants of political الثاقفة in Algeria including self-Environmental determinants.

Chapter III, we had a reflection of the political culture of the local elections, through the analysis of the analysis of the form and then downing a friendlier experience and subjective determinants of the study sample.

We concluded that the nature of the political culture in Algeria marked differentiation and change, and affected a culture of participation of somewhat, and the impact of environmental determinants on the political culture and local elections than subjective factors.

Keywords: political culture - Local Elections.